جمهوريـــــــــة العـــــــــــراق
وزارة التعليم العالـــي والبحث العلمـــي
جامعة البصرة / كلية الإدارة والاقتصاد
قســم العلــوم الماليـــة والمصرفيـــة

تقييم الأداء المالي للمصارف العراقية باستخدام نموذج BANKOMETER
دراسة لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية
للمدة 2010 - 2021

رســالة تــقدم بهــا

سجاد جواد كاظم البزوني

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ــ جامعة البصرة

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية

بإشـــراف

الأستاذ الدكتور

نعيم صباح جراح

1445 هـ 2023 م

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن اعضاء لجنة المناقشة قد اطلعنا على هذه الرسالة الموسومة بـ((تقييم الأداء المالي للمصارف العراقية باستخدام نموذج BANKOMETER دراسة لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2010-2021)) وقد تمت مناقشة الطالب (سجاد جواد كاظم البزوني) في محتوياتها وكل ما يتعلق بها، ووجدنا انها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية بتقدير **(امتياز)**

أ.د. يوسف علي عبد مشاري
جامعة البصرة / كلية الادارة والاقتصاد
رئيس اللجنة

أ.م.د. إبراهيم علي كردي
جامعة تكريت / كلية الادارة والاقتصاد
عضواً

أ.م. د. احمد جبر سالم
جامعة البصرة / كلية الادارة والاقتصاد
عضواً

أ. د. نعيم صباح جراح
جامعة البصرة / كلية الادارة والاقتصاد
عضواً ومشرفاً

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الادارة والاقتصاد/جامعة البصرة على إقرار لجنة المناقشة

أ.د. عبد الحسين توفيق شبلي
عميد كلية الادارة والاقتصاد
التاريخ: 3\8\2023

إقرار المشرف

اشهد ان اعداد الرسالة الموسومة بـــ ((تقييم الأداء المالي للمصارف العراقية باستخدام نموذج BANKOMETER دراسة لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2010-2021)) للطالب الماجستير (سجاد جواد كاظم البزوني) قد جرى تحت اشرافي في كلية الادارة والاقتصاد وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية.

المشرف: أ. د. نعيم صباح جراح

التاريخ: \ \2023

توصية رئيس القسم العلوم المالية والمصرفية

بناءً على توصية المشرف ارشح هذه الرسالة للمناقشة

أ. د. منتظر فاضل سعد

رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية

التاريخ: \ \2023

إقرار الخبير اللغوي

اشهد بأن الرسالة الموسومة بـ((تقييم الأداء المالي للمصارف العراقية باستخدام نموذج BANKOMETER دراسة لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2010-2021)) للطالب الماجستير (سجاد جواد كاظم البزوني) في قسم العلوم المالية والمصرفية قد انيطت بي مهمة تقويمها لغوياً وهي مستوفية شروط السلامة اللغوية.

أ. م.د. عباس عبد العزيز صيهود

مركز دراسات البصرة والخليج العربي

التاريخ: \ \ 2023

إقرار المقوم الاحصائي

اشهد بأن الرسالة الموسومة بـ((تقييم الأداء المالي للمصارف العراقية باستخدام نموذج BANKOMETER دراسة لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2010-2021)) للطالب الماجستير (سجاد جواد كاظم البزوني) في قسم العلوم المالية والمصرفية قد انيطت بي مهمة تقويمها احصائياً وهي مرشحة للمناقشة.

أ. م. د. دريد حسين بدر

جامعة البصرة \ كلية الإدارة والاقتصاد

التاريخ: \ \ 2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُم مِّنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾

صدق الله العظيم

[سُورَةُ الإسرَاءِ، ٨٥]

الإهداء

إلى خالقي وسندي وبصيرتي الله جل وعلا .

إلى خاتم الانبياء والمرسلين محمد صلى الله عليه وسلم وعترته الطاهرة عليهم السلام اجمعين .

إلى سيدي ومولاي صاحب العصر والزمان (عج) .

إلى صاحب الفتوى خيمة العراق وعزة الاسلام السيد علي الحسيني السيستاني (دام ظله) .

إلى الدماء الزاكيات التي حفظت هيبتنا شهداء العراق .

إلى من البسني ثوب العلم ببركة انفاسه أبي رحمه الله .

إلى جدتي الحبيبة..... رحمها الله .

إلى شمعتي في حياتي التي تحملت عني العناء وآزرتني بالدعاء

إلى من قدمت سعادتي وراحتي على سعادتها وراحتها

إلى رمز الوفاء والتضحية .. إلى مثال الحب والعطاء

إلى التي لا اجد كلمات تمنحها حقها ... أمي رعاها الله

إلى سندي وفرحتي ووسامي ..... أخوتي وأخواتي الأعزاء .

إلى رفيقة الدرب و الكفاح..... زوجتي حفظها الله .

إلى كل الاصدقاء والأقارب أهدي إليكم هذا العمل المتواضع حبا واحتراما .

شكـر وعـرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد الله الذي حق حمده ، حمدا كثيرا ، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين ابي القاسم محمد المصطفى الامين ، وعلى آله الطيبين الطاهرين وأصحابه البررة المنتحبين .

يطيب لي وأنا أنهي رسالتي أتقدم بجزيل الشكر ووافر الإمتنان إلى مشرفي وأستاذي الفاضل (الأستاذ الدكتور نعيم صباح جراح النوفلي) ، لقبوله الإشراف على دراستي و لمساندته إياي طيلة مدة الدراسة بالمتابعة والتوجيه فجزاه الله عني خير جزاء المحسنين ، وأتقدم بالشكر الجزيل إلى السيد عميد كلية الإدارة والاقتصاد (الأستاذ الدكتور عبد الحسين توفيق شبلي) .

ويسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى أستاذي السيد رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية (الأستاذ الدكتور منتظر فاضل سعد البطاط) .

كما أتوجه بالشكر الجزيل الى السادة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة المحترمين لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الدراسة وإبداء الملاحظات التي ستكون محط اعتزاز الباحث دون أدنى شك.

كما يسرني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى أساتذتي الكرام في قسم العلوم المالية والمصرفية لما لهم من فضل كبير في إيصالنا لما نحن عليه.

كما أتقدم بالشكر إلى زملائي وإلى كل من مدّ لي يد المساعدة وإلى كل من أنار طريقي بحرف او كلمة واستميح عذرا إلى كل من أسهم بشكل مباشر أو غير مباشر لإنجاز رسالتي وقد لا يسعني ذكر اسمه ، وأرجو من المولى عز وجل أن يجد القبول والنجاح .

الباحـث

المستخلص

هدفت الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة العاملة في العراق باستخدام نموذج BANKOMETER بوصفه احد النماذج الحديثة الذي قدم من قبل صندوق النقد الدولي عام 2000 إذ يتميز هذا النموذج بقلة البحوث التي تناولته بالشرح والتحليل وخاصة العربية والذي يحتوى على مجموعة من المؤشرات المالية والتي يبلغ عددها ستة مجتمعة في معادلة خطية S-SCORE ، واعتمدت هذه الدراسة عشرة مصارف تجارية خاصة مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من 2010 إلى 2021 وهي (المصرف الأهلي العراقي ، مصرف الاستثمار العراقي ، مصرف سومر التجاري ، مصرف الشرق الأوسط ، مصرف المتحد الاستثمار مصرف الائتمان العراقي ، مصرف الخليج التجاري ، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار، مصرف التجاري العراقي ، مصرف بغداد) اذ تم الحصول على البيانات المالية للمصارف من تقاريرها السنوية المنشورة على موقع سوق العراق للأوراق المالية .

وتم استخدام اسلوب التحليل المالي باستخدام مؤشرات نموذج BANKOMETER ، وبالاستناد إلى نتائج التحليل المالي والإحصائي للدراسة فقد اظهرت نتائج الدراسة تفوق نموذج التقييم المستخدم في ابراز المشاهد الحقيقية عن الوضع المالي الحالي والمستقبلي .

وقد توصلت الدراسة إلى امكانية اعتماد البنك المركزي العراقي نموذج BANKOMETER في رقابته على اداء المصارف بوصفه انموذجاً يستخدم لغرضين هما تقييم الأداء المالي الحالي والمستقبلي للمصارف والقدرة النموذج على اكتشاف مواطن الخلل والضعف في الوقت المناسب قبل تفاقمها .

قائمــة المحتويــات

الموضوع	الصفحة
الآية	أ
الإهداء	ب
الشكر والعرفان	ج
المستخلص	د
قائمة المحتويات	ه
قائمة الجداول	و- ز
قائمة الاشكال	ح
قائمة الملاحق	ط
المقدمة	2-1
الفصل الاول : منهجية الدراسة وبعض الدراسات السابقة	16-3
المبحث الاول : منهجية الدراسة	6-3
المبحث الثاني : بعض الدراسات السابقة	16-7
الفصل الثاني : الجانب النظري للدراسة	40-17
المبحث الاول : الأسس النظرية لتقييم الأداء المالي	34-17
المبحث الثاني : الأسس النظرية لنموذج BANKOMETR	40-35
الفصل الثالث : الجانب العملي للدراسة	100-41
المبحث الأول : تحليل مؤشرات تقييم الأداء المالي وفقا لنموذج BANKOMETE	78-41
المبحث الثاني : تطبيق نموذج BANKOMETER S-SCORE للتقييم الوضع المالي المستقبلي	100-79
الاستنتاجات والتوصيات	102-101
المصادر	117-103
الملاحق	130-118

قائمــة الجــداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1	المصارف التجارية عينة الدراسة	5
2	مزايا وعيوب نماذج تقييم الأداء الحديثة	34
3	مؤشرات نموذج BANKOMETER	36
4	تحليل نسبة رأس المال إلى الموجودات (CA)	45
5	ترتيب مصارف عينة الدراسة على وفق المتوسط الحسابي لنسبة (CA)	48
6	تحليل نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات (EAR)	50
7	ترتيب مصارف عينة الدراسة على وفق المتوسط الحسابي لنسبة (EAR)	54
8	تحليل نسبة كفاية رأس المال (CAR)	56
9	ترتيب مصارف عينة الدراسة على وفق المتوسط الحسابي لنسبة (CAR)	60
10	تحليل نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (NPL)	62
11	ترتيب مصارف عينة الدراسة على وفق المتوسط الحسابي لنسبة (NPL)	66
12	تحليل نسبة التكلفة إلى الدخل للمصارف (CIR)	68
13	ترتيب مصارف عينة الدراسة على وفق المتوسط الحسابي لنسبة (CIR)	72
14	تحليل نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الموجودات (LAR)	74
15	ترتيب مصارف عينة الدراسة على وفق المتوسط الحسابي لنسبة (LAR)	78
16	نموذج S-SCORE للمصرف الأهلي العراقي	80
17	نتائج إحصائيات نموذج S-SCORE للمصرف الأهلي العراقي	80
18	نموذج S-SCORE لمصرف الاستثمار العراقي	82
19	نتائج إحصائيات نموذج S-SCORE لمصرف الاستثمار العراقي	82
20	نموذج S-SCORE لمصرف المتحد للاستثمار	84
21	نتائج إحصائيات نموذج S-SCORE لمصرف المتحد للاستثمار	84

22	نموذج S-SCORE لمصرف الائتمان العراقي	86
23	نتائج إحصائيات نموذج S-SCORE لمصرف الائتمان العراقي	86
24	نموذج S-SCORE للمصرف التجاري العراقي	88
25	نتائج إحصائيات نموذج S-SCORE للمصرف التجاري العراقي	88
26	نموذج S-SCORE لمصرف الخليج التجاري	90
27	نتائج إحصائيات نموذج S-SCORE لمصرف الخليج التجاري	90
28	نموذج S-SCORE لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	92
29	نتائج إحصائيات نموذج S-SCORE لمصرف الشرق الأوسط العراقي	92
30	نموذج S-SCORE لـمصرف الموصل للتنمية والاستثـمار	94
31	نتائج إحصائيات نموذج S-SCORE لـمصرف الموصل للتنمية	94
32	نموذج S-SCORE لمـصرف بغـداد	96
33	نتائج إحصائيات نموذج S-SCORE لمـصرف بغـداد	96
34	نموذج S-SCORE لمصرف سومر التجاري	98
35	نتائج إحصائيات نموذج S-SCORE لمصرف سومر التجاري	98
36	ترتيب مصارف عينة الدراسة وفق المتوسط الحسابي لقيمة S-SCORE	100

قائمـــة الاشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1	الجهات المهتمة بالأداء المالي للمصرف	23
2	العوامل الداخلية المؤثرة في الأداء المالي	27
3	العوامل الخارجية المؤثرة في الأداء المالي	28
4	مؤشر رأس المال إلى الموجودات	49
5	مؤشر حقوق الملكية إلى الموجودات	55
6	مؤشر كفاية رأس المال	61
7	مؤشر القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض	67
8	مؤشر التكلفة إلى الدخل	73
9	مؤشر القروض إلى الموجودات	78
10	قيمة S-SCORE للمصرف الأهلي العراقي	81
11	قيمة S-SCORE لمصرف الاستثمار العراقي	83
12	قيمة S-SCORE لمصرف المتحد للاستثمار	85
13	قيمة S-SCORE لمصرف الائتمان العراقي	87
14	قيمة S-SCORE للمصرف التجاري العراقي	89
15	قيمة S-SCORE لمصرف الخليج التجاري	91
16	قيمة S-SCORE لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	93
17	قيمة S-SCORE لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار	95
18	قيمة S-SCORE لمصرف بغداد	97
19	قيمة S-SCORE لمصرف سومر التجاري	99

قائمــة الملاحــق

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
1	رأس المال الخاص بالمصارف عينة الدراسة للمدة (2010-2021)	118
2	إجمالي الموجودات الخاصة بالمصارف عينة الدراسة للمدة (2010-2021)	119
3	حقوق الملكية الخاصة بالمصارف عينة الدراسة للمدة (2010-2021)	120
4	القروض الخاصة بالمصارف عينة الدراسة للمدة (2010-2021)	121
5	القروض المتعثرة الخاصة بالمصارف عينة الدراسة للمدة (2010-2021)	122
6	المصاريف التشغيلية الخاصة بالمصارف عينة الدراسة للمدة -2021 (2010)	123
7	الدخل التشغيلي الخاص بالمصارف عينة الدراسة للمدة (2010-2021)	124
8	تحليل نسبة رأس المال إلى الموجودات (CA) للمصارف عينة الدراسة	125
9	نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات (EAR) للمصارف عينة الدراسة	126
10	نسبة كفاية رأس المال (CAR) للمصارف عينة الدراسة	127
11	نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (NPL) للمصارف عينة الدراسة	128
12	نسبة التكلفة إلى الدخل (CIR) للمصارف عينة الدراسة	129
13	نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الموجودات (LAR)	130

المقـدمـة

المقدمـــة :

يـمثل الجهاز المصرفي الركيزة الأساسية لأي اقتصاد ويعتبر المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي يساعد النظام المصرفي في توفير التمويل اللازم للأفراد والشركات لإنشاء وتوسيع الأعمال التجارية والصناعية وتحسين المستوى المعيشي ، عندما يكون النظام المصرفي متينًا ومستقرًا ، فإنه يساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية ، ويؤدي ذلك إلى زيادة النشاط الاقتصادي وتحسين فرص العمل والدخل ، كما يساعد النظام المصرفي في تمويل المشاريع الكبيرة التي تحتاج إلى تمويل طويل الأمد، وهذا يعزز النمو الاقتصادي، ولكن إذا كان النظام المصرفي غير مستقر أو يعاني من مشاكل ، فإن ذلك سيؤثر سلباً على الاقتصاد ويؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة وتدهور العملة وزيادة الدين العام . لذلك، يجب الحفاظ على استقرار النظام المصرفي وضمان تطويره وتحسينه باستمرار لتعزيز الاقتصاد .

وتتعلق الاهتمامات المتزايدة التي تظهرها السلطات النقدية المحلية والدولية ووكالات التصنيف الدولية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأهمية وضع أنظمة رقابية فعالة لمراقبة أداء المصارف. يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الجهود في تعزيز الشفافية وتحسين المساءلة في القطاع المصرفي، وتعزيز الاستقرار المالي العام .

استخدمت مجموعة من النماذج لتقييم الأداء المالي للمصارف في ميدان قطاع المصارف العالمية ، إذ استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية نموذج (CAMELS) ، واستخدمت ألمانيا نموذج (BAKIS) ، أما فرنسا تم استخدام نموذج (ORAP) ، وفي إيطاليا استخدام نموذج (PATROL) . ووفقاً لهذا النماذج يتم تقييم الاداء المالي حسب درجات تصنيف لكل نموذج ، وتعد المؤسسة الأمريكية للتصنيف وصندوق النقد الدولي من بين المنظمات الرائدة في هذا المجال ، وقدم صندوق النقد الدولي نموذج BANKMOMETER كأداة لتقييم الأداء المالي الشامل للمصارف ، يحتوي هذا النموذج على العديد من المؤشرات التي تحدد مدى تأثير المخاطر المختلفة التي يتعرض لها النظام المصرفي وكذلك تحديد المستويات المختلفة من الأداء المالي .

وفي ضوء ما تقدم انطلقت مشكلة الدراسة من استخدم القطاع المصرفي العراقي نماذج الحديثة منها نظام التصنيف CAMELS ونموذج PATROL في الرقابة الاشرافية على أداء المصارف والتي تعتمد على الحكم والتقدير الشخصي ونتائج التحليل تعكس فقط الوضع المالي الحالي ، لذلك اوجب على استخدام نموذج يعزز من الرقابة على الأداء المالي حالياً ومستقبلاً .

هدفت هذه الدراسة إلى تقيم الأداء المالي للمصارف عينة الدراسة التجارية عبر مرتكزين يتضمن المرتكز الأول من خلال التحليل المالي للمصارف عينة الدراسة وذلك للتعرف على الأداء المالي الحالي للمصارف عينة الدراسة من خلال تطبيق مؤشرات نموذج BANKOMETR ، فيما يتلخص المرتكز الثاني من خلال تطبيق معادلة النموذج S-SCORE لتقييم الأداء المالي المستقبلي للمصارف عينة الدراسة. ومن اجل تغطية الدراسة والوصول إلى هدف هذه الدراسة قسمت إلى ثلاثة فصول وبالشكل الآتي :

- **الفصل الأول :** منهجية الدراسة وبعض الدراسات السابقة وقد تألف من مبحثين خصص الأول لمنهجية الدراسة اما الاخر فقد تناول بعض الدراسات السابقة .
- **الفصل الثاني :** الجانب النظري للدراسة وقد تألف من مبحثين الأول يتضمن الأسس النظرية لتقييم الاداء المالي ، فيما يتضمن الثاني الأسس النظرية لنموذج BANKOMETR .
- **الفصل الثالث** : الجانب العملي للدراسة ، وقد تألف من مبحثين تمثل الأول في تحليل مؤشرات تقييم الأداء المالي وفقا لنموذج BANKOMETE ، فيما يتضمن المبحث الثاني تطبيق نموذج BANKMOMETER S-SCORE للتقييم الوضع المالي المستقبلي ، وأخيرا الاستنتاجات والتوصيات .

الفصل الاول

منهجية الدراسة وبعض الدراسات السابقة

المبحث الاول : منهجية الدراسة

المبحث الثاني : بعض الدراسات السابقة

المبحـث الاول

منـهجية الدراسة

تعد المنهجية العلمية خارطة الطريق التي يتبعها الباحث عند اجراء البحث العلمي تبدأ بالمشكلة وتنتهي بنتائج الدراسة وتكون وفق خطوات علمية مدروسة بعناية للوصول إلى الحقائق المرتبطة بموضوع البحث العلمي من خلال الجانبين النظري والعملي لتفسير الهدف وآلية الوصول إليه ضمن تلك الخطوات والتي تتمثل في الدراسة الحالية هي كما يأتي :

أولا : مشكلة الدراسة :

يستخدم القطاع المصرفي العراقي النماذج الحديثة CAMELS ونموذج PATROL في الرقابة الاشرافية على أداء المصارف ، حيث يتم الاعتماد فيها على تقديرات شخصية ونتائج التحليل التي تعكس فقط الوضع المالي الحالي ، ولا تأخذ بعين الاعتبار الأداء المستقبلي للمصارف ، ومن أجل تعزيز الرقابة على الأداء المالي للمصارف حالياً ومستقبلاً، فأنه يمكن النظر في استخدام نماذج رقابة أخرى تعتمد على تحليل شامل لأداء المصرف على المدى الطويل ، ومن بين هذه النماذج الممكن استخدامها ، نموذج BANKOMETER الذي يعتمد على تحليل شامل لأداء المصرف على المدى الطويل .

وعلى إثر هذه المعضلات تظهر مشكلة الدراسة الأساسية والتي تمثلت بصياغة السؤال الآتية :

1- هل يمكن تطبيق نموذج BANKOMETER للتقييم الأداء المالي الحالي للمصارف عينة الدراسة؟

2- هل يمكن تطبيق صيغة S-SCORE لنموذج BANKOMETER للتقييم الأداء المالي المستقبلي للمصارف عينة الدراسة؟

ثانياً : أهمية الدراسة :

تنبثق أهمية الدراسة من خلال النقاط الاتية :

1- يأخذ موضوع تقييم الأداء المالي أهمية قصوى ، لأنه يوفر المعلومات اللازمة عن أداء عمليات المصارف ، حيث تساعد في صنع القرارات الصحيحة ومعالجة نقاط الضعف في حال وجودها من خلال تطبيق نموذج BANKOMETER .

2- تركز الدراسة على أسلوب حديث في تقييم الأداء المالي وهو نموذج BANKOMETER إذ تتميز هذه الدراسة بقلة البحوث التي تناولته بالشرح والتحليل وخاصة العربية .

3- حسب علم الباحث تعد أول دراسة عراقية تستخدم في تقييم الأداء المالي للمصارف العراقية والوقوف على جانب اختلاف أداء المصارف بتطبيق نموذج BANKOMETER .

ثالثاً : اهداف الدراسة :

أن الهدف الأساسي للدراسة هو تقييم الأداء المالي للمصارف العراقية عبر تطبيق نموذج BANKOMETER ويمكن صياغة اهداف الدراسة الثانوية كما يلي : -

1- إيضاح قدرة مؤشرات المجتمعة في نموذج BANKOMETER في التعرف على المركز المالي الحالي لكل مصرف في عينة الدراسة .

2- إيضاح قدرة صيغة S-SCORE لنموذج BANKOMETER في التعرف على المراكز المالية المستقبلي لكل مصرف في عينية الدراسة .

3- ترتيب مصارف عينة الدراسة بحسب نتائج كل مؤشر من نموذج BANKOMETER .

4- اكتشاف مصارف عينة الدراسة التي تعاني من ضعف في الأداء المالي .

رابعاً : فرضية الدراسة :

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها يمكن تطبيق نموذج BANKOMETER لتقييم الأداء المالي في الوقت الحالي والمستقبلي للمصارف العراقية الخاصة عينة الدراسة .

خامساً : مجتمع وعينة الدراسة والية اختيار العينة :

1- مجتمع وعينة الدراسة :

يتألف مجتمع الدراسة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية فيحين شملت عينة الدراسة عشرة مصارف من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية .

جدول (1) المصارف التجارية عينة الدراسة

ت	اسم المصرف	رمز المصرف	التأسيس	فروع المصرف	راس المال عند التأسيس
1	مصرف بغداد	BBOB	1992	34 فرع	250.000.000.000
2	التجاري العراقي	BCOI	1992	28 فرع	250.000.000.000
3	شرق الاوسط	BIME	1993	20 فرع	250.000.000.000
4	الاستثمار العراقي	BIBI	1993	15 فرع	250.000.000.000
5	المتحد للاستثمار	BUND	1994	26 فرع	300.000.000.000
6	الاهلي العراقي	BNOI	1995	10 فروع	250.000.000.000
7	الائتمان العراقي	BROI	1998	5 فروع	250.000.000.000
8	سومر التجاري	BSUC	1999	10 فروع	250.000.000.000
9	الخليج التجاري	BGUC	1999	20 فرع	300.000.000.000
10	الموصل للتنمية والاستثمار	B MFI	2001	10 فروع	250.000.000.000

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على الموقع http://www.isx-iq.net

2- الية اختيار العينة الدراسة :

تم اختيار عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2011 – 2021 وذلك لأهمية القطاع المصرفي في سوق المالي ، ولأن هذه المصارف توفرت فيها البيانات التي تحتاجها الدراسة ، فضلا عن ذلك تمتاز المصارف المختارة بالاستمرارية وكبر الحجم والتأثير في سوق العراق للأوراق المالية .

سادسا : اساليب جمع بيانات الدراسة :

لإكمال هذه الدراسة يحتاج إلى عدة معلومات وبيانات من مصادر مختلفة تعزز الجانب النظري والجانب العملي ، وسيتم الاعتماد على الاساليب الاتية في الدراسة :

1- مصادر الاطار النظري : اعتمدت الدراسة على عدد من الكتب العلمية الاجنبية الحديثة والاطاريح الجامعية والرسائل والبحوث العلمية المنشورة في والمكتبات العلمية ومواقع الانترنت .

2- مصادر الاطار العملي : اعتمدت الدراسة على التقارير السنوية الخاصة بمصارف عينة الدراسة المنشورة على الموقع الالكتروني لسوق العراق للأوراق المالية وموقع هيأة الأوراق المالية .

سابعاً : اسلوب الدراسة :

استخدم الباحث الأسلوب الوصفي بالإضافة إلى ذلك اعتمد الأسلوب الكميي التحليلي .

المبحــث الثاني

بعض الدراســات الســابقة

الغرض من هذا المبحث استعراض الدراسات السابقة ذات علاقة بالدراسة الحالية (تقييم الأداء المالي للمصارف العراقية باستخدام نموذج BANKOMETER) ومن خلال تحليل الدراسات المحلية والعربية والأجنبية تمكن الباحث من تحديد توجهاته وصياغة متطلبات الرسالة ، وفهم الأساليب المستخدمة والمشاكل التي واجهت الباحثين السابقين ، والاعتماد عليها في الإطارين النظري والعملي ، مع الإشارة إلى أن الباحث لم يجد دراسة سابقة محلية تستخدم نموذج BANKOMETER في تقييم الأداء المالي للمصارف العراقية ، و لكن يوجد عدد من الدراسات تناولت جانب تقييم الأداء المالي باستخدام نماذج عديدة مختلفة ، لذا سوف يتم استعرضها وفق متغيرات الدراسة وكما يلي :

أولا- الدراسات السابقة العربية المتعلقة بالأداء المالي

دراسة	1- (احمد، 2018)
عنوان الدراسة	دور استخدام بطاقة الأداء المتوازن في تقييم أداء المصارف الإسلامية بالمملكة العربية السعودية
نوع الدراسة	رسالة ماجستير
مكان ومدة الدراسة	السعودية للمدة 2018
هدف الدراسة	هدفت الدراسة إلى الوقوف على مراقبة أراء الموظفين في المصارف لأجل اكتشاف تفسير الغرض من استخدام منهج القياس المتوازن المتكامل في تقييم الأداء
عينة الدراسة	3 مصارف
نتائج الدراسة	بطاقة الأداء المتوازن بأبعادها الاربعة ذات اثر على كفاءة أداء المصارف الإسلامية السعودية
أوجه التشابه	تناولت الأداء المالي
أوجه الاختلاف	استخدمت هذه الدراسة الابعاد الأربعة لبطاقة الأداء المتوازن لتقييم الأداء المصارف الإسلامية ، في حين الدراسة الحالية طبقت نموذج BANKOMETER للتقييم الاداء
الاستفادة من الدراسة	الارتكاز عليها في طرح مفاهيم الإطار النظري

دراسة	2- (مسجت، 2019)
عنوان الدراسة	تقييم الاداء المالي في المصارف التجارية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية
مكان ومدة الدراسة	العراق للمدة 2014 – 2018
نوع الدراسة	بحث منشور
هدف الدراسة	إيضاح فائدة نظام تقييم الأداء المالي في القطاع المصرفي من أجل صوغ السياسات المصرفية تساهم في أنجاح تطوير النظام المالي العراقي
عينة الدراسة	مصرفين (بغداد - الخليج العربي)
أهم نتائج الدراسة	يعتبر نموذج العائد على حقوق الملكية من أهم النماذج المطبقة في تقييم الأداء المصرفي لأنه يؤكد على العوائد آلتي تم تحقيقها.
أوجه التشابه	يوجد توافق في العرض المفاهيمي بالأداء المالي
أوجه الاختلاف	الدراسة الحالية طبقت نموذج BANKOMETER ، في حين هذه الدراسة طبقت نموذج ROA
الاستفادة من الدراسة	استخدمت الدراسة كمصدر في الجانب النظري وكدراسة سابقة

دراسة	3- (العطار، 2020)
عنوان الدراسة	تقييم اداء المصارف باستخدام نموذج PATROL لتقييم أداء عينة من المصارف الخاصة في العراق للمدة (2011-2018)
نوع الدراسة	رسالة ماجستير
مكان ومدة الدراسة	العراق للمدة 2011 – 2018
هدف الدراسة	تقييم الاداء المصارف باستخدام نموذج PATROL على وفق منهج الترجيح والتصنيف .
عينة الدراسة	6 مصارف
أهم نتائج الدراسة	اظهرت نتائج الدراسة مقدرة وصلابة راس المال في المصارف عينة الدراسة وتصاعد في مخاطر الائتمان المصارف عينة الدراسة .
أوجه التشابه	تناولت الدراسة جانب الاداء المالي
أوجه الاختلاف	الدراسة الحالية قامت بتطبيق نموذج BANKOMETER ، في حين هذه الدراسة طبقت نموذج PATROL
الاستفادة من الدراسة	استخدمت الدراسة كمصدر في الجانب النظري وكدراسة سابقة

دراسة	4- (العشماوي، 2022)
عنوان الدراسة	دور مؤشرات CAMELS في تقييم الأداء المصرفي- دراسة حالة على البنك الأهلي المصري
نوع الدراسة	بحث منشور
مكان ومدة الدراسة	مصر للمدة 2014 - 2020

هدف الدراسة	قياس قوة واتجاه جوهر علاقة الارتباط بين مؤشرات CAMELS و الأداء المالي للمصارف
عينة الدراسة	المصرف الأهلي المصري فقط
أهم نتائج الدراسة	توجد علاقة ارتباط جوهرية بين الأداء المالي المصرفي وبين مؤشرات CAMELS
أوجه التشابه	يوجد تقارب في طرح مفاهيم الجانب النظري
أوجه الاختلاف	استخدمت هذه الدراسة نظام CAMELS لتقييم الأداء المالي ، في حين دراستنا الحالية استخدمت نموذج BANKOMETER
الاستفادة من الدراسة	استخدامها كدراسة سابقة ، وتعزيز الجانب النظري

ثانيا - الدراسات السابقة الأجنبية المتعلقة بالأداء المالي

دراسة	**(DeYoung & Rice, 2003) -1**
عنوان الدراسة	Noninterest Income and Financial Performance At U.S. Commercial Banks الدخل من غير الفوائد والأداء المالي للمصارف التجارية الأمريكية
نوع الدراسة	بحث منشور
مكان ومدة الدراسة	الولايات المتحدة الأمريكية للمدة 1989 – 2001
الهدف من الدراسة	معرفة أثر الدخل من غير الفوائد على الأداء المالي للمصارف
أهم نتائج الدراسة	الدخل من غير الفوائد يتعايش مع دخل الفوائد من أنشطة الوساطة التي تظل وظيفة الخدمات المالية الأساسية للمصارف
أوجه التشابه	يوجد تقارب في مجال الطرح المفاهيمي للأداء المالي
أوجه الاختلاف	تم قياس الأداء المالي من خلال الدخل من غير الفائدة إلى إجمالي الموجودات ، في حين دراستنا استخدمت نموذج BANKOMETER في تقييم الأداء
الاستفادة من الدراسة	استخدمت كدراسة سابقة

دراسة	**(Al-Hawari & Ward, 2006) -2**
عنوان الدراسة	The effect of automated service Quality on Australian banks'Financial performance تأثير جودة الخدمة الآلية على الأداء المالي للبنوك الأسترالية
نوع الدراسة	بحث منشور
مكان وعينة الدراسة	أستراليا للمدة 2000 – 2005
الهدف من الدراسة	دراسة العلاقة بين تصور العميل لجودة الخدمة والأداء المالي للبنك في السياق الخدمة الآلية الجديدة للبيئة المصرفية في أسترالي ومعرفة تأثير جودة الخدمة الالية على الأداء المالي للبنوك الاسترالية
اهم نتائج الدراسة	رضا العملاء يلعب دوراً مهماً للغاية في فهم الأداء المالي في سياق الخدمة الآلية المصرفية
أوجه التشابه	تناولت الدراسة متغير الاداء المالي للمصارف
أوجه الاختلاف	استخدمت هذه الدراسة نموذج ROA لتقييم الأداء ، في حين دراستنا استخدمت

الاستفادة من الدراسة	نموذج BANKOMETER استخدمت كدراسة سابقة

دراسة	**(Klaassen & Eeghen, 2015) -3**
عنوان الدراسة	Analyzing bank performance – linking RoE, RoA and RAROC: U.S. commercial banks تحليل أداء المصارف - ربط العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات وعائد رأس المال المعدل بالمخاطر : المصارف التجارية الأمريكية
نوع الدراسة	بحث منشور
مكان ومدة الدراسة	الولايات المتحدة الأميركية للمدة 1922 – 2014
الهدف من الدراسة	تهدف الدراسة إلى تقديم نظام جديد مستوحى من نظام DuPont للتحليل أداء المصارف التجارية الأمريكية
عينة الدراسة	5642 مصرفا
أهم نتائج الدراسة	يسمح نظام الأداء المقدم لمحللي المصارف بتحليل العوامل الدافعة الأداء المصارف والعالقة مع التغييرات في حجم المخاطر المصارف ، يمكن تطبيق النظام على المصارف الفردية ، وكذلك أداء القطاع المصرفي ككل ، وأيضا يساعد النظام المقدم بتوفير إشارات واضحة لجميع أصحاب المصلحة حول كيف يمكن للبنوك تحقيق عوائد جيدة مرة أخرى .
أوجه التشابه	هناك تقارب في مجال الطرح المفاهيمي للأداء المالي
أوجه الاختلاف	استخدمت هذه الدراسة المؤشرات ROE, ROA, RAROC ، في حين استخدمت الدراسة الحالية نموذج BANKOMETER
الاستفادة من الدراسة	استخدمت كدراسة سابقة

دراسة	**(Chatsio, 2017) -4**
عنوان الدراسة	Financial Performance Analysis of Banks تحليل الأداء المالي للمصارف
نوع الدراسة	بحث منشور
مكان ومدة الدراسة	الولايات المتحدة الأمريكية للمدة 2003 – 2016
الهدف من الدراسة	تهدف الدراسة إلى تحديد تأثير الأزمات المالية العالمية الأخيرة على أداء المصارف الأمريكية
عينة الدراسة	166مصرفا
أهم نتائج الدراسة	أظهرت نتائج الدراسة أن العوامل الداخلية المتمثلة في الحجم ورأس المال وإدارة المخاطر وإدارة المصروفات ، لها تأثير إيجابي على ربحية البنك في جميع الفترات قبل الأزمات وبعد الأزمات
أوجه التشابه	يوجد تقارب في مجال الطرح المفاهيمي للأداء المالي
أوجه الاختلاف	استخدمت هذه الدراسة المؤشرات المالية التقليدية في تقييم الأداء المالي ، في حين دراستنا الحالية استخدمت نموذجBANKOMETER

دراسة	(Sturesson , 2017) -5
عنوان الدراسة	Financial leverage The impact on Swedish companies' financial Performance اثر الرافعة المالية على الأداء المالي للشركات السويدية
نوع الدراسة	بحث منشور
مكان ومدة الدراسة	السويد للمدة 2012 – 2016
هدف الدراسة	تهدف الدراسة إلى التحقيق بين العلاقة بين الرافعة المالية و الأداء المالي للشركة السويدية .
عينة الدراسة	750شركة
أهم نتائج الدراسة	أظهرت نتائج الدراسة أن العائد على الموجودات له علاقة سلبية بالرافعة المالية بينما العائد على حقوق الملكية كانت النتائج غير متسقة. في حين الديون طويلة الأجل إلى اجمالي الدين أظهر علاقة سلبية.
أوجه التشابه	يوجد تقارب في مجال الطرح المفاهيمي للأداء المالي
أوجه الاختلاف	استخدمت هذه الدراسة مؤشرات المالية التقليدية ROE-ROE لتقييم الأداء المالي للشركات ، في حين الدراسة الحالية استخدمت نموذج BANKOMETER في تقييم الأداء المالي .
الاستفادة من الدراسة	دعم الجانب النظري وكدراسة سابقة

دراسة	(Gangi, 2018) -6
عنوان الدراسة	Corporate Social Responsibility and Banks' Financial Performance المسؤولية الاجتماعية للشركات والأداء المالي للمصارف
نوع الدراسة	بحث منشور
مكان ومدة الدراسة	ايطاليا للمدة ٢٠١٥- ٢٠٠٩
الهدف من الدراسة	التحقيق في كيفية تأثير مشاركة البنوك الأوروبية في المسؤولية الاجتماعية للشركات على أدائها المالي .
عينة الدراسة	72مصرفا
أهم نتائج الدراسة	1-أن البنوك ذات المسؤولية الاجتماعية الأعلى تتمتع بأداء مالي أعلى وتتمتع بتخصيص ائتماني أفضل ، وكذلك أن المسؤولية الاجتماعية للشركات هي محرك السمعة لخلق القيمة خلال مدة ما بعد الأزمة . 2-وجود أثر إيجابي لمشاركة المسؤولية الاجتماعية للشركات على الأداء المالي للبنوك ، يزداد صافي دخل الفوائد والربحية مع زيادة الأداء الاجتماعي علاوة على ذلك ، ترتبط المسؤولية الاجتماعية للشركات بشكل سلبي بالقروض المتعثرة .
أوجه التشابه	يوجد تقارب في مجال الطرح المفاهيمي للأداء المالي
أوجه الاختلاف	استخدمت هذه الدراسة مؤشرات الربحية في تقييم الأداء المالي للمصارف ، في حين الدراسة الحالية استخدمت نموذج BANKOMETER في تقييم الأداء المالي .
الاستفادة من الدراسة	استخدمت كدراسة سابقة ، و دعم الجانب النظري

دراسة	(ITailab , 2020) -7

عنوان الدراسة	Using Importance-Performance Matrix Analysis to Evaluate the Financial Performance of American Banks During the Financial Crisis استخدام تحليل مصفوفة الاداء - الأهمية لتقييم الأداء المالي للمصارف الأمريكية أثناء الأزمة المالية
نوع الدراسة	بحث منشور
مكان ومدة الدراسة	الولايات المتحدة الأمريكية للمدة 2006 - 2008
الهدف من الدراسة	تطبيق تقنية التي يمكن من خلالها تحسين معالجة قرارات إدارية أو أنشطة السياسة باستخدام تحليل مصفوفةIPMA
عينة الدراسة	240 مصرف
أهم نتائج الدراسة	أشارت نتائج مصفوفة الأداء- الأهمية IPMA إلى أن البنوك الفاشلة كانت مهيأة للانخفاض في الأداء المالي في عام 2008 بسبب الأداء الضعيف في عام 2006 .
أوجه التشابه	تناولت الدراسة متغير الاداء المالي وهو جزء من متغيرات دراستنا الحالية
أوجه الاختلاف	استخدمت هذه الدراسة مصفوفة IPMA لتقييم الأداء المالي ، في حين دراستنا الحالية استخدمت نموذج BANKOMETER في تقييم الأداء المالي .
الاستفادة من الدراسة	استخدمت كدراسة سابقة

ثالثاً - الدراسات السابقة العربية المتعلقة بالنموذج

دراسة	**1- (محمد، 2017)**
عنوان الدراسة	فعالية نماذج التنقيط في التنبؤ بالتعثر المالي في المصارف الاسلامية
نوع الدراسة	بحث منشور
مكان ومدة الدراسة	الجزائر للمدة 2016 – 2018
الهدف من الدراسة	تهدف هذه إلى التركيز على دور وفعالية كل من نموذج (Altman – Sherrod – BANKOMETER) لتنبؤ بالتعثر المالي في البنوك الاسلامية
عينة الدراسة	6 مصارف إسلامية عربية
اهم نتائج الدراسة	اشارت نتائج الدراسة إلى تباين نتائج أغلب النماذج المطبقة على مصارف عينة الدراسة بين مصارف غير متعثرة ، ومصارف متعثرة والأخرى غير ممكن اعطاء تنبؤات عن وضعها المالي .
أوجه التشابه	استخدام نموذج BANKOMETER
أوجه الاختلاف	طبقت هذا الدراسة كل من نموذج(Altman – Sherrod – BANKOMETER) في التنبؤ بالتعثر المالي ، في حين الدراسة الحالية استخدمت نموذج BANKOMETER فقط لتقييم الاداء المالي .
الاستفادة من الدراسة	تعزيز الجانب العملي

دراسة	2- (نقرش، 2021)
عنوان الدراسة	استخدام نموذج BANKOMETER لتقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية في سوريا
نوع الدراسة	رسالة ماجستير
مكان ومدة الدراسة الهدف من الدراسة عينة الدراسة	سوريا للمدة2011 – 2020 استخدام نموذج BANKOMETER وتطبيقه على القوائم المالية للمصارف الإسلامية في سوريا إيضاح النفوذ المالي في القطاع المصارف الإسلامية السورية من خلال مؤشرات نموذج BANKOMETER . 4 مصارف إسلامية
أهم نتائج الدراسة	ظهرت نتائج الدراسة أن جميع المصارف الإسلامية لا تعاني من ضائقة مالية وبالإمكان ملاحظة ذلك من خلال قيم درجة S آلتي تتجاوز 70% وهذا يدل أن جميع المصارف الإسلامية السورية ذات مراكز مالية جيدة خلال فترة الدراسة .
أوجه التشابه أوجه الاختلاف الاستفادة من الدراسة	استخدام نموذج BANKOMETER هناك اختلاف في القطاع وحجم العينة . استخدمت كدراسة سابقة ، وتعزيز الجانب العملي

دراسة	3- (دلول، 2022)
عنوان الدراسة نوع الدراسة	تطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي في المصارف التقليدية و الشركات الصناعية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية رسالة ماجستير
مكان ومدة الدراسة الهدف من الدراسة	سوريا للمدة 2019 – 2021 التنبؤ بالفشل المالي للمصارف التقليدية الخاصة من خلال استخدام نموذجي Altman - Sherrord - BANKOMETER
عينة الدراسة	10 مصارف
أهم نتائج الدراسة أوجه التشابه أوجه الاختلاف	توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج ومن أهم هذا النتائج باختلاف النموذج المطبق يؤدي إلى اختلاف نتائج التنبؤ بالفشل المالي و يرجع ذلك إلى اختلاف مؤشرات كل نموذج وأنه يمكن التنبؤ بالفشل المالي للمصارف في عام 2021 طبقا لنموذج BANKOMETER من خلال دليل بيانات النموذج عن العام الماضي فقط و أن الوضع المالي للشركات الصناعية جيدة ولا تواجه اي احتمالية إفلاس . استخدام نموذج BANKOMETER استخدمت هذه الدراسة عدة نماذج للتنبؤ بالفشل المالي ، في حين دراستنا الحالية استخدمت نموذج BANKOMETER في تقييم الأداء المالي للمصارف
الاستفادة من الدراسة	استخدمت كدراسة سابقة ، وتعزيز الجانب العملي

رابعاً- الدراسات السابقة الأجنبية المتعلقة بالنموذج

دراسة	(Laila & Widihadnanto, 2017) -1
عنوان الدراسة	Financial Distress Prediction Using BANKOMETER Model on Islamic and Conventional Banks: Evidence from Indonesia التنبؤ بالضائقة المالية للمصارف الإسلامية والتقليدية باستخدام نموذج BANKOMETER
نوع الدراسة	بحث منشور
مكان ومدة الدراسة	اندونيسيا للمدة 2011 – 2014
الهدف من الدراسة	التنبؤ بالضائقة المالية للمصارف الإسلامية والمصارف التقليدية من خلال استخدام نموذج BANKOMETER .
عينة الدراسة	14 مصرف
أهم نتائج الدراسة	أظهرت نتائج الدراسة أن جميع مصارف عينة الدراسة لديها قدره في مواجهة الضائقة المالية وهذا يعني أنه لم يكن من المتوقع أن يواجه أي من هذه المصارف ضائقة في المستقبل أو الإفلاس ، يشير أيضًا إلى أداء رأس المال جيد للصناعة المصرفية في اندونيسيا .
أوجه التشابه	استخدام نموذج BANKOMETER
أوجه الاختلاف	استخدمت هذه الدراسة نموذج BANKOMETER في التنبؤ بالضائقة المالية ، في حين الدراسة الحالية استخدمت نموذج BANKOMETER للتقييم الأداء المالي للمصارف
الاستفادة من الدراسة	استخدمت كدراسة سابقة ودعم الجانب العملي

دراسة	**(Mousa, 2017) -2**
عنوان الدراسة	Performance Evaluation of the Jordanian Commercial Banks Based on BANKOMETER Parameters تقييم أداء البنوك التجارية الأردنية على وفق نموذج BANKOMETER
نوع الدراسة	بحث منشور
مكان ومدة الدراسة	الأردن للمدة 2008 – 2015
الهدف من الدراسة	تهدف الدراسة بشكل رئيسي إلى قياس مستوى ضعف النظام المصرفي الأردني خلال الفترة المدروسة بناءُ على نموذج BANKOMETER .
عينة الدراسة	13مصرفا
اهم نتائج الدراسة	تظهر نتائج تحليل الدراسة أن جميع المصارف الأردنية عينة الدراسة تتمتع بقاعدة رأسمالية قوية وسيولة عالية وجودة اصول جيدة وربحية جيدة وتعد المصارف الأردنية عينة الدراسة آمنة من حيث جميع معايير النموذج .
أوجه التشابه	استخدام نموذج BANKOMETER
أوجه الاختلاف	هناك اختلاف في القطاع وحجم العينة .
الاستفادة من الدراسة	تعزيز الجانب العملي ، واستخدمت كدراسة سابقة

دراسة	(Eren & Uçar, 2021) -3
عنوان الدراسة	COVİD–19SÜRECİNDETÜRKBANKACILIK SEKTÖRÜNÜN FİNANSAL SAĞLAMLIĞININ ANALİZİ : BANKOMETER تحليل الاستقرار المالي للقطاع المصرفي التركي خلال مدة وباء COVID – 19 باستخدام نموذج BANKOMETER
نوع الدراسة	بحث منشور
مكان ومدة الدراسة	تركيا للمدة 2019 – 2020
الهدف من الدراسة	تهدف هذه الدراسة إلى تحليل السلامة المالية للمصارف التركية باستخدام نموذج BANKOMETER للفترات التي سبقت جائحة - وبعد جائحة Covid 19 - لعام 2020
عينة الدراسة	7 مصارف
أهم نتائج الدراسة	بشكل عام يتبين أن مستوى السالمة المالية للمصارف التركية لمدة ما قبل الجائحة وما بعد الجائحة ضمن الحدود المرغوبة ، وأن الأزمة العالمية Covid -19 مرت دون خسارة وأن السلامة المالية للمصارف عينة الدراسة تدار بشكل جيد في القطاع المصرفي التركي .
أوجه التشابه	استخدمت نموذج BANKOMETER
أوجه الاختلاف	استخدمت هذه الدراسة نموذج BANKOMETER في تحليل الاستقرار المالي خلال فترة وباء COVID - 19 ، في حين الدراسة الحالية استخدمت نموذج BANKOMETERفي تقييم الأداء المالي للمدة 2010 – 2021 .
الاستفادة من الدراسة	استخدمت كدراسة سابقة ، وتعزيز الجانب العملي

دراسة	(Saddam et al., 2022) -4
عنوان الدراسة	FACTORS AFFECTING FINANCIAL STABILITY OF ISLAMIC BANKS USING BANKOMETER MODEL تحديد العوامل المؤثرة على الاستقرار المالي المصارف الإسلامية باستخدام نموذج BANKOMETER
نوع الدراسة	بحث منشور
مكان ومدة الدراسة	ماليزيا للمدة 2015 – 2019
الهدف من الدراسة	تحليل العوامل التي تؤثر على الاستقرار المالي للمصارف في ماليزيا ، وكذلك فحص محددات الاستقرار المالي للمصارف الإسلامية في ماليزيا .
عينة الدراسة	16مصرف
اهم نتائج الدراسة	أظهرت نتائج الدراسة أن جودة الأصول و السيولة من العوامل الهامة في تحديد الاستقرار المالي للبنوك الإسلامية ، وتوضح أن حجم المصارف يرتبط سلباً بالاستقرار المالي ، وجدت الدراسة أيضاً أن النتائج المتوقعة باستخدام نموذج BANKOMETER تختلف عن أدوات التنبؤ بالاستقرار المالي الأخرى
أوجه التشابه	استخدمت نموذج BANKOMETER
أوجه الاختلاف	استخدمت هذه الدراسة نموذج BANKOMETER في عملية تحليل العوامل التي تؤثر على الاستقرار المالي ، في حين الدراسة الحالية استخدمت نموذج BANKOMETER لتقييم الأداء المالي
الاستفادة من الدراسة	استخدمت كدراسة سابقة ، وفي اغناء الجانب العملي

خامساً- مدى الاستفادة من الدراسات السابقة

إن معظم الدراسات السابقة التي تم استعراضها وغيرها التي لا يتسع المجال لذكرها لكثرتها جاءت مؤكدة على اهمية نماذج رقابة وتقييم الأداء المصرفي الفعالة سواء المتبعة من قبل السلطات الرقابية والإشرافية (البنوك المركزية أو من قبل إدارات المصارف نفسها عبر هيئاتها الرقابية او من قبل أي جهة رقابية متخصصة محلية ام دولية في رقابة وتقييم أداء المصارف التجارية العاملة في البلد ، ودورها في التنبؤ بمخاطر الفشل المالي قبل حدوثه بفترة مبكرة للحد منها، ، وتناولت عدد من النماذج (Camels, Patrol) لتقييم الأداء المالي المصرفي قوياً كان ام ضعيفا وعلى الأقل في الأجل القصير .

سادساً- اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

جميع الدراسات الحالية والسابقة مهتمة بتقييم الأداء المالي للمصارف ، وقياس السلامة والملاءة المالية لتلك المصارف ولكن الدراسات السابقة استخدمت نماذج مختلفة منها من استخدم نموذج Patrol ، وأخرى استخدمت نموذج Camels وبعض الدراسات استخدمت نماذج (Altman- sherrord) للتنبؤ بالفشل المالي ، وبعض الدراسات السابقة استخدمت نفس نموذج الدراسة الحالية وهو نموذج BANKOMETER للتقييم الأداء المالي والتنبؤ بالفشل المالي وطبق على المصارف الإسلامية والشركات الصناعية على خلاف الدراسة الحالية التي طبق على المصارف العراقية التجارية الخاصة ،. فيما يخص دراستنا الحالية هي تهدف إلى تقييم الأداء المالي للمصارف العراقية التجارية الخاصة باستخدام نموذج Bankometer ، وهذا ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة .

الفـصـل الثانــي

الجانب النظري للدراسة

المبحث الاول : الأسس النظرية لتقييم الاداء المالي

المبحث الثاني:الأسس النظرية لنموذج BANKOMETER

المبحـــث الاول : الأسس النظـرية لتقييم الأداء المالــي

تأخذ دراسة الأداء المالي أهمية قصوى لدى الباحثون والكتاب في مجال الإدارة المالية ، طالما أن الأداء المالي هو أحد العناصر الرئيسية للمصرف ، رغم وجود موارد متاحة للمصرف إذ لا يمكنه استخدامها إلا بوجود إدارة كفئة ومقتدرة. وعندما تقوم الإدارة بتقييم الأداء المالي تتمكن من اكتشاف النتائج التي أنجزتها والفرص التي فأتتها ، اضافه على ذلك أن تقييم الأداء المالي يوفر معلومات مؤكدة ودقيقة تمكن المصرف في اتخاذ القرارات الصحيحة وإعداد خطط مستقبلية ، يجب أن تتضمن مراجعة الأداء المالي فحص وتقييم النتائج المالية بطريقة تسمح بالتشخيص الكامل لمدى استدامة المصارف وسلامتها المالية ، تتضمن مراجعة الأداء المالي لأي مصرف فحص وتقييم النتائج المالية بطريقة تسمح بالتشخيص الكامل لصلاحية المصرف وسلامته المالية .

أولا- مفهوم تـقييم الأداء المالــي

تختلف وجهات نظر الباحثين والكتاب حول وضع تعريف دقيق لتقييم الأداء ، يمكن تعريف تقييم الأداء على أنه عملية تحليل نتائج أعمال المنشأة بغرض تحديد مواطن الخلل والانحراف، وتحديد أسباب هذه الانحرافات، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها (البطاط والحميدي، 2017: 94).

إذ أن يشير التقييم إلى المراجعة النقدية بهدف تحسين الأداء وهو يشمل فعل الفحص والقياس والتفسير واستخلاص النتائج ، وبذلك فأن تقييم الأداء المالي موجه بشكل عام نحو تقييم السيولة والاستقرار والربحية والتي هي مجتمعة في الكفاءة المالية ويصف تقييم الأداء المالي الحالة المالية خلال فترة محددة يتم تقييمها باستخدام مقاييس متعددة منها كفاية رأس المال والسيولة والجدارة الائتمانية (Nurdyanzah et al., 2023: 17) .

ومن وجهة نظر اخرى تعد عملية تقييم الأداء مؤشرا مهماً لقياس مدى وصول المصارف لتحقيق الأهداف باستخدام المقاييس المناسبة ، من اجل اكتشاف نقاط القوة والضعف (Alrikabi , 2023: 4) وبسبب أهمية المصارف وطبيعتها الغير المستقر اصبح الالتزام تقييم أدائها المالي بشكل منظم بغرض تحليل الكفاءة المصرفية وتقييم سياسات وعمليات المصارف التي تنعكس بشكل تراكمي في هامش ربح المصارف والعائد على الموجودات ، بشكل عام يساعد تقييم الأداء المالي المحللين ليس فقط على تقييم قدرة المصارف على تحويل مواردها إلى ربح ولكن أيضًا لاكتشاف المشكلات المالية المحتملة في المصارف في مرحلة مبكرة واتخاذ الإجراءات الاحترازية (Anastasios, 2013: 31-32 & Georgantopoulos). كذلك تجسد عملية تقييم الأداء المالي دراسة مركزية ، ومع ذلك الهدف الأساسي منها هو تأمين البيانات لأتبـاع القـرارات الصحيحـة لذلك يعد تـقييم الأداء المالـي أمـر لا بـد منـه لجميـع المـصارف (Moyal & Iyengar, 2016: 1-8) .

كلمة الأداء"Performance" مشتقة من كلمة "parfourmen" ، والتي تعني تنفيذ او تقديم ، فهو يشير إلى فعل التنفيذ والانجاز، فضلاً عن ذلك يشير الأداء إلى أنجاز مهمة معينة تقاس بمعايير محددة مسبقًا للدقة والاكتمال ، والتكلفة ، والسرعة ، وبمعنى آخر يشير **الأداء** إلى الدرجة التي يتم بها أنجاز الانجاز أو تم تحقيقه (Salah eddin, 2020: 10). وتستخدم كلمة أداء للدلالة على الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف بكفاءة وفعالية ، تتضمن الأهداف الاستخدام المتكامل للموارد البشرية والمالية والطبيعية (Ally, 2013: 134). ويستخدم الباحثون في الغالب الاداء للتعبير عن مجموعة من المقاييس الخاصة بكفاءة المدخلات والمخرجات كما يعد الاداء من اهم القضايا بالنسبة للمنظمات الهادفة للربح المصارف على وجه الخصوص) وغير الهادفة للربح على حد سواء (2017: , Pamela, et al.115) .

ومن وجهة نظر اخرى الأداء مصطلح عام ينطبق على جزء أو على جميع الأنشطة المنظمة على مدار فترة زمنية ، غالبًا بالإشارة إلى كفاءة التكاليف السابقة أو المتوقعة أو مسؤولية الإدارة وبذلك ليس العرض فحسب ، بل يشير أيضًا جودة النتائج المحققة إلى الأداء ويستخدم الأداء للإشارة إلى نجاح المصارف (L Vaghela, 2017: 106) .

ويرى الباحث أن تقييم الأداء هو أمر حيوي للمصارف ويتطلب اهتمامًا كبيرًا بتحليل البيانات المالية والاقتصادية المختلفة التي تتعلق بأداء المصرف، مثل التكاليف والإيرادات والأرباح والخسائر والسيولة وغيرها علاوة على ذلك، يجب أيضًا مراقبة وتحليل العوامل الخارجية التي تؤثر على الأداء المالي للمصارف، مثل التغيرات في السياسات الاقتصادية والنقدية، وتطورات الأحداث الاجتماعية والسياسية ، والتغيرات في سوق العملات وأسعار الفائدة والتضخم والكثير من العوامل الأخرى ، ولهذا يعد التصحيح المستمر لسياسات المصارف وقراراتها أمرًا ضروريًا للتأكد من استمرارية نمو الأعمال وتحقيق الأداء المالي المرجو .

ثانياً- الأداء المالـي المصرفـي

يشير الأداء المالي المصرفي إلى درجة تحقيق الأهداف المالية التي تضعها المصارف وكذلك إلى تنفيذ النشاط المالي للمصارف (Al-Shaghdaril et al., 2023: 34). إذ يركز على استخدام المؤشرات المالية لقياس تحقيق الأهداف التي تعكس أداء المصارف ويُنظر إليه على أنه الدعم الأساسي للأعمال وممارسات المصارف التي تساهم في توفير الموارد المالية وإتاحة الفرص الاستثمارية وتلبية احتياجات وأهداف أصحاب المصلحة (Al-Ardaha & Al-Okdeh, 2021: 22).

ومن وجهة نظر اخرى أن الأداء المصرفي هو المرآة التي تعكس الوضع المالي الحقيقي للمصارف ، ويعبر عن قدرتها على استغلال الموارد المالية المتاحة لتحقيق الأهداف وتعظيم قيمة المصارف في السوق المالي (Mukumbi et al., 2020: 166) ، فضلاً عن ذلك أن الأداء المالي المصرفي يعكس فكرة ضيقة عن أداء المصرف وهو الداعم الأساسي لأنشطته فأنه يضيف له خيارات استثمارية متنوعة (Aguinis, 2019: 7-8). ويشمل الأداء المالي المصرفي كذلك إمكانية المصرف في توليد الإيرادات من خلال استخدام ومجوداته من أجل البقاء والاستمرار من خلال عملياته التجارية الأساسية

. (AL Eitan & Bani , 2019: 6)

لذا فالأداء المالي المصرفي هو مقياس لسياسات المصارف وعملياتها من الناحية النقدية ، إذ أنه مقياس عام لصحة التشغيل الإجمالية للمصارف خلال فترة زمنية معينة ، ويمكن استخدامه لمقارنة المصارف المماثلة في نفس القطاع ، هناك العديد من الطرق المختلفة لقياس الأداء المالي المصرفي ، وقد ينعكس هذا في عائد المصرف على العائد على الأصول ، والقيمة المضافة ، وهو مقياس شخصي لكيفية استخدام المصارف للأصول من نمط عملها الأساسي وتوليد الإيرادات (Ndung`g, 2013: 4) .

ويرى الباحث أن الأداء المالي المصرفي يعكس كفاءة إدارة المخاطر المالية والتحكم في التكاليف والتحكم في الموجودات والمطاوبات، وتوفير المنتجات المالية المناسبة لاحتياجات العملاء، وتعزيز التوازن بين الأهداف المالية والاجتماعية ، بما يخدم مصالح جميع الأطراف المعنية، وبالتالي يساعد في جعل المصرف قادراً على النمو والتوسع في السوق المالية وزيادة حصته في السوق. ويمكن أن يتم تحقيق هذا الأداء المالي من خلال تبني المصارف لأفضل الممارسات المصرفية والمالية وتطوير القدرات والمهارات للموظفين وتطبيق أنظمة إدارة متطورة ومتكاملة.

ثالثاً- اهداف تـقييم الأداء المالـي

بالمرتبة الأولى يعد الهدف الجوهري من تقييم الأداء بشكل فعال هو معرفة أن الأداء الحقيقي للمصارف يمضي تبعا لما هو مخطط له من اجل النمو والتطور (Karkoulian, 2002: 31) . وترصد عمليات تقييم الأداء عدد من الأهداف التي تم طرحها من قبل الباحثين اهمها ما يلي

: (Nelson & Quick, 2015: 92)

1- مقارنة اداء المصرف والمصارف المختلفة في نفس القطاع أو قطاعات المتشابهة لتصحيح الإدارة العليا بالنقاط الايجابية ومدى امكانية الإفادة من الخطط وتنفيذها لتطوير المصرف في رفع مستوى أدائه.

2- تحديد مسؤولية الأقسام والفروع المختلفة في المصرف عن مواطن الانحراف في النشاط الذي تمارسه داخل المصرف وذلك عبر قياس إنتاجية كل قسم او فرع ومدى تحقيقها للأهداف المرسومة لها، توفير البيانات والمعلومات الازمة عن نتائج تقييم اداء المصارف إلى الأجهزة الرقابية مما يسهل عملها ويمكنها من إجراء المتابعة الشاملة لنشاط المصرف لضمان الاداء الأفضل .

3- تفعيل الجهاز الرقابي على أداء أعمال المصارف من خلال المعلومات التي تقدمها تقارير الأداء ، مما يوفر للقائم على المصارف ومتخذ القرار التأكد من الكفاءة العالية واستكمال لأهدافها المرسومة وتحقيق عوائد عالية وبأقل تكلفة ممكنة .

وكذلك يساهم تقييم الأداء المالي في تحقيقا الأهداف الآتية (Abdi , 2010 : 19) :

1- تقييم الكفاءة التشغيلية والربحية الحالية للمصرف ككل فضلا إلى الاقسام المختلفة لكل جزء من أجل الحكم على السلامة المالية للمصرف .

2- التحقق من الأهمية النسبية للعناصر المختلفة للمركز المالي للمصارف من أجل تحديد أسباب التغيير في عناصر المركز المالي والربحية .

3- تقييم مركز السيولة طويلة الأجل وكذلك قصيرة الأجل والحكم على إمكانية المصارف على الوفاء بالتزاماتها .

ويرى الباحث أن الهدف الأساسي من تقييم الأداء المالي هو اعطاء البيانات والمعلومات الاحصائية إلى العملاء من خلال نتائج ادوات التقييم المستخدمة سواء كانت نماذج الإنذار المبكرة أو أدوات التحليل المالي التي تساهم في التحديث المستمر للبيانات والمعلومات، وكذلك تساعد في تحسين سياسات المصرف وضمان استمرارية في السوق المالية بصورة أكبر وأكثر فعالية.

رابعاً- أهمية تقييم الأداء المالـي

يأخذ موضوع الأداء المـالي دورا بارزا في أولويات إدارة المصارف طالما يمكنهـا مـن التعرف على وضـعها المالي ومدى قدرتها التنافسية وقدرتها لمواجهة المنافسات الحاصلة في الأسواق المالية (Zhang & Li, 2009: 206). إذ أنه يمثـل النتائج المتحققـة للأفراد والمصارف للوصول إلى الأهداف الأساسية ، فضلاً عن ذلك أن الأداء المـالـي لا يقتصر دوره فقط للمستثمرين ولكـن أيضـا للمديرين إذ مـن الضروري معرفة العوامل التي تؤثر على الأداء المـالي للمصارف التـي يمكن مـن خلالها صياغة المقاييس المناسبة التـي تظهـر أداء القيادة التنفيذية للمصـارف ، وتكون المصـارف اكثـر فاعليـة وكفاءة فـي استخدام الموارد الماليـة عندما تكون نتائج مقياس الأداء المالي مرتفعة ، وهـذا بدوره يساهم في رفع المستوى الاقتصادي للدولة (Almajali, 2012: 266). ومع ذلك الأداء المالي الجيد يكافئ المساهم على استثماره ، وهذا بدوره يحفز على توسيع الاستثمار ومن جانب أخرى على الأرجح أن يؤدي الأداء المالي الضعيف إلى فشل المصارف والذي يسبب أزمات لها انعكاسات سلبية على النمو الاقتصادي (Ongore & Kusa , 2013 : 237). وتظهر أهمية تقييم الأداء المالي من كونه يستخدم في تقييم قوة المصارف وقدرتها على وفاء ديونها ، فضلاً عن ذلك يستعمل مقياساً للسيولة والربحية . وعلى الأرجح يركز تقييم الأداء المالي المستقبلي على ضوء الأداء المالي الماضي عبر تحليل القوائم المالية ، لذا فأن البيانات المالية للمخرجات والمدخلات هي المعلومات الأساسية للتحقق من الأداء المالي للمصارف (Anthony et al., 2019 : 82). وينبغي أن تستخدم أساليب تقييم دقيقة وحديثة فضلاً عن ذلك مقارنة نتائج الأداء المالي الفعلي بين المصارف من اجل التمييز بين المصارف المتعثرة والمصارف السليمة (Stankeviciene & Mencaite, 2012:190). وتظهر أهمية الأداء المالي كذلك في ارشاد إدارة المصارف باتخاذ القرارات الأكثر صرامة لتطوير الخدمات المصرفية لإعطاء افضل اداء مالي ، ويمكن رؤيته من خلال سعر السهم في سوق الأوراق المال خاصة عندما يكون السهم يتمتع بسيولة عالية . وعندما يكون السهم اقل جاذبية في سوق الأوراق المال فهذا يدل على تراجع ادارة الارباح والتي تؤثر بدورها على قيمة المصارف ، لذلك ينبغي تقييم الأداء المالي للمصارف بشكل دائم ، بعد ذلك يسمح للمصارف عمل تحسينات بسهولة في حالة انخفاض ربح وسعر السهم (Susilo et al., 2019: 232). تتأثر المصارف بالأحداث غير العادية مثل الحصول على أرباح لمرة واحدة من خلال بيع احد الموجودات على الأداء المالي ، كهذا الأحداث توفر اشارات خاطئة عند مقارنة الأداء المالي بين المصارف أن أهمية تقييم الأداء المالي تكمن هنا في استمرارية بشكل دوري (Ross et al., 2013: 16) .

وهناك من ينظر إلى الوظيفة المالية المتمثلة بتقييم الأداء المالي أهمية مميزة بالنسبة للمديرين تنشأ من خلال وظائف رئيسة التي تقوم بها الإدارة وهي كالأتي (Atrill, 2020: 2-3):

1- **التخطيط المالي** : عندما يتم تقديم نتائج البيانات المالية المتوقعة مثل بيانات التدفقات النقدية وبيانات الدخل المتوقعة فأن ذلك يمكن المديرين في تقييم الآثار المترتبة على قراراتهم إذ يفترض على المديرين تقدير التأثير المتوقع لقراراتهم على الأداء المالي المصرفي في المستقبل .

2- **تقييم الاستثمارات المستقبلية** : غالبا يكون الاستثمار في المشاريع الجديدة طويلة الأجل آثار كبيرة فيالآفاق المستقبلية للأعمال المصرفية ، وبواسطة تقييم الربحية والمخاطرة للمشاريع المقترحة تساعد المديرين من اتخاذ القرارات الصائبة حول قبول أو رفض المشاريع الاستثمارية.

3- قرارات التمويل : عند تمويل أنشطة تجارية أو مشروع استثماري آخر ، يستلزم تقييم المصادر التمويلية المتاحة ، إذ سيكون لكل منها خصائصه ونفقاته .

4- الرقابة المالية : عند إجراء الخطط ينبغي من المديرين التيقن من أن الأمور تمضي في مسارها الصحيح ، ويمكن هنا أن يؤدي تقييم الأداء المالي والإبلاغ عن المعلومات نتائج الربحية للمشاريع الاستثمارية ومستوى رأس المال العامل والتدفقات النقدية .

ويرى الباحث أن الأداء المالي للمصارف يؤدي دورًا مهم في تدعيم المستوى العام للعمل المصرفي، وهو يعكس قدرة المصرف على إدارة أمواله بشكل فعال وتحقيق الأرباح المستدامة في الوقت نفسه. فضلاً عن ذلك يساعد الأداء المالي الجيد للمصارف على تعزيز الثقة في النظام المصرفي بشكل عام، وهو يعكس الالتزام بالتشريعات والقوانين المالية والتنظيمية السليمة التي تحفظ استقرار النظام المالي وتحسن المستوى الاقتصادي للمجتمع. ومن هذا المنطلق، يجب على المصارف أن تلتزم بالمعايير المالية الدولية والمحلية والتشريعات المالية المعمول بها في بلدها، وأن تسعى جاهدة لتحسين أدائها المالي وتوفير خدمات مالية آمنة وموثوقة لعملائها .

خامسا- الجهات المستفيدة من عملية تقييم الأداء المالي للمصارف

يمكن استعراض الجهات المستفيدة من تقييم الأداء المالي بما يلي (Casu, 2022: 270) :

1- **المساهمون وحملة السندات :** هم المستثمرون في الأسهم والسندات التي يصدرها المصرف ومديرو المصرف والموظفون الآخرون والذي لديهم مصلحة اقتصادية واستراتيجية واضحة في الأفاق الحالية والمستقبلية للمصرف.

2- المنافسون المباشرون : وهم المؤسسات المصرفية المماثلة العاملة في بيئات تشغيل مماثلة في بعض الحالات، يسمح تجانس المجموعات التي يتم تحليلها باستخدام تقنيات إحصائية متطورة.

3- المشاركون الآخرون في السوق : وهم (المنافسون أو الشركات الأخرى) الذين يمثلون إمكانية الاستحواذ أو الاندماج المحتملة على تحليل النسبة المالية لتقييم جدوى الاندماج والاستحواذ المحتمل.

4- الأسواق المالية : سيستخدم المشاركون في أسواق المال ورأس المال تحليل مؤشرات: الاداء المالي لمراقبة أداء المصارف.

5- المنظمون : تهتم السلطات التنظيمية المحلية والدولية أيضا بأداء المؤسسات المصرفية على سبيل المثال ، يحتاج المنظمون الماليون إلى تقييم الملاءة المالية والسيولة والأداء العام للمصارف لقياس احتمالية حدوث مشاكل محتملة.

6- المودعون : يعد الأداء السلس للمصارف ذا قيمة للمودعين الذين يثقون في أن مصرفهم سيظل مربحًا ولن يعرض نفسه لمخاطر كبيرة.

7- شركات التصنيف الائتماني : مثل Moody's و Standard and Poor's و FitchIBCAحيث تقوم هذه الوكالات بتحليل معلومات الأداء لتجميع تحليلات وتصنيفات المصارف العاملة في بلد معين أو مجموعة من البلدان .

الشكل (1) الجهات المهتمة بالأداء المالي للمصرف

Source : Casu, B. Claudia, G. and Philip, M. (2022). Introduction to Banking.3th Edition. Pearson Education Limited. London.

سادساً- مراحل تقييم الأداء المالي

أن إجراء تقييم الأداء المالي يتضمن مجموعة من المراحل للوصول إلى التقييم الكفوء ويرى (Horngren et al., 2015: 898). أن تقييم الأداء المالي يشتمل على المراحل الاتية :

المرحلة الاولى : اختيار مقياس أداء مالي الذي يتوافق مع اهداف الإدارة مثل صافي الدخل أو العائد على الموجودات او الدخل التشغيلي أو الإيرادات وتعد من المقياس ذات أهمية قصوى للأداء المالي .

المرحلة الثانية : اختيار التفاصيل المتعلقة بكل مقياس أداء مالي عند اختيار المصرف مقياس أداء معين ينبغي عليه اتخاذ عدد من القرارات المتنوعة حول الطرق السليمة التي سيتم بها حساب مكونات مختلفة للقياس . مثلاً إذا تم اختيار العائد على الموجودات مقياساً للأداء المالي_فهل يجب حسابه لعدد من السنوات أو لمدة سنة واحدة ؟ هل يجب قياس الموجودات بالتكلفة الحالية أو التكلفة التاريخية ؟

المرحلة الثالثة :- اختيار مستوى مستهدف للأداء والآليات لكل مقياس الأداء مثلاً ، هل ينبغي أن يكون هناك هدف متطابق لجميع الوحدات الفرعية . هل ينبغي إرسال تقرير الأداء إلى الإدارة شهريا أو أسبوعيا أو يوميا ؟

سابعاً- العوامل المؤثرة في الأداء المالي

توجد مجموعتان من العوامل لها تأثير مباشر على الأداء المالي للمصارف وتقسم إلى :

أ- العوامل الداخلية : وهي العوامل التي تؤثر بالأساس بالقرار الداخلي للمصرف وتتضمن في خصائص المصرف التي تؤثر في أداءه وتقسم إلى :

1- الرافعة المالية : يمكن تعريف الرافعة المالية بأنها مقدار التمويل بالدين وتقاس بنسبة الدين الى حق الملكية (نسبة الدين / حقوق الملكية) ، و يشير إلى مدى استخدام المصرف لأمواله المقترضة ، فارتفاع نسبة الرافعة المالية يشير الى ارتفاع مخاطرة الإفلاس إذا لم يكن المصرف قادر على تسديد دفعات الدين ، في حالة عدم قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها سيكون هناك صعوبة بالنسبة لها في الحصول على دين جديدة من السوق. ومع ذلك، يمكن زيادة أرباح المساهمين على أموالهم المستثمرة وتحسين الاستفادة من المزايا الضريبية المتعلقة بتمويل الديون(Ahna, 2006: 31) .

ويرى الباحث ينبغي على المصارف دراسة الهيكل التمويلي بعناية لتحديد النسبة المثلى للرافعة المالية التي تحقق أفضل عائد على الأصول وتحقق أعلى قيمة للمساهمين. وتحقيق الرافعة المالية المثلى يتطلب توازنًا بين تكلفة الاقتراض والفائدة على الديون، فأن دراسة الهيكل التمويلي وتعد من أهم الخطوات التي يجب على المصارف اتخاذها لتحقيق الأداء المالي الممتاز.

2- السيولة : يعرف مصطلح "السيولة المصرف" بأنه القدرة على تلبية احتياجات المقترضين وسحب المودعين في الوقت المناسب، دون الحاجة إلى بيع الموجودات المالية بخسارة كبيرة أو اقتراض أموال بفائدة عالية لتلبية حاجيات السيولة (محمد، 2017: 17). وتشير السيولة القدرة على تحويل الأصل إلى نقد بتكاليف منخفضة يكون الأصل سائلًا إذا كأن السوق الذي يتم فيه تداول الأصل واسع وعميق (Mishkin, 2022:136). ومن خلال تحليل نسب السيولة يمكن معرفة قدرة المصارف على الوفاء الالتزامات القصيرة الاجل (Saunders, 2012: 367) . وتشير مخاطر السيولة على أنها المخاطرة التي تتعرض لها المصارف نتيجة تزايد السحب المفاجئ على المطلوبات والتي من المحتمل أن تجبر المصارف على تصفية الموجودات بأسرع وقت وبخسارة ملحوظة ، وتواجه المصارف ازمة السيولة من خلال قبول الودائع لتلبية السحوبات النقدية (Saunder, 2015: 579).

يستنتج الباحث مما سبق أن فقدان الثقة بين المصارف والمودعين يؤدي إلى تدني الأداء المالي في المصارف، فعندما يفقد المودعون الثقة في المصارف، فأنهم قد يبدءون في سحب أموالهم من الحسابات، وهذا يمكن أن يؤدي إلى نقص في السيولة المالية في المصارف وتقلص حجم الودائع، مما يجعل من الصعب على المصارف تلبية احتياجات المقترضين وتمويل المشاريع الاستثمارية .

3- الكفاءة المالية : وتعد الكفاءة المالية من المعايير الأساسية والمتعمدة في تقييم الأداء المالي للمصارف إذ توضح الكفاءة المالية العلاقة بين المخرجات والمدخلات ، وتعد الكفاءة المالية من أحسن الاجراءات المالية والإدارية ذلك لأنها تؤدي دور مهم في القرارات التي تمارسها المصارف . وتشير الكفاءة المالية إلى الأسلوب الذي يمكن من خلاله قياس قدرة المصارف في استخدام موجوداتها المالية لتوليد الإيرادات الإجمالية (Dawson, 2010: 20).

يرى الباحث أن الكفاءة المالية وتعد عاملاً أساسياً في نجاح المصارف واستمراريتها ، ويمكن أن تؤثر بشكل كبير على أدائها وتنافسيتها في السوق المالي ، وعندما تمتاز المصارف بالكفاءة المالية ، فأنها تكون في وضع أفضل لتلبية احتياجات العملاء والمساهمين والتعامل مع التحديات الاقتصادية والمالية التي قد تواجهها في المستقبل ، وهذا يساعد على تحقيق الاستدامة المالية للمصرف .

4- التكنولوجيا : بسبب حصيلة تغيير التكنولوجية التي حدثت خلال السنوات السابقة ونتيجة ارتفاع تفاقم المنافسة وتنامي حجم السوق وتغير حجم المصارف ، ولعدم إمكانية الأساليب القديمة في علاج التحديات التي تواجه المصارف ، لذلك أصبحت هناك صعوبات في الحصول على البيانات التاريخية ، وغالبا ما تكون البيانات متفرقة وغير مترابطة وعدم توفير الطرق المتناسقة لتوحيد البيانات وتفسيرها إذ أدى ذلك إلى تزايد العمليات مقابلة متطلبات العمل والتي تعد من العمليات الصعبة والمعقدة ،

وجميعها كانت لها آثار كبيرة في كيفية أنجاز اعمال المصارف في نشر المعلومات من خلال التكنولوجيا الرقمية مثل الهواتف والحاسبات (Barneg & Herterlg, 2019: 50).

ويمكن القول بأن التكنولوجيا لها تأثير كبير على الأداء المالي للمصارف. فعلى سبيل المثال ، يمكن لتبني التكنولوجيا في عمليات المصارف تحسين الكفاءة وتخفيض التكاليف، وبذلك تعزيز الأداء المالي للمصرف ، علاوة على ذلك، يمكن للتكنولوجيا أن تساعد المصارف على تحسين خدماتها المصرفية وتقديمها بشكل أسرع وأكثر كفاءة ، مما يمكنها من الوصول إلى عدد أكبر من العملاء.

5- حجم المصرف : هناك علاقة إيجابية قوية بين حجم المصارف ومستوى إنتاجها ، كأن هذا أحد الدوافع الأساسية لاختيار مقاييس الإنتاج في الدراسات الموجودة في تقييم الأداء للمصارف ويعد مؤشر جيد لكفاءة المصارف (Baria, 2023: 7) . بعض المنظمات الكبيرة بإمكانها أن تستغل اقتصاديات الحجم والنطاق ، إذ بعض المنظمات تعاني من مستويات متدنية من الكفاءة التي تؤثر بشكل سلبي على الأداء المالي ، بالإضافة هناك منظمات صغيرة تواجه صعوبات في منافسة المنضمات الكبيرة في الاسواق(Athanosoglou et al., 2005: 4-37) وعند اجراء مقارنة بين المصارف يجب اختيار المصارف متساوية بالحجم تقدم خدمات متشابهة حتى تكون مقارنة الأداء سليمة (Rose & Hudgins, 2010: 140).

ويرى الباحث أن حجم المصارف له تأثير كبير على أدائها المالي، ويمكن للمصارف الكبيرة الانتفاع من وفورات الحجم والنطاق لتحقيق كفاءة أداء عالية مقارنة بالمصارف الصغيرة، علاوة على ذلك تتمتع المصارف الكبيرة بقاعدة عملاء كبيرة، مما يسمح لها بتقديم خدمات متنوعة وتحقيق إيرادات أعلى، ويتيح لها حجمها الكبير توسيع نطاق العمل الجغرافي، وتحقيق التوسع في الأسواق الدولية والتنوع في محفظة الأصول وتحقيق النمو الاقتصادي.

6- عمر المصرف : تعاني المصارف القديمة من انعدام المرونة والقدرة على التغير تلبية للتطورات البيئية المصرفية ، وأن المصارف الحديثة والأصغر تستحوذ على حصة في الأسواق على الرغم من عيوبها مثل تدني رأس المال والاسم التجاري وسمعة المصرف مع المصارف القديمة (Kakani et al., 2001: 5) . ويرى الباحث لا يمكن الجزم بأن المصارف القديمة هي التي تتمتع بالخبرة الأكبر، فقد تتوفر الخبرة في المصارف الجديدة أيضًا، وذلك يعتمد على الاستراتيجية التي تتبعها المصارف وكيفية تعاملها مع التحديات الجديدة .

الشكل (2) العوامل الداخلية المؤثرة في الأداء المالي

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على الادبيات السابقة .

ب- العوامل الخارجية

هي تلك العوامل الخارجة عن سيطرة الإدارة على أنها عوامل خارجية أو عوامل اقتصادية كلية وترتبط هذه العوامل بالقطاع وعوامل الاقتصاد الكلي (Abebe, 2014 ; 12) ومن أهم هذه العوامل المؤثرة ما يأتي :

1- العوامل الاقتصادية والسياسية العامة في البلاد وتتمثل في العوامل القانونية و السياسية للبلد الذي تعمل المصارف وفق أنظمته ، إذ تتحكم في العمل المصرفي وفق التشريعات والقوانين المعلنة والتي لا يمكن مخالفتها (Sarkar & Mohant ,2020: 4) .

2- ارتفاع درجة المنافسة بين المصارف والمؤسسات المالية الأخرى من حيث جذب الاموال وطرائق توظيفها (Cheng & Qu, 2020: 4) .

3- العوامل الاجتماعية والثقافية وتعني العادات والعرف التقليدي والمعتقدات التي يؤمن بها المجتمع ومستوى الوعي والثقافة التي تؤثر قرارات المجتمع الخاصة بالتعامل مع طبيعة الأنشطة المصرفية والخدمات التي تقدمه (Kotler , 2016: 66) .

4- السياسة النقدية والمالية في الدولة فضلا عن القوانين والتشريعات التي يفرضها البنك المركزي على المؤسسات المصرفية (Adebayo et al., 2011: 25) .

الشكل (3) العوامل الخارجية المؤثرة في الأداء المالي

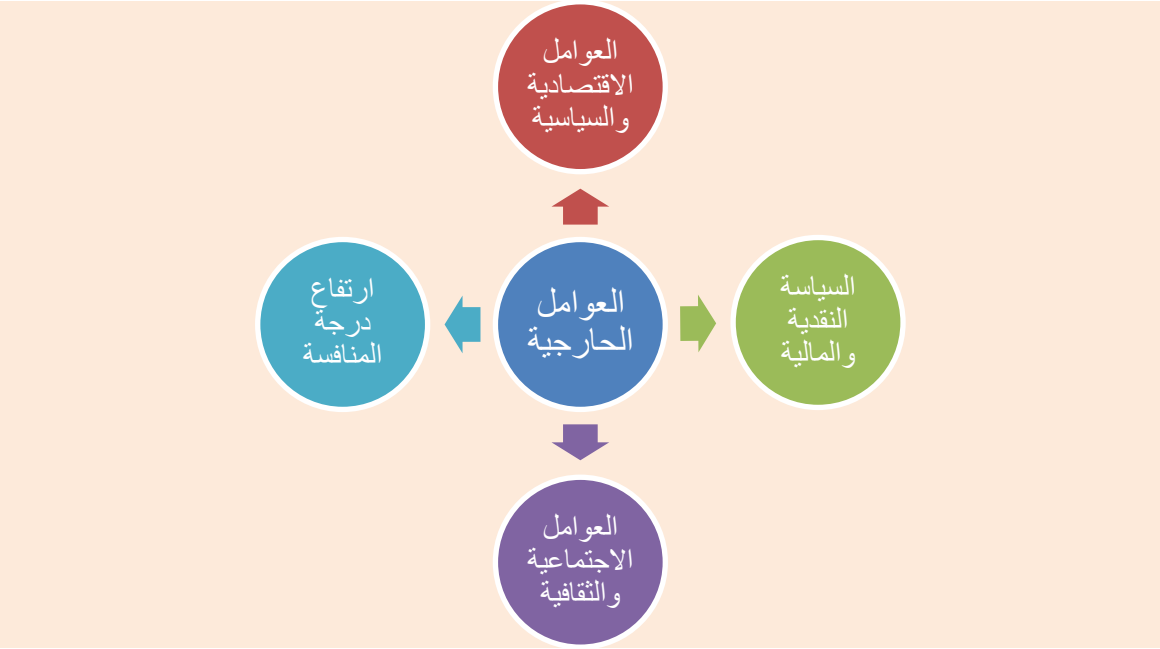

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على الادبيات السابقة

ثامناً- نماذج تقييم الأداء المالي الحديثة

تتنوع نماذج تقييم الأداء من حيث قدرة انسجامها للجهات المقيمة من جانب وإمكانية توفر البيانات لها من جانب آخر ، ومن أجل الحفاظ على قطاع مصرفي سليم يتطلب ذلك إجراء التحليل والتقييم المستمر الأداء المصرفي بطرق يتيح لها بالمعالجة نقاط الضعف المتوقعة وتدعيم نقاط القوة ، وتوجد ثمة نماذج تستخدم لتقييم الأداء المصرفي والغاية منها هو معرفة السلامة المالية وقوة المراكز المالية لدى المصارف ، وفضلاً عن ذلك تعد هذه النماذج أدوات بيد السلطات الرقابية والإشرافي

(Roman & Sargu, 2013: 70) ، إذ إن تقييم الأداء المالي والإجراءات الرقابية عمليات متداخلة تكمل بعضها الآخر لبلوغ الهدف وتحقيق إتمام الأداء وتمثل الإجراءات الرقابية هيكل نظري يسبق عمليات تقييم الأداء من خلال وضع مقياس ورسم السياسية والخطة المستقبلية وأن الفحص المنتظم يسمح للهيئات التنظيمية بمراقبة ما إذا كانت تلتزم المصارف بمتطلبات رأس المال والقيود المفروضة على الأصول و تعمل أيضا للحد من المخاطر في المصارف

(Mishkin & Eakins, 2012: 433) ،)، ومن ثم يجب على أنظمة قياس الأداء ان تركز على المقاييس المالية وغير المالية والقدرة على توجيه العمليات وتبسيطها، وتحديد كفاءة وفاعلية الاجراءات المستندة على مجموعة من مؤشرات تقييم الأداء المالية وغير المالية التي تجمع بين تقييم أداء المصرف عامة وهذه ، المقاييس تعرف "بالمقاييس المالية " financial metrics " لقد طرح الفكر المالي الكثير من المؤشرات المالية لتقييم الاداء المالي للمصارف ، لا بل ان الفقه المالي كان سخياً جداً إذ عبر عن كل مؤشر منها بالعديد من المقاييس (النسب) المالية والائتمانية التي تستخدم في دراسة أداء المصرف وتقييمه دورياً ،وأهم هذه المؤشرات وأكثرها استعمالا هي مؤشرات السيولة، مؤشرات الربحية العائد)، مؤشرات كفاية رأس المال ، مؤشرات توظيف الأموال، مؤشرات جودة الموجودات، مؤشرات جودة الإدارة، مؤشرات الرافع المالية وهيكل التمويل، ومؤشرات قياس درجة المخاطر المصرفية ومنها (قياس درجة الحساسية لمخاطر السوق (Kiplangat, 2017: 5). ومن اهم النماذج المستخدمة لتقييم الأداء المالي الاتية :

1- نموذج CAMELS

تم أنشاؤه في عام 1979 من قبل السلطات التنظيمية في الولايات المتحدة الأمريكية ينقسم نموذج CAMELS إلى ستة أبعاد هي : جودة الأصول ، وجودة الإدارة ، والأرباح ، والسيولة ، والمخاطر وحساسية السوق (Al-Shari & Lokhande, 2023: 4). ويعد نظام CAMELS من أهم أنظمة التصنيف التي تستخدمها الهيئات الرقابية في العالم لتقييم سلامة المصارف تم استخدامه لأول مرة من قبل مجلس الاتحاد الأمريكي لفحص المؤسسات المالية ، وبعد ذلك تم اعتماد هذا النظام من قبل إدارة الاتحاد الائتماني الوطني (NCUA) في الولايات المتحدة الأمريكية في أكتوبر من عام 1987

(Amer, 2021: 5). غالبًا ما يستخدم نظام تصنيف CAMELS المكون من ستة مؤشرات في قياس أداء المصارف في إطار تقييم وتحليل سلامة المصارف وهي طريقة تقليدية يمثل بعداً وقائياً للمركز المالي للمصارف ، إذ يستشعر المشكلات التي قد يواجهها المصارف أو المؤسسة المالية إذا استمروا في السياسات الإدارية والمالية القائمة ، وبذلك يمكن للجهات الرقابية إصدار التوجيهات المناسبة قبل فترة كافية إذ عدم تعرض المؤسسة المالية للمشكلة التي تم توقعها سابقاً

(Jothr, et al., 2021: 535) ، إذ يعطي النموذج لكل مصرف درجة تصنيف بناءً على المؤشرات الستة إذ لكل مؤشر له تصنيف يتراوح ما بين (1- 5) إذ التصنيف الاول هو الأقوى ، والتصنيف الخامس هو الأضعف ويعني أن المصرف قريب من الفشل والإفلاس (Jearah, 2020: 18) .

2- نمـوذج PEARLS

منذ عام 1990 ، يستخدم المجلس العالمي لاتحادات الائتمان مجموعة من النسب المالية المعروفة باسم PEARLS يتكون النموذج من خمسة وأربعون نسبة مالية تستخدم لتقييم ومراقبة الاستقرار المالي للنقابات الائتمانية داخل المجلس العالمي للاتحادات الائتمانية والنسب التي تم تجميعها في ستة مجالات للأداء المالي: حماية الأصول ، والهيكل المالي الفعال ، وجودة الأصول ، ومعدلات العوائد والتكاليف ، والسيولة ، وعلامات النمو (CGAP, 2001) ، يساعد المديرين على إيجاد حلول لأوجه القصور في المؤسسية الخطيرة ، على سبيل المثال ، فأن النموذج قادر على كشف الأسباب المحتملة (الدخل الإجمالي غير الكافي ، أو نفقات التشغيل الزائدة ، أو خسائر التأخر في السداد) ، وهو نموذج تستخدمه الإدارة على المستوى الداخلي وأن عملية التقييم تتم من خلال إرسال تقارير شهرية أو ربع سنوية إلى المجلس العالمي للاتحادات الائتمانية ، بحيث تتضمن معلومات حول أدائها في المجالات السنة التي يعتمد عليها التقييم (Richardson, 2009: 1) .

3- نمـوذج PATROL

تم استخدام نموذج لأول مرة في البنك المركزي الإيطالي ، في عام 1993 ، كأداة رقابة إشرافية لتقييم الأداء المصرفي في السوق المالي المنتظم للمصارف ، كما أنه نظام إنذار مبكر يستخدمه البنك المركزي أو الجهات الرقابية والرقابية لتقييم أساليب الرقابة الداخلية ، كما أنه يساعد في التعرف على المصارف المتعثرة ومعرفتها ، وبذلك يقلل من آثار الأزمة التي قد تحدث ، وأن عمل هذا النموذج في تقييم الأداء مشابه لعمل نظام (CAMELS) المستخدم في الولايات المتحدة الأمريكية إلى حد كبير مع وجود اختلاف في بعض العناصر أو المؤشرات النظام ، مثل جودة الائتمان والتنظيم (Al-Rubaie & Al-Suhrawardy, 2023: 2) .

يتكون هذا النموذج من خمسة أجزاء (كفاية رأس المال ، والربحية ، وجودة الائتمان ، والتنظيم (الإدارة) ، والسيولة) (Al-Shari & Lokhande, 2023: 4). **ويتم** تصنيف كل مكون من مكونات PATROL من 1 (أفضل مستوى) إلى 5 (أسوأ مستوى) بناءً على المعايير والإرشادات الإشرافية ، ويتم التحقق من التصنيفات المحددة عن طريق المقارنة مع النتائج الفعلية للتحليل في الموقع (Hameed et al., 2022: 322) .

4- نموذج BASIC

نموذج طورته السلطات الإشراف الأرجنتينية إثر أزمة بيسو (أو تيكيلا المكسيكية) من عام 1994 ، وتشير مكونات هذا النموذج إلى التدقيق المحاسبي والتصنيف الائتماني ، وأن احد خصائص هذا النموذج هي التأكيد الشديد والتحقق والكشف عن المعلومات التي تتعلق بكفاءة القروض في النظام المالي المصرفي ، وسمة اخرى لهذا النظام تتعلق بالطلب من المصرف للحصول على مرتبة ائتمانية والإفصاح عنها ، وعلاوة على ذلك ينبغي على المصرف اصدار ديون تابعة ، ما يخضعها للنظام الذي يفرضه السوق (سعودي و سعودي، 7:2017) .

5-نموذج BAKIS

تم أنشاء هذا النموذج من قبل الهيئة العامة للرقابة بالبنك المركزي الألماني في 1997، ويستخدم النسبة المالية لتقييم المخاطر المصرفية ، ويستخدم هذا النموذج التقارير الفصلية والسنوية ، وبيانات الإدخال ، (Memmel & Stein, 2008: 321) ، الهدف من هذا النموذج هو إجراء تقييم سريع للوضع المالي للمصارف ، والاكتشاف المبكر للمخاطر الممكنة في مخاطر السوق ومخاطر السيولة ، ومراقبة التطورات العامة داخل القطاع المصرفي بأكمله. ويعمل نموذج BAKIS على تحليل سبعة وأربعون نسبة متعلقة بعوامل المخاطر الربحية (تسعة عشر نسبة مخاطر الائتمان ، وستة عشر نسبة مخاطر السوق ، واثنان نسب مخاطر السيولة ، و عشرة نسب متعلقة بالربحية) ، وكل النسب يتم ترجيحها على قدم المساواة في النظام ، والأساس المنطقي لاستخدام عدد كبير من النسب ، هو تكليفهم أوزان متساوية ، ويستند النظام على تحليل شقين من النسبة الأولى عن طريق التحقق من العلاقات المتبادلة بين النسبة وثانيا من خلال مقارنة نظام BAKIS مع تقديرات المراقب ، والتحليل يكشف على أن جميع النسب لها نفس القدر من الأهمية في التحقق من الوضع المالي العام للمؤسسة المصرفية (Sahajwala & Bergh, 2000: 15) .

6- نموذج ORAP

هو نموذج تصنيف إشرافي تم تنفيذه في عام 1997 من قبل اللجنة المصرفية الفرنسية ، كنموذج تحليل متعدد العوامل للمؤسسات الفردية ، يهدف هذا النموذج إلى تحديد الضعف المحتمل للمؤسسة المصرفية من خلال التحقيق المبدئي في جميع الأنشطة التجارية لعوامل المخاطر المتعلقة بالمصارف بمساعدة المقاييس الكمية والنوعية ، يستخدم ORAP كلاً من مصادر المعلومات الداخلية والخارجية لفحص المصارف (Babar, 2011: 22) . أما مكونات هذا النموذج تشمل 14 مؤشر مقسمه إلى اربعة مجاميع وهي :

الأولى : تتعلق بالنسب الاحترازية (راس المال ، السيولة والمخاطرة ، كفاية رأس المال) .

الثانية : تتعلق بعناصر خارج الميزانية (جودة الموجودات ، القروض المعدومة اي المشطوبة والمخصصات المقدمة من المصرف) .

الثالثة : تتعلق بمخاطر السوق والإرباح وتضم (الدخل التشغيلي ، العائد على الاصول) .

الرابعة : متعلقة بـ (الإدارة والرقابة الداخلية). يتم تصنيف كل مكون على تصنيف من 1 (الأفضل) إلى 5 (الأسوأ) يشير إلى إجراء تصحيحي (Bergh, 2000: 11) .

7- نموذج GIRAFE

تم استخدام النموذج في عام 1999 من قبل خدمات التصنيف للمؤسسات المالية وهي منظمة دولية غير ربحية مقرها في باريس لتقييم أداء مؤسسات المالية ، تم تجميع نسب النموذج البالغ عددها ست وعشرون نسبة مالية (CGAP 2001) ، وهناك ستة مجالات للتقييم (عمليات إدارة الحكم وصنع القرار ، أدوات المعلومات وإدارة المخاطر ، تحليل ومراقبة الأنشطة ومحفظة القروض) ويتم تقييم الأداء المالي والتنظيمي لمؤسسات التمويل الأصغر بشكل موضوعي ، ويستم ترجمة النتائج إلى تقارير تصنيفية ، تنشر على الانترنت من المؤسسة المعنية(Arsyad, 2005: 400) .

8- نموذج RAST

لقد تم أنشاء هذا النموذج من قبل بنك هولندا في عام 1999 في شكل أداة دعم تحليل المخاطر، وجاء نموذج RAST اختصاراً للكلمات (Risk Analysis Support Tool) ومعناها (أداة دعم تحليل المخاطر)، ويتم اجراء تقييم المخاطر باستخدام معايير محددة لكل فئة تقييم في إطار نظام RAST بالاعتماد على أربع مراحل (التحليل المالي للمصارف ، ضعف إدارة المصارف ، تقييم المخاطر ، تجميع النتائج وإعداد التقارير) ، ويتم تعيين جميع الوحدات الهامة التي تم تحديدها بأوزان وفقا لأهميتها ، وهذا التحديد يعتمد على كل من وحدة المساهمة في الأرباح الحقيقة أو الميزانية ، وترتبط أوزان مع ثلاث فئات من الأهمية وهي الصغيرة والمتوسطة والكبيرة (فئات تقييم المخاطر تتعلق بالمخاطر الآتية : مخاطر الائتمان ، ومخاطر الأسعار ، مخاطر أسعار الفائدة ، مخاطر العملات الأجنبية ، مخاطر السيولة ، مخاطر التشغيل ومخاطر تكنولوجيا المعلومات والمخاطر الإستراتيجية والقانونية ومخاطر السمعة) ، فئات التحكم المقررة ثلاثة وهي (الضوابط الداخلية والتنظيم والإدارة) ، ويتم تعيين كافة المخاطر والرقابة في فئات الأوزان على وفق المصفوفة الافتراضية من قبل المشرف ، كل التقييمات تتم على نطاق أربع نقاط واحدة تمثل مخاطر منخفضة أو الضوابط القوية (أفضل) ثلاثة تمثل مخاطر

عالية أو ضعف الضوابط (أسوأ) ، وفئات المخاطر والضوابط على التوالي ، ويستند التجميع على خوارزمية رياضية (حسيبة، 2018: 61).

9- نظام UBPR

استخدام نظام UBPR لرقابة وتقييم أداء المالي للمصارف ، إذ أن تمحور هذا النظام عن طريقة جديدة لتقييم أداء المصارف ، هذه الطريقة مستخدمة من قبل بعض الهيئات الحكومية المعنية بالرقابة على الجهاز المصرفي في الولايات المتحدة ، كنظام متقدم وشامل لرقابة أداء المصارف ، ويوضح هذا النظام للمراقب تأثير القرارات الإدارية والظروف الاقتصادية على أداء المصارف وإعطاء معلومات واضحة عن مراكزها المالية وتركيبة ميزانياتها (الموجودات والمطلوبات والالتزامات الأخرى المتعلقة بالمصرف) ، فضلاً عن ذلك تعرض في هذه التقارير عدة جوانب الأداء للمصرف في مجالات مصادر والسيولة وملاءة رأس المال والإيرادات وأوجه المصروفات ، الرافعة المالية ، والتكاليف والربحية ، والمخاطر التي يمكن أن يواجهها (ffiec,2008:1) (www.FFIEC.gov) .

10- نظام CRAFTE

تعتمد أنظمة الرقابة الاشرافية للمصارف على عدة عوامل جوهرية تتعلق في طبيعة العمال المصرفية وسياسات إدارته وتشغيله لتقييم كفاءة أدائه وحماية التنظيم المالي والمصرفي في البلد. وتتسم البيئة المحيطة بوجود عدة قوى واتجاهات تحدث أحيانا تغييرات مهمة ، ومن بين النظم المصرفية الحديثة في التقييم لأداء المالي للمصارف ، هناك نظام يعتمد على ستة عناصر أساسية يشير كل حرف من حروفها الأولى إلى عنصر مختلف، حيث تُعرف هذه العناصر بـ (CRAFTE) وهي : حوكمة المصارف، إدارة المخاطر، جودة الموجودات، الرافعة المالية، رأس المال، السيولة، الشفافية، والربحية. يعكس هذا النظام مقاييس إشرافية ورقابية تُعَدُّ أساسًا لسياسة الإشراف المصرفي في تقييم أداء المصارف، وهدفه تحقيق السلامة المالية والإحاطة بالمتغيرات الجديدة في العمل المصرفي. ومن خلال إضافة متغيرات نوعية جديدة مثل الحوكمة والشفافية، يساعد هذا النظام في تحسين جودة الإشراف والحفاظ على سلامة النظام المالي والمصرفي. (الإمام والشمري، 2011: 364) .

11- نموذج BANKOMETR

قدم هذا النموذج من قبل صندوق النقد الدولي في عام 2000 يحتوى على مجموعة من المؤشرات المالية مجتمعة في معادلة خطية S-SCORE المستخرجة من نظام Camels ومعالم اختبار الإجهاد (test CLSA-stress) سوف يتم التطرق آلية بشكل مفصل بالمبحث الثاني من هذا الفصل .

جدول (2) مزايا وعيوب لبعض نماذج تقييم الأداء المالي الحديثة

النموذج	المزايا	العيوب
CAMELS	• يعمل على تصنيف البنوك وفق معيار واحد. • يعمل على توحيد أسلوب كتابة التقارير. • يساعد في اختصار زمن التقييم وذلك بالتركيز على ستة بنود رئيسية.	• تعتمد الى حد كبير على التقديرات الذاتية. • ان دقة النتيجة النهائية تعتمد الى حد كبير على مدى احترافية المشرفين.
PEARLS	• قادر على كشف المشاكل الناتجة من الدخل الإجمالي او نفقات التشغيل الزائدة ، أو خسائر التأخر في السداد.	• نتائج التقييم ألأداء المالي تعكس فقط الأداء الحالي للمؤسسات المالية.
PATROL	• سرعة التحليل وذلك لأنها تستخدم المعلمات المحددة في التقارير الموحدة . • كفاءة تقييم الوضع الحالي للمصرف.	• مصممة اساسا لتقييم الوضع الحالي للمصارف.
ORAP	• سرعة عالية في التحليل بسبب بساطة الاجراءات وسهولة الحصول على البيانات.	• ان دقة النتيجة النهائية تعتمد الى حد كبير على مدى احترافية المشرفين.
SAABA	• ذات توقعات اطول .	• يعرف احتمالية التخلف عن السداد للائتمان الممنوح بأنه جهد مكلف.
BAKIS	• عدد كبير من العوامل المستخدمة تجعل من الممكن تحليل جميع جوانب أنشطة المصرف.	• يتم إعاقة استخدام النموذج بسبب تحديد عدد كبير من عوامل.
BASIC	• الكشف عن المعلومات التي تتعلق بكافة القروض في النظام المالي وتوفير المعلومات لعامة الناس.	أن المنفعة الناجمة عن المعلومات تعتمد على دقتها وموثوقيتها.
BANKOMETR	• **يجمع هذا النموذج بين هدفين تقييم الأداء المالي الحالي والمستقبلي للمصارف .** • **سهولة احتساب مؤشرات النموذج**	**لم يكن هذا النموذج معروفا على نطاق واسع**

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على الادبيات السابقة

المبحث الثاني : الأسس النظرية لنموذج التقييم BANKOMETR

نموذج Bankometer هو نموذج تحليلي يستخدم في القطاع المصرفي لتقييم الأداء المالي الحالي والمستقبلي وتحديد مستوى المخاطر المالية التي تتعرض لها المصارف ، مما يساهم في تحسين قرارات الإدارة المالية والرقابة الداخلية. يعتمد نموذج Bankometer على عدة مؤشرات مالية مختلفة ، مثل السيولة ، ونوعية الموجودات المملوكة ، والدخل التشغيلي ، ونسبة كفاية رأس المال ، والمصاريف التشغيلية ، والديون المتعثرة، وغيرها من المؤشرات المالية. يتم استخدام هذه المؤشرات لحساب درجة المخاطرة المالية الشاملة للمصارف .يعتبر هذه النموذج من الأدوات المالية المهمة التي تساعد المصارف على مراقبة أدائها المالي والتأكد من أنها تعمل بطريقة مستدامة ومستقرة . ويفضل على المصارف الاستفادة من هذا النموذج كجزء من جهودها لتحسين إدارة المخاطر وتحقيق التوازن المالي .

أولا- نشأة وتطور نموذج Bankometer

قدم هذا النموذج من قبل صندوق النقد الدولي (IMF) في عام 2000 يحتوى على مجموعة من المؤشرات المالية مجتمعة في معادلة خطية S-SCORE المستخرجة من نظام Camels ومعالم اختبار الإجهاد (test CLSA-stress) مع إجراء تعديلات على النسب المئوية ويعد نموذج Bankometer نظاماً حديثاً يستخدم في تقييم الأداء المالي للمصارف وأخذ يطبق هذا النموذج على مستوى عالمي (Saddam et al., 2022: 68)، إذ ان الدافع الرئيس وراء أنشاء النموذج تدهور بعض الأنظمة المالية في اقتصاد الدول المتقدمة وبناء على معايير صندوق النقد الدولي استخدم النموذج لمراقبة المصارف ذات الملكية الخاصة والعامة للتنبؤ بإمكانية تعرضها لضائقة مالية وقياس وضعها المالي ودرجة ملاءتها لتجنب تعرضها للفشل وهو أمر مهم للغاية بالنسبة للمصارف والمستثمرين في الاسهم والدائنين (Kumar, 2019: 35). إذ بذلت العديد من الدول جهودًا لتحسين هذا النموذج بهدف تطوير كأداة عالمية لجميع المصارف في تقييم أدائها المالي (Bolat, 2017: 2). تم تحسين النموذج لتقييم الأداء المالي بشكل أفضل من النماذج المالية الاخرى كونه يوفر نتائج أكثر دقة باستخدام عدد قليل من المؤشرات (Delice, :40 Karadas & 2022). ومن المثير للاهتمام أن النموذج اصبح مشهورا بعد الأزمة المالية التي وقعت في عام 2008 ، وأخذ يتكيف بشكل كبير مع البيئة المصرفية في الفترة الحالية (Limbong et al., 2022 : 97) .

ثانيا- أهمية نـموذج Bankometer

تحديد مستوى أهمية هذا النموذج يتطلب فهماُ كافيا لأهميته العامة واستخداماته في مجالات مختلفة مثل (حمصي، 2022: 42) :

1- استخدامه من قبل الإدارة الداخلية لتقييم الأداء المالي الحالي والمستقبلي .

2- يمكن الأطراف الخارجية من تقييم الأداء المالي لكل مصرف وعلى إثر نتائج نموذج Bankometer يحدد الأطراف الخارجية التعامل مع المصرف.

3- استخدام نموذج S-SCORE في الكشف المبكر عن الفشل المالي لدى المصارف .

4- استخدام المؤشرات المجتمعة في النموذج والتي يبلغ عددها ستة مؤشرات التي يوصي بها صندوق النقد الدولي في معرفة الفرق بين المصرف الذي يتمتع بمركز مالي قوي والمصرف ذو المركز المالي الضعيف .

ثالثاً- آليـة صيغـة نـموذج Bankometer ومعيار تصنيفه

نموذج Bankometer هو نموذج إنذار مبكر ويعتمد هذا النموذج على مجموعة من المؤشرات المالية التي تهدف إلى تحديد مدى قدرة المصارف على تحمل المخاطر وتحديد مستوى الأداء المالي الحالي والمستقبلي (Sakarya, 202: 49) ، ويتمتع النموذج بجودة عالية في إعطاء أقصى قدر من النتائج الدقيقة من خلال ستة مؤشرات مالية مجتمعة تؤدي إلى معادلة خطية من خلال صيغة النموذج S_SCORS وهو على الشكل الأتي : (Africa, 2019: 6)

S-SCORE = 1.5 (CA)+1.2 (EAR)+3.5 (CAR)+0.6 (NPL)+0.3 (CIR)+0.4 (LAR)

الجدول (3) مؤشرات نموذج Bankometer

المتغير	المؤشر	المعادلة	الاوزان	النسب المعيارية	المصدر
X1	CA	رأس المال / إجمالي الموجودات	1.5	% 4 ≤ CA	(Laila, 2020: 173)
X2	EAR	حقوق الملكية / إجمالي الموجودات	1.2	% 2 ≤ EAR	(Kirori & Oum, 2019: 6)
X3	CAR	رأس المال التنظيمي / الموجودات المرجحة بالمخاطر	3.5	8 ≤ % 40 ≤ CAR %	(Bella & Radianto , 2020: 330)
X4	NPL	القروض المتعثرة / إجمالي القروض	0.6	% 15 ≥NPL	(Wirawan, 2021 :330)
X5	ClR	المصاريف التشغيلية / الدخل التشغيلي	0.3	% 40 ≥ CIR	(Suresh, et al., 2019: 443)
X6	LRA	القروض / إجمالي الموجودات	0.4	% 65 ≥LAR	(Eren & Ucar, 2021: 139)

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على الادبيات العلمية

حيث أن :

1- S-SCORE : تشير إلى درجة الملاءة التي تقيس الاستقرار المالي المستقبلي لتلبية الالتزامات المالية (Chandwani & Japee, 2022: 82) .

2- الأرقام : (1.5) (1.2) (3.5) (0.6) (0.3) (0.4) وضعت من قبل صندوق النقد الدولي كأوزان نسبية لكل مؤشر في معادلة S-SCORE .

معيار تصنيف المصارف بناء على درجة تقييم نموذج S-SCORE على النحو ألتالي

- **S-SCORE > 70** تصنف المصارف التي تحصل على هذه النتيجة بأنها ذات وضع مالي جيد (Landjang & Tumiwa, 2017: 32) **.**
- **S-SCORE < 70** تصنف المصارف التي تحصل على هذه النتيجة بأنها تعاني من مشاكل مالية (Onyema et., Al: 24) .
- **S-SCORE < 50** تصنف المصارف التي تحصل على هذه النتيجة بأنها تعاني من مشاكل مالية كبيرة (Khan ,2019: 7) .

رابعاً- مؤشرات نموذج Bankometer

أولا- نسبة رأس المال إلى الموجودات (CA)

استخدمت هذه النسبة على نطاق كبير من خلال وكالات التصنيف الائتمانية ويتم ايجاد هذه النسبة من خلال تقسيم رأس المال المدفوع إلى جمالي الموجودات ، عندما تنخفض هذه النسبة تتم المعالجة عن طريق زيادة رأس مال المصارف او عن طريق اصدار الأسهم أو إضافة رأس المال المدفوع من قبل المصارف (Saputri & Krisnawati, 2020: 27). فضلاً عن ذلك أن هذه النسبة تقيس حجم الموجودات التي تم تمويلها من خلال حقوق الملكية أو من الديون طويلة الاجل ، وعندما ترتفع هذه النسبة تعني أن المصرف أكثر أمانا ، على وفق المعايير لنموذج Bankometer يجب أن تكون نسبة لدى المصارف أكبر أو تساوي 4% (Kumar, 36 : 2019). ويتم حسابها من خلال المعادلة الآتية :

- نسبة راس المال إلى الموجودات = $\frac{\text{راس المال المدفوع}}{\text{اجمالي الموجودات}} \times 100$

ثانيا- نسبـة حقـوق الملكيـة إلى الموجـودات (EAR)

تشير هذه النسبة إلى مدى اعتماد المصارف على رأس المال المملوك في تمويل موجوداتها كلما ارتفعت هذه النسبة كلما كأن الوضع المالي للمصارف سليم على المدى الطويل ، لأن العديد من موجودات المصارف يتم تمويلها من رأس مال المملوك الخاص فيها بدلاً من التمويل الخارجي (Ouma & Kirorib, 2019: 96) ، إذ إن المصارف التي تتمتع بمستوى عالٍ من حقوق الملكية أكثر قدرة على التعامل مع مخاطر انخفاض الموجودات التي تحدث ، كما يمكن للمصارف استخدام حقوق الملكية المرتفعة لزيادة الائتمان الممنوح بحيث يزيد ذلك من دخل الفوائد ، فضلاً عن ذلك يعتبر ارتفاع النسبة إلى قيام المصارف بتخفيض حجم القروض الخارجية وبذلك تقليل مخاطر التخلف عن السداد (Prasetiono, 2020: 62). فأن نسبة حقوق الملكية إلى الموجودات هي أحد تلك المؤشرات الحاسمة لتقييم الأداء المالي للمصارف وربحيتها على المدى الطويل إذ أن النسبة المرتفعة مفضلة ويُنظر إليها على أنها مؤشر على المركز المالي مستقر، على وفق المعايير لنموذج Bankometer يجب أن تكون النسبة لدى المصارف أكبر أو تساوي 2% (Bolat, 2017: 8). ويتم حسابها من خلال المعادلة الآتية :

- نسبة حقوق الملكية إلى الموجودات = $\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{اجمالي الموجودات}} \times 100$

ثالثاً- نسبـة كفايـة رأس المـال (CAR)

تعد كفاية رأس المال من أهم الأدوات المستخدمة في تحديد سيولة المصرف وقدرته على مواجهة المخاطر المالية المحتملة (Awwad, 2023:145). ويتم تحديد حجم رأس المال بناء على المخاطر التي تتوقعها المصارف ، وبمعنى اخر فأن الكفاية تشير إلى أن المصارف لديها رأس مال كاف لتغطية المخاطر المتوقعة والتعامل مع الصعوبات المالية المحتملة دون الحاجة إلى زيادة رأس المال او اللجوء إلى التمويل الخارجي (Jothr et al., 2021: 536) ، وتعتبر كفاية رأس المال خط دفاع لتجنب إخفاق المصارف في الموقف الصعبة وعندما يزداد احتياط رأس المال تجاه الخسائر ، تعزز حماية المصارف ، والحاجة الأساسية من كفاية رأس المال خلق مرونة كبيرة لدى المصارف (Bessis, 2015:14-15). وتوصي لجنة بازل 1 و2 و3 بأن تتغير كفاية رأس المال بمرور الوقت فأن زيادة رأس المال يساعد المصارف على التعامل بشكل أفضل مع الصدمات المعاكسة (Moenjak, 2014: 23).وفقاً لذلك أن نسبة كفاية راس المال تحافظ على ثقة المودعين وتمنع المصارف من الإفلاس وتمكن الإدارة على تلبية الحاجة إلى رأس مال إضافي (Tripathi et al., 2014:113). أما الهدفين الأساسيين من متطلبات كفاية رأس المال حماية المودعين من خسارة أموالهم ، وحماية النظام المصرفي من الانهيار

الذي قد يحدث عن طريق تأثير العدوى الازمات المالية (Khan & Porzio, 2010: 71). وتهدف متطلبات لجنة بازل 3 إلى تعزيز الاستقرار المالي وتقليل احتمالات حدوث الازمات المالية لذلك توصي المصارف بالاحتفاظ نسبة راس مال يتراوح بين 8% إلى 10.5% (Muraina, 2018: 42). على وفق المعايير لنموذج Bankometer يجب أن تكون النسبة لدى المصارف بين 8% إلى40% (Kherbeek, 2020: 11). ويتم حسابها من خلال المعادلة الآتية :

- نسبة كفاية راس المال = $\frac{\text{راس المال التنظيمي}}{\text{الموجودات مرجحة بالمخاطر}} \times 100$

مكونـات رأس المـال التنظيمـي (Al Maghaireh & Shahidul, 2023: 231) :

- **رأس المال من المستوى الأول (الأساسي)** : يتكون من الحسابات الجارية وحسابات التوفير والإيداع لأجل وشهادات الإيداع ورأس المال بالإضافة إلى الاحتياطيات .
- **رأس المال من المستوى الثاني (الاضافي)** : يتكون من الأسهم الممتازة التراكمية فضلاً عن الديون الثانوية ، يجب على أن يحتوي المستوى الاول على 6% من رأس المال. وهذا يعني أنه لا يمكن أن يحتفظ المستوى الثاني بأكثر من 2% من رأس المال

رابعاً- نسبـة القـروض المتعثـرة إلى إجمالـي القـروض (NPL)

هي نسبة تقيس حجم الديون التي لم تتمكن الجهات المدينة من سدادها في الوقت المحدد ، وتعد القروض المتعثرة أو التي يطلق عليها عادة القروض غير عاملة عن نسبة مالية أساسية قادرة على تقديم معلومات تقييم عن حالة رأس المال والربحية ومخاطر الائتمان ، واستخدمت المصارف نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض كمؤشر للأداء المالي (Rifansa & Pulungan, 2022:15726) ، إذ أن النسبة المرتفعة تشير إلى ارتفاع القروض المتعثرة التي تمنحها المصارف يؤدي ذلك إلى ضعف جودة الموجودات أشارت الأبحاث والأدلة من مختلف البلدان إلى أن المستويات المتزايدة للقروض المتعثرة لها تأثير مباشر على الربحية المصارف ، توجد هناك علاقة سلبية بين القروض المتعثرة وكفاءة الأداء (Chimkent, 2016 :80-82).

على وفق المعايير لنموذج Bankometer يجب أن تكون النسبة لدى المصارف اقل من 15% ويتم حسابها من خلال المعادلة الآتية :

نسبة القروض المتعثرة إلى اجمالي القروض = $\frac{\text{القروض المتعثرة}}{\text{اجمالي القروض}} \times 100$

خامساً- نسبـة التكلفـة إلى الدخـل (CIR)

نسبة التكلفة إلى الدخل هي النسبة التي تقارن المصاريف التشغيلية باستثناء المصروفات غير النقدية ودخل التشغيلي (Erari et al., 2013: 14). ويتم قياس هذه النسبة من خلال تقسيم المصاريف التشغيلية على الدخل التشغيلي (ALmazari, 2013: 288). إذ يشير ارتفاع هذه النسبة انخفاض الدخل التشغيلي مع زيادة المصاريف التشغيلية لدى المصارف فأن هذا يعني المصارف تنفق نسبة اكبر من دخلها التشغيلي على المصاريف التشغيلية ، وهذا يشير أن كفاءة المصارف في ادارة مصاريفها التشغيلية ضعيفة مما يؤدي على أدائه المالي Khan et al.,2019:433). على وفق المعايير لنموذجBankometer يجب أن تكون النسبة لدى المصارف اقل او تساوي 40% (NImalathasa et al., 2012: 13) ، ويتم حسابها من خلال المعادلة الآتية :

- نسبة التكلفة إلى الدخل $= \frac{\text{المصاريف التشغلية}}{\text{الدخل التشغيلي}} \times \mathbf{100}$

سادسا- نسبـة الـقروض إلى الموجـودات (LAR)

تستخدم هذه النسبة لقياس جودة الموجودات في المصارف وتسلط الضوء على نسبة إجمالي الموجودات الميزانية العمومية للمصارف التي يتم إصدارها ، إذ ان القروض تحمل مستوى أعلى من المخاطر مقارنة بالأصول الأخرى (Davis & Obasi ,2009:15). وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك إلى ارتفاع مخاطر الائتمان لدى المصارف ، ومع ذلك قد تشير النسبة المنخفضة من القروض إلى إجمالي الموجودات أن المصرف أكثر تحفظًا مما يقلل من إمكانية تحقيق الأرباح (Shakbutova & Shopasheva, 2020: 182) ، على وفق المعايير لنموذج Bankometer يجب أن لا تقل النسبة لدى المصارف عن 65% (Widiastuty, 2018 : 29) ويتم حسابها من خلال المعادلة الآتية :

- نسبة القروض إلى الموجودات $= \frac{\text{اجمالي القروض}}{\text{اجمالي الموجودات}} \times 100$

الفصل الثالث

الجانب العملي

المبحث الأول : تحليل مؤشرات تقييم الأداء المالي وفقا لنموذج BANKOMETE

المبحث الثاني : تطبيق نموذج S-SCORE BANKOMETER للتقييم الوضع المالي المستقبلي

المبحث الأول

تحليل مؤشرات تقييم الأداء المالي وفقا لنموذج BANKOMETER

يغطي هذا المبحث الجانب العملي للدراسة منقسما إلى فقرتين تتضمن الفقرة الاول نبذة مختصرة عن المصارف عينة الدراسة ، اما الفقرة الثانية تتضمن تطبيق وتحليل مؤشرات الأداء المالي لنموذج Bankometer ودوره في كشف الوضع المالي للمصارف التجارية الخاصة العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، المدة (2010-2021) .

اولاً : نبذة مختصرة عن المصارف التجارية الخاصة العراقية عينة الدراسة

1- المصرف التجاري العراقي : تأسس هذا المصرف كشركة مساهمة خاصة بموجب اجازة التسجيل المرقم م.ش 4524 في 1992/2/11 والصادرة عن وزارة التجارة دائرة مسجل الشركات برأسمال قدره 150 مليون دينار، إذ يعد من أوائل المصارف الخاصة العراقية التي تم الترخيص لها على اجازة ممارسة الصيرفة بموجب كتاب البنك المركزي العراقي المرقم 13414/9 بتاريخ 1992/12/7 ، وقد بلغ عدد فروع المصرف (11) فرعا وبرأسمال اسمي مقداره (250) مليار دينار لغاية سنة 2021/12/31 (التقرير السنوي المالي لمصرف التجاري ، 2021: 2).

2- مصرف بغداد : تأسس هذا المصرف في عام 1992 في مدينة بغداد برأس مال قدره (100) مليون دينار عراقي وهو اول مصرف عراقي خاص بموجب شهادة التأسيس الصادرة بالرقم 4512 في 1992/2/18 عن دائرة مسجل الشركات ، سمح تعديل قانون البنك المركزي العراقي رقم 12 لسنة 1991 بإجازته وباشر المصرف نشاطه في أعمال الصيرفة المرخص بها اعتبارا من 9 / 12 / 1992 وقد بلغ عدد فروع المصرف (33) فرعاً وبرأسمال اسمي مقداره (250) مليار دينار لغاية سنة 2021/12/31 (التقرير السنوي لمصرف بغداد ، 2021: 7) .

3- **مصرف الشرق الاوسط العراقي لاستثمار :** أسس مصرف الشرق الاوسط كشركة مساهمة خاصة برأسمال مقداره (400) مليون دينار عراقي بموجب شهادة التأسيس المرقمة م ش 5511 في 1993/7/7 والصادرة عن دائرة تسجل الشركات بموجب قانون الشركات المرقم (36) لسنة 1983 وحصل المصرف على إجازة البنك المركزي العراقي بممارسة الصيرفة بكتابه المرقم ص أ د 491/4 في 1993/9/28 ، وقد بلغ عدد فروع المصرف (18) فرعا وبرأسمال اسمي مقداره (250) مليار دينار لغاية سنة 2021/12/31 (التقرير السنوي لمصرف مصرف الشرق الاوسط ، 2021: 6).

4- المصرف الاستثمار العراقي : أسس مصرف الاستثمار العراقي كشركة مساهمة خاصة برأسمال قدره (100) مليون دينار عراقي بموجب شهادة التأسيس المرقمة م ش 5236 في 1993/7/13

الصادرة عن دائرة مسجل الشركات في وزارة التجارة ، وحصل المصرف على اجازة البنك المركزي العراقي المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان بممارسة أعمال الصيرفة بكتابه المرقم (5/942/3/10) في 1993/9/28 ، وقد بلغ عدد فروع المصرف (15) فرعا وبرأسمال اسمي مقداره (250) مليار دينار لغاية سنة 2021/12/31 (التقرير المالي السنوي لمصرف الاستثمار العراقي، 2021: 5) .

5- المصرف المتحد للاستثمار : اسس هذا المصرف بموجب شهادة التأسيس المرقمة م.ش.خ 5762 في 1994/8/20 الصادرة عن دائرة مسجل الشركات في وزارة التجارة وبراس مال مقداره 1000 مليون دينار وقد حصل المصرف على موافقة البنك المركزي العراقي الممارسة اعمال الصيرفة بتاريخ 1994/11/5 ، وبلغ عدد فروعه (26) فرعا وبرأسمال اسمي مقداره (300) مليار دينار لغاية سنة 2021/12/31 (التقرير المالي السنوي لمصرف المتحد، 2021: 32) .

6- المصرف الأهلي للاستثمار والتمويل : أسس هذا المصرف كشركة مساهمة خاصة بموجب اجازة التأسيس المرقمة م ش / 582 في عام 1995/1/2 ، وكأن رأس مال عند التأسيس 400 مليون دينار وحصل على موافقة البنك المركزي العراقي بتاريخ 1995/3/28 بممارسة أعمال الصيرفة باسم "المصرف الاهلي للاستثمار والتمويل الزراعي " ، وبتاريخ 1997/10/25 سمح البنك المركزي العراقي للمصارف الخاصة بتعديل عقود تأسيسها بما يمكنها من ممارسة الصيرفة الشاملة ، هذا و بلغ عدد فروع المصرف (13) فرعا و برأسمال مقداره (250) مليار دينار عراقي لغاية 31/ 12/ 2021 (التقرير المالي السنوي لمصرف الأهلي، 2021: 8).

7- المصرف الائتمان العراقي : تم تأسيس هذا المصرف برأسمال قدره (200) مليون دينار عراقي بموجب اجازة التأسيس المرقمة م ش : 6615 في تاريخ 25 / 7 / 1998 ، وحصل على اجازة ممارسة الصيرفة الشاملة الصادرة من قبل البنك المركزي العراقي بتاريخ 1998,/10/6 ، وبلغ عدد فروع المصرف (10) فروع منتشرة في المحافظات العراقية ، اذ أن المصرف قد اغلق (5) فروع منها في عام 2016 نتيجة الخسائر المتتالية (التقرير المالي السنوي لمصرف الائتمان العراقي، 2021: 7).

8- **مصرف الخليج التجاري :** تأسس هذا المصرف في عام 1999 برأسمال مدفوع مقداره (600) مليون دينار عراقي وهو شركة مساهمة خاصية عراقية تمارس النشاطات المصرفية بإشراف البنك المركزي العراقي ، وقد وحصل المصرف على اجازة ممارسة الصيرفة المرقمة 3 / 1159 الصادرة من البنك المركزي في تاريخ 7/ 2 /2000 ، وبلغ عدد فروعه 19 فرعا وبرأسمال قدره (300) مليار دينار لغاية 31/ 12/ 2021 . (التقرير المالي السنوي لمصرف الخليج التجاري، 2021: 2).

9- **مصرف سومر التجاري :** تم تأسيس هذا المصرف في عام 1999/5/26 برأسمال اسمي مدفوع بلغ (400) مليون دينار بموجب شهادة التأسيس المرقمة م ش 6913، وقد حصل المصرف على اجازة ممارسة جميع الأنشطة المصرفية بموجب احكام البنك المركزي العراقي المرقم 1124/9/10 في 1999/11/4 وباشر أعماله بتاريخ 2000/1/3 ، و بلغ عدد فروع المصرف (9) فروع وبرأسمال قدره (250) مليار دينار لغاية 2021/12/31 (التقرير المالي السنوي لمصرف سومر، 21:2021).

10- مصرف الموصل للتنمية : تم تأسيس هذا المصرف في عام 2001 كشركة مساهمة برأسمال مدفوع قدرة (1) مليار دينار عراقي بموجب شهادة التأسيس المرقمة م . ش : 7909 في تاريخ 2021 23 / 8 / الصادر عن دائرة تسجيل الشركات ، وقد حصل المصرف على اجازة ممارسة الصيرفة في تاريخ 3 / 12 / 2021 الصادرة من قبل البنك المركزي العراقي ، وبلغ عدد فروع المصرف (10) فروع واستجابة للتطورات الاقتصادية فقد تم زيادة رأسمال المصرف في ليصبح (252.500) مليار دينار عراقي لغاية تاريخ 31/ 12/ 2021 (التقرير المالي السنوي لمصرف الموصل للتنمية، 2021: 39) .

ثانيا : تحليل مؤشرات تقييم الأداء المالي وفقا لنموذج Bankometer على المصارف عينة الدراسة

سيتم اجراء تقييم الأداء المالي لمصارف عينة الدراسة والمؤلفة من عشرة مصارف تجارية خاصة مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وللمدة (2010 - 2021) من خلال مؤشرات نموذج Bankometer ، وقد تم استخدام هذا النموذج لأنه الأحدث والأنسب لتقييم الأداء المالي كما أن دقة التقييم لهذا النموذج كبيرة جداً.

1- نسبة رأس المال إلى الموجودات (CA)

تشير هذه النسبة عن مقدار الامان المصرف المتعلق بسعة رأس ماله ولكي يكون المصرف في حالة امان ويتمتع برأس مال جيد وفق نموذج التقييم يجب أن تكون هذه النسبة أكبر أو تساوي 4% وتم قياس نسبة رأس المال إلى الموجودات (CA) من خلال المعادلة الآتية :

- نسبة رأس المال إلى الموجودات $= \frac{\text{رأس المال}}{\text{اجمالي الموجودات}} \times 100$

ويمكن تمثيل نسبة رأس المال إلى الموجودات (CA) بالجدول الاتي الذي يوضح نسبها لكل المصارف عينة الدراسة والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية على وفق السلسلة الزمنية الممتدة من 2010-2021 وكالاتي :

جدول (4) تحليل نسبة رأس المال إلى الموجودات (CA) للمصارف عينة الدراسة

المصرف / السنة	الاهلي %	الاستثمار %	المتحد %	الائتمان %	التجاري %	الخليج %	الشرق %	الموصل %	بغداد %	سومر %	المتوسط %
2010	46.48	30.48	28.92	16.8	29.38	20.94	17.23	26.88	10.4	58.78	28.629
2011	54.15	30.51	30.49	22.51	40.41	30.23	22.45	29	12.89	59.48	33.212
2012	29.65	26.3	35.39	29.65	34.07	24.47	18.31	42.7	13.45	55.88	30.987
2013	18.43	29.77	39.74	27.65	44.79	38.38	32.29	36.01	14.16	60.29	34.151
2014	24.7	44.75	50.27	40.63	55.64	36.74	36.59	58.02	13.67	59.55	42.056
2015	46.66	45.31	51.61	40.41	60.25	36.99	37.03	82.08	16.13	67.71	48.418
2016	43.13	43.26	56.83	48.69	58.98	37.4	38.06	61.57	20.82	71.08	47.982
2017	41.39	43.57	57.75	52.45	54.26	49.67	32.43	61.67	22.93	64.08	48.02
2018	47.55	41.18	58.18	50.23	56.31	51.87	31.22	61.62	22.45	61.05	48.166
2019	39.5	47.18	49.64	47.84	55.58	54.38	37.98	61.56	22.07	71.35	48.708
2020	27.96	43.74	42.9	47.43	40.55	58.63	38.58	63.53	17.61	75.04	45.597
2021	13.72	35.56	36.26	53.56	48.79	55.71	39.01	32.67	16.23	67.11	39.862
المتوسط	36.11	38.467	44.831	39.82	48.25	41.284	31.765	51.442	16.9	60.638	41.31
MAX	54.15	47.18	58.18	53.56	60.25	58.63	39.01	82.08	22.93	75.04	48708
MIN	13.72	26.3	28.92	16.8	29.38	20.94	17.23	26.88	10.4	16.9	28.629
SD	12.84	7.42	10.61	12.57	10.26	12.59	8.06	17.36	4.25	18.75	7.66

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية لمصارف عينة الدراسة ومخرجات برنامج Excel .

نلاحظ من خلال الجدول (4) ما يأتي :

أ- المصرف الأهلي العراقي : سجل المصرف الأهلي نسبة (CA) أعلى من الحد المعياري النموذج البالغة 4% طول المدة المدروسة ، وهذا يدل على أن المصرف يتمتع برأس مال جيد وأكثر امانا ، إذ أن انخفضت النسبة وبشكل متذبذب خلال سنوات الدراسة ، إذ تراوحت النسبة ما بين (54.15 %) كحد أعلى في سنة 2011 ، فيما سجل المصرف وبلغت (13.72%) كحد أدنى نسبة له في سنة 2021 ويعود السبب في ذلك نتيجة زيادة إجمالي الموجودات مع بقاء رأس المال ذاته . بلغت قيمة المتوسط الحسابي لنسبة رأس المال إلى الموجودات خلال سنوات الدراسة (36.11%) بانحراف معياري(12.84%) ، وبذلك حصل المصرف بموجبها على المرتبة (8) على مستوى الأداء العام للمصارف عينة الدراسة .

ب- مصرف الاستثمار العراقي : كانت النسبة (CA) لمصرف الاستثمار العراقي أعلى من الحد المعياري النموذج البالغة 4% طول المدة المدروسة ، ويعزز هذا الارتفاع في النسبة إلى زيادة مستوى الثقة في المصرف وتحسين أدائه المالي ، إذ تراوحت النسبة ما بين (47.18 %) كحد أعلى في سنة 2019 و(26.3%) كحد أدنى في سنة 2012 ، فيما بلغت قيمة المتوسط لنسبة رأس المال إلى الموجودات المال خلال سنوات الدراسة (38.467%) بانحراف معياري (7.2%) ، وبذلك حصل المصرف بموجبها على المرتبة (7) على مستوى الأداء العام للمصارف عينة الدراسة

ج- المصرف المتحد للاستثمار : أظهرت نتائج التحليل لنسبة (CA) لمصرف المتحد للاستثمار أعلى من الحد المعياري النموذج البالغة 4% طول المدة المدروسة ، وبشكل عام يمكن اعتبار هذا الارتفاع إيجابياً إذ أنه يشير إلى أن المصرف يمتلك قدراً كافياً من رأس المال لتغطية المخاطر المحتملة ، إذ تراوحت النسبة ما بين (28.92%) كحد أدنى في سنة 2010 وبلغت (58.18%) كحد أعلى نسبة له في سنة 2018، فيما بلغت قيمة المتوسط الحسابي لنسبة رأس المال إلى الموجودات خلال سنوات الدراسة (44.831%) بانحراف معياري (10.16%) ، وبذلك حصل المصرف بموجبها على المرتبة (4) على مستوى الأداء العام للمصارف عينة الدراسة .

د- مصرف الائتمان العراقي : أن مصرف الائتمان العراقي قد سجل نسبة (CA) أعلى من الحد المعياري النموذج 4% خلال سنوات الدراسة وهذا يدل على أن المصرف لدية إمكانية في تمويل العمليات التجارية والاستثمارات الجدية ، إذ تراوحت النسبة ما بين (16.8 %) كحد أدنى في سنة 2010 وبلغت (53.56 %) كحد أعلى في سنة 2021 ، فيما بلغت قيمة المتوسط لنسبة رأس المال إلى الموجودات خلال سنوات الدراسة (39.82%) بانحراف معياري(12.57%) ، وبذلك حصل المصرف بموجبها على المرتبة (6) على مستوى الأداء العام للمصارف عينة الدراسة .

هـ- المصرف التجاري العراقي : اتخذت نسبة (CA) للمصرف التجاري العراقي مساراً تصاعدياً يفوق الحد المعياري لنموذج التقييم البالغ 4 % طول المدة المدروسة ، ويشير ارتفاع هذه النسبة أن المصرف لديه حماية أفضل للمودعين وهو ما يهدف إليه المصرف ، تراوحت النسبة ما بين (29.38%) كحد أدنى في سنة 2010 و (60.25%) كحد اعلى في سنة 2015 ، فيما بلغت قيمة المتوسط لنسبة رأس المال إلى الموجودات للمصرف (48.25%) بانحراف معياري(10.26%) وبذلك حصل المصرف بموجبها على المرتبة (3)على مستوى الأداء العام للمصارف عينة الدراسة.

و- مصرف الخليج التجاري : سجل مصرف الخليج الجاري نسبة (CA) أعلى من الحد المعياري النموذج البالغة 4% طول المدة المدروسة ، وهذا يدل على أن المصرف لديه قوة في توفير موجودات يمكن استثمارها ويتمتع برأس مال جيد وأكثر امانا ، إذ تراوحت النسبة ما بين (20.94%) كحد أدنى في سنة 2010 و(58.63 %) كحد أعلى في سنة 2020 ويعود السبب في ذلك زيادة إجمالي الموجودات مع بقاء رأس المال ذاته ، فيما بلغت قيمة المتوسط لنسبة رأس المال المدفوع إلى الموجودات المال خلال سنوات الدراسة (41.284%) بانحراف معياري (12.59) ، وبذلك حصل المصرف بموجبها على المرتبة (5) على مستوى الأداء العام للمصارف عينة الدراسة .

ز- مصرف الشرق الأوسط : حقق مصرف الشرق الأوسط نسبة (CA) أعلى من الحد المعياري النموذج البالغة 4% طول المدة المدروسة ، وهذا يدل على أن المصرف قادر على جذب المزيد من المستثمرين الذين يرغبون الاستثمار في المصرف ، إذ تراوحت النسبة ما بين (17.23 %) كحد أدنى في سنة 2010 و(39.01 %) كحد أعلى في سنة 2021 ويعود السبب في ذلك زيادة إجمالي الموجودات مع بقاء رأس المال ذاته ، فيما بلغت قيمة المتوسط لنسبة رأس المال المدفوع إلى الموجودات خلال سنوات الدراسة (31.765%) بانحراف معياري (8.06%) ، وبذلك حصل المصرف بموجبها على المرتبة (9) على مستوى الأداء العام للمصارف عينة الدراسة .

ح- مصرف الموصل للتنمية والاستثمار : سجلت النتائج لمصرف الموصل للتنمية نسبة (CA) أعلى من الحد المعياري النموذج البالغة 4% طول المدة المدروسة ، وهذا يدل على أن المصرف لديه قدره على تحمل المخاطر والحفاظ على سيولة مالية جيدة ، إذ تراوحت النسبة ما بين (26.88 %) كحد أدنى في سنة 2010 و (82.08 %) كحد أعلى في سنة 2015 ، فيما بلغت قيمة المتوسط الحسابي لنسبة رأس المال المدفوع إلى الموجودات المال خلال سنوات الدراسة (51.442%) بانحراف معياري (17.36%) ، وبذلك حصل المصرف بموجبها على المرتبة (2) على مستوى الأداء العام للمصارف عينة الدراسة .

ط- مصرف بغداد : سجل مصرف بغداد نسب (CA) أعلى من الحد المعياري النموذج البالغة 4% طول المدة المدروسة ، وهذا يدل على أن المصرف يتمتع برأس مال جيد وأكثر امانا ، إذ تراوحت النسبة ما بين (10.4%) كحد أدنى في سنة 2010 و(22.93%) كحد اعلى في سنة 2017 ، بسبب ارتفاع موجودات المصرف وثابت رأس المال المدفوع ، فيما بلغت قيمة المتوسط لنسبة رأس المال المدفوع إلى الموجودات خلال سنوات الدراسة (16.900%) بانحراف معياري (4.25%) ، وبذلك حصل المصرف بموجبها على المرتبة (10) على مستوى الأداء العام للمصارف عينة الدراسة .

ي- مصرف سومر التجاري : سجل مصرف سومر التجاري نسب (CA) أعلى من الحد المعياري النموذج البالغة 4% طول المدة المدروسة ، وهذا يدل على أن المصرف لديه قدره على جذب المستثمرين الجدد والحفاظ على الاستثمارات الحالية ، إذ تراوحت النسبة ما بين (55.88%) كحد أدنى في سنة 2012 و (75.04%) كحد أعلى في سنة 2020 ويعود السبب في ذلك زيادة إجمالي الموجودات مع بقاء رأس المال ذاته ، إذ بلغت قيمة المتوسط لنسبة رأس المال المدفوع إلى الموجودات خلال سنوات الدراسة (60.638%) بانحراف معياري (18.75%) ، وبذلك حصل المصرف بموجبها على المرتبة (1) على مستوى الأداء العام للمصارف عينة الدراسة .

❖ **ترتيب ومقارنة التقييم الكلي لنسبة (CA)**

نلاحظ من خلال الجدول (3) أن متوسط نسبة رأس المال إلى الموجودات للمصارف عينة الدراسة للمدة 2010 - 2021 تأخذ الترتيب الآتي :

جدول (5) ترتيب مصارف عينة الدراسة وفق المتوسط الحسابي لنسبة (CA)

الترتيب	المصرف	المتوسط %
1	مصرف سومر التجاري	60.638
2	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	51.442
3	المصرف التجاري العراقي	48.25
4	مصرف المتحد للاستثمار	44.831
5	مصرف الخليج التجاري	41.238
6	مصرف الائتمان العراقي	39.82
7	مصرف الاستثمار العراقي	38.467
8	المصرف الاهلي العراقي	36.11
9	مصرف الشرق الأوسط	31.765
10	مصرف بغداد	16.9

نلاحظ من خلال جدول (5) هنالك نمو مرتفع وواضحا في المتوسط الحسابي لنسبة (CA) وهذا يدل على إمكانية مصارف عينة الدراسة في توفير موجودات يمكن استثمارها ، إذ سجلت المصارف نسبة تفوق الحد المعيار نموذج التقييم ، وهذا يصيب في مصلحة المودعين من وجهة نظر البنك المركزي وهذا الأمر يتعارض مع مطامح المساهمين إذ أن ارتفاع النسبة يشير إلى انخفاض في معدل العائد على حقوق الملكية .

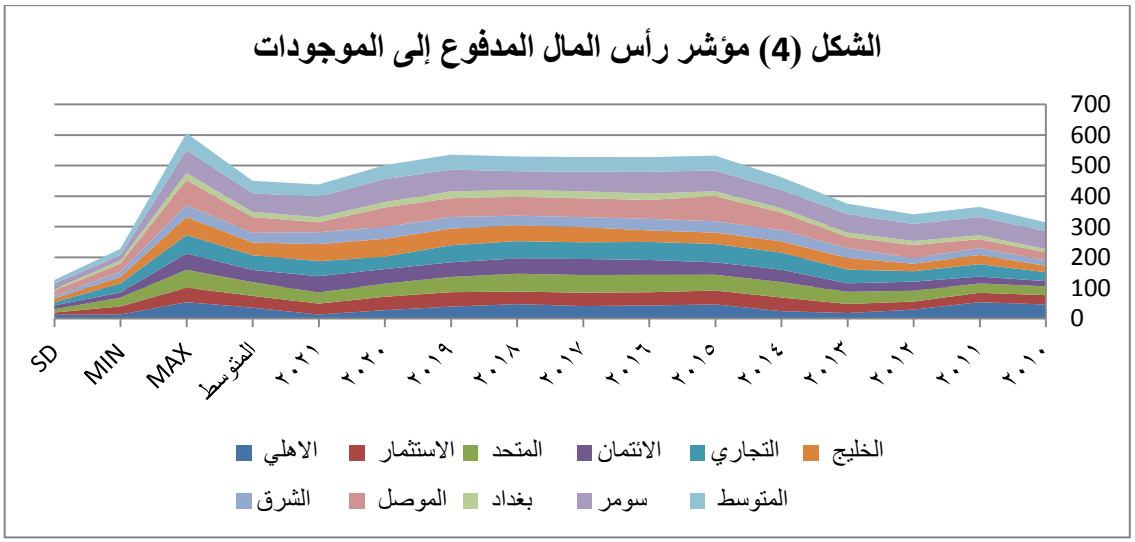

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (4) .

2- نسبة حقوق الملكية إلى الموجودات (EAR)

تشير هذه النسبة إلى مدى اعتماد المصارف على رأس المال الممتلك في تمويل موجداتها كلما ارتفعت هذه النسبة كلما كأن الوضع المالي للمصارف سليم على المدى الطويل لأن العديد من موجودات المصارف يتم تمويلها من رأس مال الممتلك الخاص فيها بدلاً من التمويل الخارجي ، وفقا لنموذج التقييم يجب أن تكون هذه النسبة أكبر أو تساوي 2% وتم قياس نسبة **(EAR)** من خلال المعادلة الآتية :

- نسبة حقوق الملكية إلى الموجودات $= \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{اجمالي الموجودات}} \times 100$

ويمكن تمثيل نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات (EAR) بالجدول الاتي الذي يوضح نسبها لكل المصارف عينة الدراسة والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية على وفق السلسلة الزمنية الممتدة من (2010- 2021) وكالأتي :

جدول (6) تحليل نسبة حقوق الملكية إلى الموجودات (EAR) للمصارف عينة الدراسة

المصرف / السنة	الاهلي %	الاستثمار %	المتحد %	الائتمان %	التجاري %	الخليج %	الشرق %	الموصل %	بغداد %	سومر %	المتوسط %
2010	49.19	35.94	35.47	22.7	46.3	23.36	14.49	34.61	12.36	63.15	33.757
2011	57.08	35.73	37.73	34.21	54.63	34.37	20.64	34.47	15.95	63.05	38.786
2012	45.85	31.19	43.92	52.05	48.8	35.09	22.92	47.02	15.93	58.74	40.151
2013	31.07	35.79	44.88	36.33	58.7	38.89	26.19	46.55	16.5	63.24	39.814
2014	42.81	50.79	53.1	47.16	63.29	42.37	44.95	75.52	16	61.9	49.789
2015	49.789	50.97	55.34	48.79	66.09	39.65	41.02	71.85	17.32	71.32	53.484
2016	49.64	50.14	61.15	59.76	66.52	39.61	43.74	64.78	23.56	75.94	53.484
2017	47.3	49.34	57.26	66.18	63.28	53.12	33.88	66.1	25.4	68.56	53.042
2018	49.04	46.63	58.91	62.99	63.96	54.37	33.4	64.86	23.95	65.54	52.365
2019	40.55	49.19	50.21	56.86	60.45	55.85	40.6	65.45	24.15	76.9	52.021
2020	34.39	46.41	43.42	55.72	49.92	60.13	40.88	67.82	19.61	78.91	49.721
2021	17.34	37.52	36.96	61.86	61.39	56.51	41.38	35.12	20.07	66.06	46.815
المتوسط	42.73	43.3	48.19	50.38	58.61	44.44	33.67	56.17	19.23	70.6	46.93
MAX	57.08	50.97	61.15	66.18	66.52	60.13	44.95	75.52	25.4	78.91	53.484
MIN	17.34	31.19	35.47	22.7	46.3	23.36	14.49	34.47	12.36	58.74	33.757
SD	10.74	7.39	9.01	13.27	7.01	11.32	10.23	15.5	4.2	11.34	6.94

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية لمصارف عينة الدراسة ومخرجات برنامج Excel .

نلاحظ من خلال جدول (6) ما يأتي :

أ- المصرف الأهلي العراقي : أن نتائج تحليل نسبة (EAR) للمصرف الأهلي كانت مستقرة واعلى من الحد المعياري لنموذج التقييم 2% بفارق كبير جدا طول المدة المدروسة ، وهذا دليل أن المصرف يمتلك مركز مالي جيد ، والنسب التي سجلها المصرف كانت متقاربة وهذا يعني أن المصرف عمل على رفع مستوى نسبة التمويل الخارجي بنسبة تكون مقاربة لزيادة في رأس المال الممتلك من خلال رفع نسبة الأموال المودعة والاقتراض طويل الأجل ، إذ سجل أقصى نسبة في العام 2011 بلغت (57.08 %) ، في حين نجد أدنى نسبة سجلت في عام 2021 إذ بلغت (17.34) ، فيما بلغت قيمة المتوسط الحسابي لنسبة حقوق الملكية إلى الموجودات (42.73%) بانحراف معياري (10.74%) ، وبذلك حصل المصرف بموجبها على المرتبة (8) على مستوى الأداء العام للمصارف عينة الدراسة .

ب- مصرف الاستثمار العراقي : قد سجل مصرف الاستثمار العراقي نسبة (EAR) اعلى من الحد المعياري لنموذج التقييم البالغ 2 % طول المدة المدروسة ، ويدل ذلك على أن المصرف استخدم جزء كبير من رأس ماله في تمويل موجوداته من دون الاعتماد على الديون ، إذ أن سجل المصرف أعلى نسبة له في العام 2015 وبلغت (50.97%) ، كما سجل ادنى نسبة له في العام 2013 بلغت (31.19%) ، فيما بلغت قيمة المتوسط الحسابي لنسبة حقوق الملكية إلى الموجودات (43.3%) بانحراف معياري (7.39%) ، وبذلك حصل المصرف بموجبها على المرتبة (7) على مستوى الأداء العام للمصارف عينة الدراسة .

ج- مصرف المتحد للاستثمار : كانت نسبة (EAR) لمصرف المتحد للاستثمار أعلى من الحد المعيار النموذج 2% طول مدة المدروسة ، وعرفت نسبة (EAR) في المصرف معدلات متزايدة إذ يدل ذلك على متانة المقدرة المالية للمصرف عالية ، إذ بلغت ادنى نسبة في العام 2010 (35.47%) ومن ثم ارتفعت تدريجيا حتى وصلت اقصاها في العام 2015 إذ بلغت (50.97%) نتيجة ارتفاع حقوق الملكية وانخفاض حجم إجمالي الموجودات بسبب تراجع حساب الأرصدة النقدية لدى المصارف الأخرى ، وهذا عامل جذب مهم لمزيد من المودعين ، فيما بلغت قيمة المتوسط الحسابي لنسبة حقوق الملكية إلى الموجودات (48.19%) بانحراف معياري (9.01%) وبذلك حصل المصرف بموجبها على المرتبة (5) على مستوى الأداء العام للمصارف عينة الدراسة .

د- مصرف الائتمان العراقي : أظهرت نتائج تحليل لمصرف الائتمان العراقي نسبة (EAR) مستقرة واعلى من الحد المعياري لنموذج التقييم 2% طول المدة المدروسة ، إذ بلغت ادنى نسبة في العام 2010 كحد ادنى (22.7%) و (66.18%) كحد أقصى على عام 2017 نتيجة زيادة احتياطيات وأرباح المصرف غير الموزعة ومقابلها من انخفاض في حساب الموجودات ، فيما بلغت قيمة المتوسط

الحسابي لنسبة حقوق الملكية إلى الموجودات (50.38%) بانحراف معياري (13.27%) ، وبذلك حصل المصرف بموجبها على المرتبة (4) على مستوى الأداء العام للمصارف عينة الدراسة .

هـ - المصرف التجاري العراقي : سجلت نتائج التحليل لنسبة (EAR) للمصرف التجاري العراقي اعلى من الحد معيار نموذج التقييم 2% طول مدة الدراسة ، إذ بلغت ادنى نسبة في العام 2010 (46.3%) و(66.52%) كحد اعلى عام 2016 بسبب انخفاض احيتاطيات المصرف وارتفاع حجم الموجودات في هذا العام ، لتسجل ارتفاعا ملحوظا عام 2015 بمقدار 70% نتيجة انخفاض حجم موجودات المصرف في هذا العام وذلك لتراجع حساب التسهيلات الائتمانية المباشرة ، فيما بلغت قيمة المتوسط الحسابي لنسبة حقوق الملكية إلى الموجودات (58.61%) بانحراف معياري (7.01%) وبذلك حصل المصرف بموجبها على المرتبة (2) على مستوى الأداء العام للمصارف عينة الدراسة .

و- مصرف الخليج التجاري : أن مصرف الخليج التجاري سجل نسبة (EAR) اعلى من الحد معيار نموذج التقييم 2% طول المدة المدروسة ، اذ نلاحظ الزيادة المستمرة لنسبة التمويل بالملكية ونجد أن هذا الارتفاع كأن المعدلات متزايدة إلى متذبذبة خلال مدة الدراسة فقد بلغت النسبة (23.36%) كحد ادنى عام 2010 لتسجل بعد ذلك ارتفاعا ملحوظا في عام 2020 بلغت (60.13%) كحد أعلى بسبب ارتفاع رأس المال المدفوع إلى 300 مليار دينار ومقابلة من انخفاض في حجم الموجودات بسبب تراجع حساب الأرصدة النقدية لدى المصارف الأخرى ، كما بلغ المتوسط نسبة (EAR) فيما بلغت قيمة المتوسط الحسابي لنسبة حقوق الملكية إلى الموجودات (44.44%) بانحراف معياري (11.32%) ، وبذلك حصل المصرف بموجبها على المرتبة (5) على مستوى الأداء العام للمصارف عينة الدراسة .

ز- مصرف الشرق الأوسط : أن نتائج تحليل نسبة (EAR) للمصرف الشرق الأوسط كانت مستقرة واعلى من الحد المعياري لنموذج التقييم 2% طول المدة المدروسة ، إذ بلغت ادنى نسبة في العام 2010 كحد ادني (14.49%) و (44.95%) كحد اعلى عام 2014 نتيجة الزيادة الحاصلة في احيتاطيات المصرف ، لكن بعد هذه الزيادة سجلت انخفاضا ملحوظ بعد عام 2014 بسبب انخفاض حجم الموجودات نتيجة تراجع حساب الرصيد النقدي لدى البنك المركزي ، فيما بلغت قيمة المتوسط الحسابي لنسبة حقوق الملكية إلى الموجودات (33.67%) بانحراف معياري (10.23%) ، وبذلك حصل المصرف بموجبها على المرتبة (9) على مستوى الأداء العام للمصارف عينة الدراسة .

ح- مصرف الموصل للتنمية والاستثمار : قد سجل مصرف الموصل للتنمية نسبة (EAR) اعلى من الحد معيار نموذج التقييم 2% طول المدة المدروسة ، وأن نسبة حقوق الملكية بالنسبة لمصرف الموصل للتمويل في حاله تباين وخاصة في السنوات الاخير اذ كانت شبه مستقرة خلال مدة الدراسة ويتضح من خلال النسب التي سجلها أن المصرف اعتمد على رأس ماله في تمويل موجداته ، واعلى نسبة سجلها في عام 2014 اذ بلغت (7.52%) وهذا الارتفاع الملحوظ ليس نتيجة لقرار البنك المركزي فقط وإنما نتيجة للحرب وتعرض اغلب فروع المصرف إلى التخريب والضياع في موجداته وهذا ما جعل المصرف بتوجيه اكبر قدر من راس المال الممتلك لتمويل موجداته لغرض تعويض انخفاض حجم مصادر التمويل الخارجية ، إذ بلغت ادنى نسبة في العام 2011 (34.47%) كحد ادني ، فيما بلغت قيمة المتوسط الحسابي لنسبة حقوق الملكية إلى الموجودات (56.17%) بانحراف معياري (15.5%) ، وبذلك حصل المصرف بموجبها على المرتبة (3) على مستوى الأداء العام للمصارف عينة الدراسة .

ط- مصرف بغداد : حقق مصرف بغداد نسبة (EAR) اعلى من الحد معيار نموذج التقييم 2 % طول المدة المدروسة، أن مصرف بغداد سجل تزايداً في هذه النسبة خلال مدة الدراسة إلا أن هذه الزيادة كانت بمعدلات صغيرة جدا ، اذ تراوحت بين اقل نسبة سجلها المصرف عام 2011 بلغت (12.36%) واعلى نسبة بلغت (25.4%) خلال عام 2017 ، وهذا يعني أن المصرف قادر على تحمل المخاطر بشكل أفضل إذ أنه لديه المزيد من حقوق الملكية لتغطية أي مشاكل ، فيما بلغت قيمة المتوسط الحسابي لنسبة حقوق الملكية إلى الموجودات (19.23%) بانحراف معياري (4.2%) ، وبذلك حصل المصرف بموجبها على المرتبة (10) على مستوى الأداء العام للمصارف عينة الدراسة .

ي- مصرف سومر التجاري : أن نتائج تحليل نسبة (EAR) لمصرف سومر التجاري كانت مستقرة واعلى من الحد المعياري لنموذج التقييم 2% طول المدة المدروسة ، وأن نسبة حقوق الملكية بالنسبة المصرف في حاله تباين وخاصة في السنوات الأخير اذ كانت شبه مستقرة خلال المدة المدروسة ، ويشير ارتفاع هذه النسبة أن المصرف لديه المزيد من الاستقلالية المالية وقدرته على التوسع والنمو الداخلي ، اذ تراوحت بين اقل نسبة سجلها المصرف في عام 2013 بلغت (58.74%) واعلى نسبة بلغت (78.91%) خلال عام 2020 ، فيما بلغت قيمة المتوسط الحسابي لنسبة حقوق الملكية إلى الموجودات (70.6%) وبانحراف معياري بلغ (12.34%) وبذلك حصل المصرف بموجبها على المرتبة (1) على مستوى الأداء العام للمصارف عينة الدراسة .

❖ **ترتيب ومقارنة التقييم الكلي لنسبة (EAR)**

نلاحظ من خلال الجدول (6) أن متوسط نسبة حقوق الملكية إلى الموجودات للمصارف عينة الدراسة للمدة (2010 - 2021) تأخذ الترتيب الآتي :

جدول (7) ترتيب مصارف عينة الدراسة وفق المتوسط الحسابي لنسبة (EAR)

الترتيب	المصرف	المتوسط %
1	مصرف سومر التجاري	70.6
2	المصرف التجاري العراقي	58.61
3	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	56.17
4	مصرف الائتمان العراقي	50.38
5	مصرف المتحد للاستثمار	48.19
6	مصرف الخليج التجاري	44.44
7	مصرف الاستثمار العراقي	43.3
8	المصرف الأهلي العراقي	42.73
9	مصرف الشرق الأوسط	33.67
10	مصرف بغداد	19.23

نلاحظ من خلال جدول(7) هنالك نمو مرتفع في المتوسط الحسابي لنسبة **(EAR)** للمصارف عينة الدراسة ، إذ سجلت نسبة تفوق حد معيار نموذج التقييم ، وهذا يبين أن مصارف عينة الدراسة لها رأس مال قوياً مقتدر على مواجهة المخاطر المحتملة وتوفير حماية كبيرة ، لكن ارتفاع النسبة بشكل كبير عن حد معيار نموذج التقييم ينتج عنه أثر معاكس على حجم الربح المتحقق ، ويشير ذلك على وجود رأس مال معطل غير مستثمر وبذلك يؤدي إلى تجميد وتعطيل موارده المتاحة.

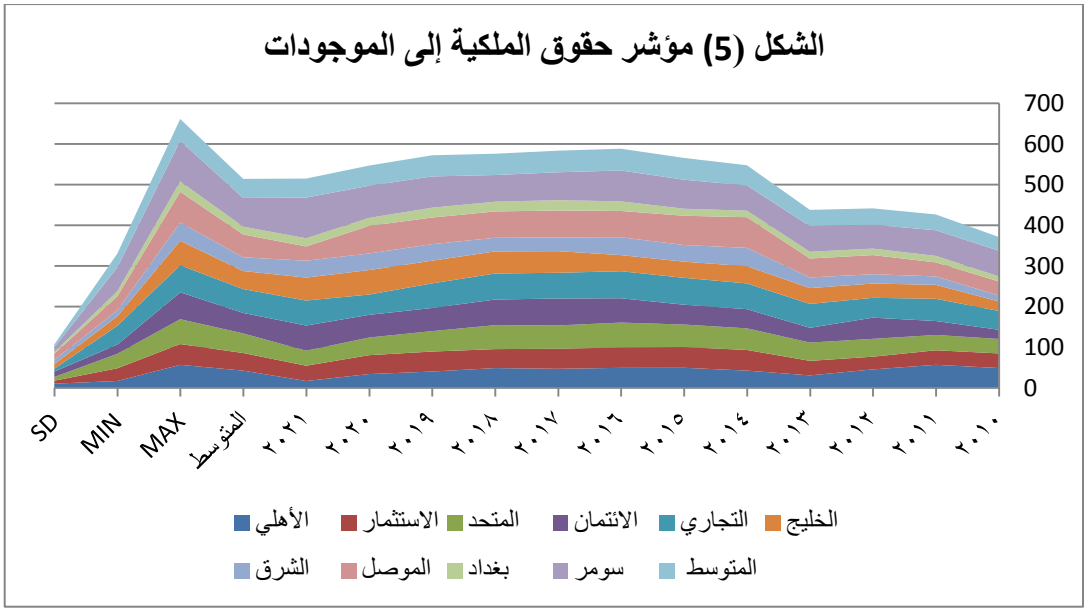

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (6) .

3- نسبة كفاية رأس المال (CAR)

نسبة كفاية رأس المال هي مؤشر هام لتحديد ملاءة المصارف وقدرتها على تحمل الخسائر المحتملة فعندما تكون نسبة (CAR) عالية ، فأن ذلك يعني أن المصرف لديه مزيد من الرأس المال المتاح لتغطية الخسائر المحتملة في حالة وجود أي مخاطر، وبالآتي، فأن المصرف يكون أقوى وأكثر قدرة على تحمل الصدمات الاقتصادية المحتملة. على الجانب الآخر، عندما تنخفض نسبة (CAR) ، فأن ذلك يزيد من احتمالية حدوث الإعسار في حالة وجود خسائر كبيرة . وهذا يعني أن المصرف لديه قدرة أقل على تحمل المخاطر المالية ، وبذلك يصبح أكثر عرضة للإعسار. ومن هذا المنطلق، فأن تحديد نسبة (CAR) الملائمة يعد أمرًا هامًا لتقييم قوة واستقرار المصارف وحماية المستثمرين والمودعين. وفقا لنموذج التقييم يجب أن تكون لدى المصارف نسبة (CAR) من 8% الى 40% ، وتم قياس نسبة (CAR) من خلال المعادلة الآتية :

- نسبة كفاية راس المال = $\frac{\text{راس المال التنظيمي}}{\text{اجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر}} \times 100$

ويمكن تمثيل نسبة كفاية رأس المال بالجدول الاتي الذي يوضح نسبها لكل المصارف عينة الدراسة والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية على وفق السلسلة الزمنية الممتدة من (2010- 2021) وكالاتي:

جدول (8) تحليل نسبة كفاية رأس المال (CAR) للمصارف عينة الدراسة

المصرف / السنة	الاهلي %	الاستثمار %	المتحد %	الائتمان %	التجاري %	الخليج %	الشرق %	الموصل %	بغداد %	سومر %	المتوسط %
2010	124	49	20	218	577	49.2	33	65	25	207	128.91
2011	196	63	22	250	495.5	60.2	49	69	37	142	137.96
2012	133	64	20.81	315	414	51.5	53	120	55	208	136.25
2013	104.15	63	30.5	314	489.7	78	73.5	136	59	185	149.76
2014	111.51	93	50.53	286	760.4	73.8	109	149	57.5	186	187.86
2015	116.9	152	29.6	302	536	74.5	104	154	64	217	170.33
2016	103.22	130	33.03	374	728.8	91.4	101	142	88.7	243	199.12
2017	106.65	139	36	399	594.1	124.6	133	162	103.3	263	199.73
2018	82. 87	122	36.64	370	657.6	131	110.2	139	127	309	211.68
2019	27. 81	102	45	374	529.2	148.9	111	123	64	331	187.13
2020	30. 91	105.06	52%	266	73.7	121	92	125	28.5	171	101.47
2021	25. 99	102.55	49.5	264	98.9	158	78	83	33.75	179	108.46
المتوسط	124.4	98.71	31.17	311	578.23	88.31	87.225	122.25	61.89	181.02	159.89
MAX	196	152	50.53	399	760.4	158	133	162	127	331	211.68
MIN	103.22	49	0.52	218	73.7	49.2	33	65	25	142	101.47
SD	65.97	33.45	16.11	102.37	248.19	45.37	37.66	32.79	31.1	78.76	36.05

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية لمصارف عينة الدراسة ومخرجات برنامج Excel .

نلاحظ من خلال جدول (8) ما يأتي :

أ- **المصرف الأهلي العراقي :** أن نتائج تحليل نسبة (CAR) للمصرف الأهلي العراقي تفوق نسبة الحد الأدنى المقررة في نموذج التقييم (8% إلى 40%) طول المدة المدروسة ، وهذا يدل على أن المصرف أكثر امانا ويفي بالتزاماته المالية ، وكانت أقصى نسبة له في سنة 2011 وبلغت (196%) ذلك بسبب ارتفاع رأس المال التنظيمي مع انخفاض مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر ، وبلغت أدنى نسبة له في سنة 2019 بـ (27.81%) ، فيما بلغت قيمة المتوسط الحسابي لنسبة كفاية رأس المال (124.4%) بانحراف معياري (65.97%) ، وبذلك حصل المصرف بموجبها على الترتيب (7) على مستوى الأداء العام للمصارف عينة الدراسة .

ب- **مصرف الاستثمار العراقي :** حصل مصرف الاستثمار العراقي على نسبة (CAR) تفوق نسبة الحد الأدنى المقررة في نموذج التقييم (8% إلى 40%) طول المدة المدروسة ، وهذا يدل على أن المصرف أكثر قدره على تحمل المخاطر المحتملة ويوفر حماية عالية لودائع العملاء ، وكانت أقصى نسبة له في سنة 2015 اذ بلغت (152%) ، وبلغت أدنى نسبة له في سنة 2010 بـ (49%) ، فيما بلغت قيمة المتوسط الحسابي لنسبة كفاية رأس المال (98.71%) بانحراف معياري (33.45%) ، وبذلك حصل المصرف بموجبها على الترتيب (5) على مستوى الأداء العام للمصارف عينة الدراسة .

ج- **مصرف المتحد للاستثمار :** قد سجل مصرف المتحد للاستثمار نسبة (CAR) تفوق نسبة الحد الأدنى المقررة في نموذج التقييم (8% إلى 40%) طول المدة المدروسة ، وهذا يدل على أن المصرف يتمتع بصحة مالية عالية وأكثر استقراراً ، وكانت أقصى نسبة له في سنة 2014 اذ بلغت (50.53%) وبلغت أدنى نسبة له في سنة 2010 بـ (20%) ، فيما بلغت قيمة المتوسط الحسابي لنسبة كفاية رأس المال (31.17%) بانحراف معياري (16.11%) ، وبذلك حصل المصرف بموجبها على الترتيب (1) على مستوى الأداء العام للمصارف عينة الدراسة .

د- **مصرف الائتمان العراقي :** أن نتائج تخليل نسبة (CAR) لمصرف الائتمان العراقي تفوق نسبة الحد الأدنى المقررة في نموذج التقييم (8% إلى 4%) طول المدة المدروسة ، وهذا يدل على أن المصرف يوفر نوع من الحماية للمودعين تجاه المخاطر غير المتوقعة التي يتعرض لها المصرف اثناء ممارسته لأعماله ، وكانت أقصى نسبة له في سنة 2017 وبلغت (399%) ذلك بسبب ارتفاع رأس المال التنظيمي مع انخفاض مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر ، وبلغت أدنى نسبة له في سنة 2010 وبلغت (218%) ، فيما بلغت قيمة المتوسط الحسابي لنسبة كفاية رأس المال (311%) بانحراف معياري (102.37%) ، وبذلك حصل المصرف بموجبها على الترتيب (9) على مستوى الأداء العام للمصارف عينة الدراسة .

هـ- المصرف التجاري العراقي : أظهر المصرف التجاري العراقي نسبة (CAR) تفوق نسبة الحد الأدنى المقررة في نموذج التقييم (8% إلى 4%) طول المدة المدروسة ، وهذا يدل على قدرة إدارة المصرف على تلبية الحاجة إلى رأس المال ، وكانت أقصى نسبة له في 2014 بلغت (760.4%) ذلك بسبب ارتفاع رأس المال التنظيمي مع انخفاض مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر ، وبلغت أدنى نسبة له في سنة 2020 وبلغت (73.7%) ، فيما بلغت قيمة المتوسط الحسابي لنسبة كفاية رأس المال (578.23%) بانحراف معياري (248.19%) ، وبذلك حصل المصرف بموجبها على الترتيب (10) على مستوى الأداء العام للمصارف عينة الدراسة .

و- مصرف الخليج التجاري : حصل مصرف الخليج التجاري على نسبة (CAR) تفوق نسبة الحد الأدنى المقررة في نموذج التقييم (8% إلى 4%) طول المدة المدروسة ، وهذا يدل على أن المصرف اكثر صلابة وسلامة مالية لغرض تعزيز ثقة اصحاب المصلحة من المستثمرين والمودعين والدائنين وكانت أقصى نسبة له في سنة 2021 وبلغت (158%) ، وبلغت أدنى نسبة له في سنة 2010 (49.2%) ، فيما بلغت قيمة المتوسط الحسابي لنسبة كفاية رأس المال (88.31%) بانحراف معياري (45.37%) ، وبذلك حصل المصرف بموجبها على الترتيب (4) على مستوى الأداء العام للمصارف عينة الدراسة .

ز- مصرف الشرق الأوسط : كانت نسبة (CAR) لمصرف الشرق الأوسط تفوق نسبة الحد الأدنى المقررة في نموذج التقييم (8% إلى 4%) طول المدة المدروسة ، وهذا يدل على أن المصرف لديه حاجز وقائي يمنع الخسائر التي يتعرض لها المصرف ، وكانت أقصى نسبة له في سنة 2017 وبلغت (133%) ذلك بسبب ارتفاع رأس المال التنظيمي مع انخفاض مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر ، وبلغت أدنى نسبة له في سنة 2010 وبلغت (33%) ، فيما بلغت قيمة المتوسط الحسابي لنسبة كفاية رأس المال (87.22%) بانحراف معياري (37.66%) ، وبذلك حصل المصرف بموجبها على الترتيب (3) على مستوى الأداء العام للمصارف عينة الدراسة .

ح- **مصرف الموصل للتنمية :** أن مصرف الموصل للتنمية سجل نسبة (CAR) تفوق نسبة الحد الأدنى المقررة في نموذج التقييم (8% إلى 4%) طول المدة المدروسة ، وهذا يدل على أن المصرف يتمتع بدرجة امان عالية ، وكانت أقصى نسبة له في سنة 2017 وبلغت (162%) ذلك بسبب ارتفاع رأس المال التنظيمي مع انخفاض مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر ، وبلغت أدنى نسبة له في سنة 2010 وبلغت (65%) ، فيما بلغت قيمة المتوسط الحسابي لنسبة كفاية رأس المال (122.25%) بانحراف معياري (32.79%) ، وبذلك حصل المصرف بموجبها على الترتيب (6) على مستوى الأداء (CAR) للمصارف عينة الدراسة .

ط- مصرف بغداد : أن نتائج تحليل نسبة (CAR) لمصرف مصرف بغداد تفوق نسبة الحد الأدنى المقررة في نموذج التقييم (8% إلى 4%) طول المدة المدروسة ، وهذا يدل على أن المصرف ، وكانت أقصى نسبة له في سنة 2018 وبلغت (127%) ذلك بسبب ارتفاع رأس المال التنظيمي مع انخفاض مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر ، وبلغت أدنى نسبة له في سنة 2010 وبلغت (25%) ، فيما بلغت قيمة المتوسط الحسابي لنسبة كفاية رأس المال للمصرف (61.89%) بانحراف معياري (31.1%) ، وبذلك حصل المصرف بموجبها على الترتيب (2) على مستوى الأداء العام للمصارف عينة الدراسة .

ي- مصرف سومر التجاري : حصل مصرف سومر التجاري على نسبة (CAR) تفوق نسبة الحد الأدنى المقررة في نموذج التقييم (8% إلى 4%) طول المدة المدروسة ، وهذا يدل على أن المصرف ، وكانت أقصى نسبة له في سنة 2019 وبلغت (331%) ذلك بسبب ارتفاع رأس المال التنظيمي مع انخفاض مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر ، وبلغت أدنى نسبة له في سنة 2011 وبلغت (142%) ، فيما بلغت قيمة المتوسط الحسابي لنسبة كفاية رأس المال (181.20%) بانحراف معياري (78.76%) ، وبذلك حصل المصرف بموجبها على الترتيب (7) على مستوى الأداء العام للمصارف عينة الدراسة .

❖ **ترتيب ومقارنة التقييم الكلي لنسبة CAR**

نلاحظ من خلال الجدول (8) أن متوسط نسبة كفاية رأس المال للمصارف عينة الدراسة للمدة (2010 - 2021) تأخذ الترتيب الآتي :

جدول (9) ترتيب مصارف عينة الدراسة وفق المتوسط الحسابي لنسبة (CAR)

الترتيب	المصرف	المتوسط %
1	مصرف المتحد للاستثمار	31.17
2	مصرف بغداد	61.89
3	مصرف الشرق الأوسط	87.225
4	مصرف الخليج التجاري	88.31
5	مصرف الاستثمار العراقي	98.71
6	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	122.25
7	المصرف الأهلي العراقي	124.4
8	مصرف سومر التجاري	181.02
9	مصرف الائتمان العراقي	311
10	المصرف التجاري العراقي	578.23

نلاحظ من خلال جدول (9) هناك نمو مرتفع في المتوسط الحسابي لنسبة (CAR) للمصارف عينة الدراسة ، إذ سجلت معدلات تفوق حد معيار نموذج التقييم ، وهذا يبين أن مصارف لها رأس مال قوياً مقتدر على مواجهة المخاطر المحتملة وتوفير حماية كبيرة ، لكن ارتفاع النسبة بشكل كبير عن حد معيار نموذج التقييم ينتج عنه أثر معاكس على حجم الربح المتحقق ، ويشير ذلك على وجود رأس مال معطل غير مستثمر وبالآتي يؤد إلى تجميد وتعطيل موارده المتاحة .

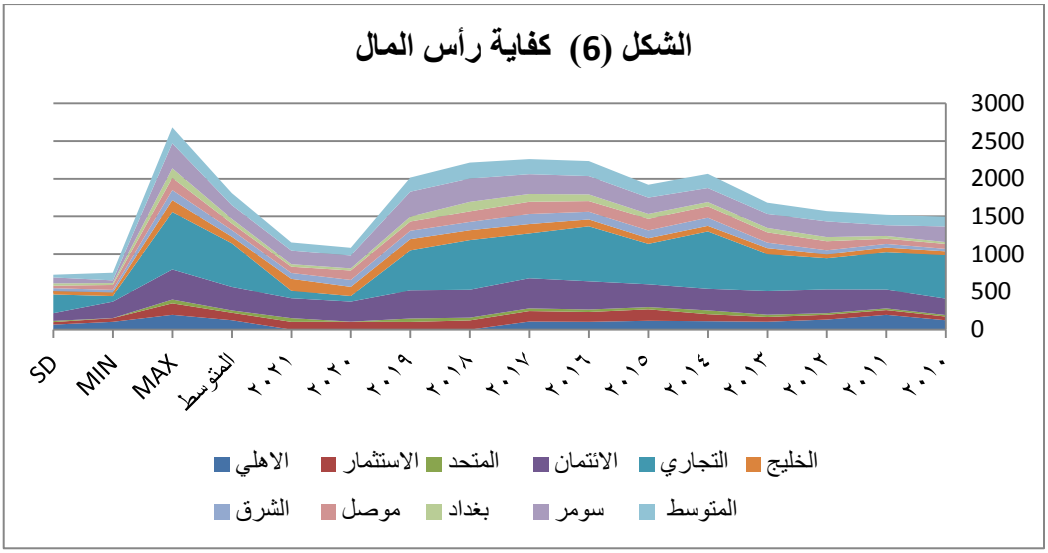

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (8) .

4- نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (NPL)

هي مؤشر يعكس نسبة القروض التي لم تسدد في الموعد المحدد ، مقارنة بإجمالي القروض التي قدمتها المصرف ، وتشير هذه النسبة إلى قدرة المقترضين على تسديد الديون الخاصة بهم ، وبذلك قدرة المصرف على تحمل المخاطر المرتبطة بالمحفظة الائتمانية ، وتعتبر هذه النسبة مؤشرًا هامًا لصحة المحفظة الائتمانية للمصرف ، إذ تشير إلى مدى استقرار القروض التي يمنحها المصرف ومدى قدرته على تحمل المخاطر المرتبطة بهذه القروض ، وتتباين هذه النسبة من مصرف إلى آخر ومن قطاع إلى آخر، ويمكن أن يؤثر ارتفاع هذه النسبة على تكاليف الاقتراض للمصرف وعلى سمعته في السوق المالية. وفقا لنموذج التقييم يجب أن تكون نسبة (NPL) أقل من نسبة المعيار15% وتم قياسه من خلال المعادلة الآتية :

- نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض = $\frac{\text{القروض المتعثرة}}{\text{اجمالي القروض}} \times 100$

ويمكن تمثيل نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (NPL) بالجدول الاتي الذي يوضح نسبها لكل المصارف عينة الدراسة والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ووفق السلسلة الزمنية الممتدة من 2012- 2021 وكالأتي :

جدول (10) تحليل نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (NPL) للمصارف عينة الدراسة

المصرف / السنة	الاهلي %	الاستثمار %	المتحد %	الائتمان %	التجاري %	الخليج %	الشرق %	الموصل %	بغداد %	سومر %	المتوسط %
2010	16.279	19.53	0.49	9.83	3.44	3.84	10.39	2.35	14.86	0.49	8.15
2011	17.16	14.61	1.59	10.96	1.32	3.33	7.83	1.45	21.42	0.74	8.04
2012	11.07	9.33	0.86	10.7	6.43	4.19	7.5	0.66	26.34	0.05	7.71
2013	7.28	10.58	2.47	31.92	3.83	7.2	7.15	1.84	16.14	0.04	8.85
2014	9.37	14.86	5.78	65.79	2.19	12.71	7.88	1.8	21.04	4.88	14.6
2015	14.29	18.64	14.05	1.82	2.11	11.13	9.87	2.44	12.72	1.34	8.84
2016	23.32	24.73	29.35	28.96	1.3	15.49	13.01	2.22	12.93	0.11	15.14
2017	46.06	21.65	10.01	10	9.83	25.42	14.76	2.21	20.81	0.14	16.09
2018	27.39	14.87	50.37	8.76	16.22	35.75	15.65	13.23	9.88	0.21	19.23
2019	12.76	14.71	6.43	11.23	17.68	20.49	15.74	13.07	10.02	0.22	12.23
2020	10.36	18.2	65.88	9.47	4.58	24.42	17.38	19.26	12.46	1.64	18.37
2021	4.54	6.79	3.52	13.055	0.63	14.49	17.5	20.46	13.57	0.44	9.5
المتوسط	16.66	15.71	15.9	17.71	5.8	14.87	12.06	6.75	16.02	0.86	12.23
MAX	46.06	24.73	65.88	65.79	17.68	35.75	17.5	20.46	26.34	4.88	19.23
MNI	4.54	6.79	0.49	1.82	0.63	3.33	7.15	0.66	9.88	0.04	7.71
SD	11.29	6.6	21.08	17.34	5.78	10.49	5.12	7.5	6.67	1.33	4.27

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية لمصارف عينة الدراسة ومخرجات برنامج Excel .

نلاحظ من خلال جدول (10) ما يأتي :

أ- المصرف الاهلي العراقي : أن نتائج تحليل المالي لنسبة (NPL) في المصرف الاهلي العراقي تجاوزت حد معيار نموذج التقييم البالغة 15% بشكل كبير خلال الأعوام اللاحقة (2016_2017_2018) ، ويشير ارتفاع هذه النسبة على زيادة القروض المتعثرة لدى المصرف ولا يستطيع تحصيلها في تاريخ استحقاقها وينتج عن ذلك مخاطر ائتمانية تؤثر سلبا في أدائه ، كما سجل المصرف المذكور نسبة تجاوزت حد معيار نموذج التقييم البالغة بشكل بسيط خلال الأعوام الآتية (2010-2011) ، لم تؤثر بشكل كبير في أدائه ، وكذلك سجل المصرف نسبة ضمن حد معيار نموذج التقييم خلال الأعوام اللاحقة (2012-2013-2014-2015-2020-2021) وكانت هذه النسبة شبه مستقرة لهذا المصرف إذ انحصرت ما بين (4.54% - 12.76%) ، ويشير انخفاض النسبة أن المصرف خلال تلك المدة ليس لديه مخاطر بسبب الإدارة الجيدة في منح الائتمان ، فيما بلغت قيمة المتوسط الحسابي لنسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (16.66%) بانحراف معياري (11.2%) وبذلك حصل المصرف بموجبها على الترتيب (9) على مستوى الأداء العام للمصارف عينة الدراسة .

ب- مصرف الاستثمار العراقي : حصل مصرف الاستثمار العراقي على نسبة (NPL) تجاوزت حد معيار نموذج التقييم البالغة 15% بشكل كبير خلال الأعوام اللاحقة (2010-2016-2017) ، ويشير ارتفاع هذه النسبة على زيادة القروض المتعثرة لدى المصرف ولا يستطيع تحصيلها في تاريخ استحقاقها وينتج عن ذلك مخاطر ائتمانية تؤثر سلبا في أدائه ، كما سجل المصرف المذكور نسبة تجاوزت حد معيار نموذج التقييم البالغة بشكل بسيط خلال الأعوام اللاحقة (2015_2020) ، لم تؤثر بشكل كبير في أدائه ، وكذلك سجل المصرف نسبة ضمن حد معيار نموذج التقييم خلال الأعوام الآتية (2011_2012_2013_2014_2018_2019_2021) وكانت هذه النسبة شبه مستقرة لهذا المصرف إذ انحصرت ما بين (6.79% - 14.87%) ،ويشير انخفاض النسبة أن المصرف خلال تلك المدة ليس لديه مخاطر بسبب الإدارة الجيدة في منح الائتمان ، فيما بلغت قيمة المتوسط الحسابي لنسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (15.71%) بانحراف معياري(6.6%%) وبذلك حصل المصرف بموجبها على الترتيب (6) على مستوى الأداء العام للمصارف عينة الدراسة .

ج- مصرف المتحد للاستثمار : اتخذت نسبة (NPL) في مصرف المتحد للاستثمار مساراً تصاعدياً تجاوزت حد معيار نموذج التقييم 15% بشكل كبير خلال الأعوام اللاحقة -2018-2020 (2016) ، ويشير ارتفاع هذه النسبة على احتمالية عدم التزام عملاء المصرف المقترضين بالوفاء بالتزاماتهم تجاه المصرف خلال تلك الاعوام ، كما سجل المصرف نسبة (NPL) ضمن حد معيار نموذج التقييم خلال الأعوام اللاحقة (2011-2012-2013-2014-2015-2017-2019-2021-2010) وكانت هذه النسبة شبه مستقرة لهذا المصرف إذ انحصرت ما بين (0.49% - 14.05%) ، ويشير انخفاض النسبة أن المصرف خلال تلك المدة يمتع بأداء جيد في جودة الاصول ، فيما بلغت قيمة المتوسط الحسابي لنسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (15.9%) بانحراف معياري (21.08%) وبذلك حصل المصرف بموجبها على الترتيب (7) على مستوى الأداء العام للمصارف عينة الدراسة .

د- مصرف الائتمان العراقي : كانت نسبة (NPL) لمصرف الائتمان العراقي تفوق حد معيار نموذج التقييم 15% بشكل كبير خلال الأعوام اللاحقة (2013_2014_2016) ، ويشير ارتفاع هذه النسبة على ضعف جودة المخاطر الائتمانية وإدارة القروض مما يشكل تهديداً مباشرا إلى الوضع المالي للمصرف ، كما سجل المصرف نسبة (NPL) ضمن حد معيار نموذج التقييم خلال الأعوام اللاحقة (2010-2011-2012-2015-2017-2018-2019-2020-2021) وكانت هذه النسبة شبه مستقرة لهذا المصرف إذ انحصرت ما بين (1.82% - 11.23%) ، ويشير انخفاض النسبة أن المصرف خلال تلك المدة ليس لدية قدر كبير من الفروض المتعثرة وتمكن من تحصيلها خلال فترة السداد ، فيما بلغت قيمة المتوسط الحسابي لنسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض للمصرف (17.71%) بانحراف معياري(17.34%) وبذلك حصل المصرف بموجبها على الترتيب (10) على مستوى الأداء العام للمصارف عينة الدراسة .

هـ- مصرف التجاري العراقي : حقق مصرف التجاري العراقي نسبة (NPL) ضمن حد معيار نموذج التقييم باستثناء الأعوام اللاحقة (2018-2019) التي سجل فيها نسبة تفوق حد معيار بشكل بسيط لم تؤثر بشكل كبير في أدائه ، وكانت هذه النسبة شبه مستقرة لهذا المصرف إذ انحصرت ما بين (0.64%-9.83%) ، وهذا يعني أن مخاطر الائتمان لدى هذا المصرف تكون منخفضة ، فيما بلغت قيمة المتوسط الحسابي لنسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض للمصرف (5.8%) بانحراف معياري (5.78%) وبذلك حصل المصرف بموجبها على الترتيب (2) على مستوى الأداء العام للمصارف عينة الدراسة .

و- مصرف الخليج التجاري : حصل مصرف الخليج التجاري على نسبة (NPL) تجاوزت حد معيار نموذج التقييم 15% بشكل كبير خلال الأعوام اللاحقة (2017-2017-2019-2020) ويشير ارتفاع هذه النسبة على زيادة مخاطر الائتمان المالية للمصرف ولها تأثير سلبي على قدرته على تقديم المزيد من القروض ، كما سجل المصرف نسبة (NPL) ضمن حد معيار نموذج التقييم خلال الأعوام الآتية (2010-2011-2012-2013-2014-2015-2016-2021) وكانت هذه النسبة شبه مستقرة لهذا المصرف إذ انحصرت ما بين (3.33% - 15.4%) ويشير انخفاض النسبة أن المصرف خلال تلك المدة ليس لديه مخاطر بسبب الإدارة الجيدة في منح الائتمان ، فيما بلغت قيمة المتوسط الحسابي لنسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض للمصرف (14.87%) بانحراف معياري (10.49%) وبذلك حصل المصرف بموجبها على الترتيب (5) على مستوى الأداء للمصارف عينة الدراسة .

ز- مصرف الشرق الأوسط : أن مصرف الشرق الأوسط سجل نسبة (NPL) ضمن حد معيار نموذج التقييم باستثناء الأعوام ا اللاحقة (2020_2021) التي سجل فيها نسبة تفوق حد معيار بشكل بسيط لم تؤثر بشكل كبير في أدائه ، وكانت هذه النسبة شبه مستقرة لهذا المصرف إذ انحصرت ما بين (7.15% - 15.7%) ، ويشير انخفاض النسبة أن المصرف خلال تلك المدة ليس لديه مخاطر بسبب الإدارة الجيدة في منح الائتمان ، فيما بلغت قيمة المتوسط الحسابي لنسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض للمصرف (12.06%) بانحراف معياري (5.12%) ، وبذلك حصل المصرف بموجبها على الترتيب (4) على مستوى الأداء العام للمصارف عينة الدراسة .

ح- مصرف الموصل للتنمية : أشارت نتائج مصرف الموصل للتنمية نسبة (NPL) قد تجاوزت حد معيار نموذج التقييم البالغة 15% بشكل كبير خلال الأعوام الاخيرة في السلسة الزمنية للدراسة (2020 -2021) ، وتعكس هذه النسبة المرتفعة حالة مخاطر عالية قد تواجه المصرف ، فيما سجل المصرف نسبة ضمن حد معيار نموذج التقييم خلال الأعوام الاخرى وكانت هذه النسبة شبه مستقرة لهذا المصرف إذ انحصرت ما بين (0.66% - 13.23%) ،اذ يدل هذا الانخفاض في النسبة أن المصرف كأن اكثر حيطة في منح القروض بسبب عدم الاستقرار الامني في البيئة الخارجية للمصرف فيما بلغت قيمة المتوسط الحسابي لنسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض للمصرف (6.75%) بانحراف معياري (7.5%) وبذلك حصل المصرف بموجبها على الترتيب (3) على مستوى العام للمصارف عينة الدراسة .

ط- مصرف بغداد : سجل مصرف بغداد نسبة (NPL) تجاوزت حد معيار نموذج التقييم البالغة 15% بشكل كبير خلال الأعوام اللاحقة (2011-2012) ، ويشير هذا ارتفاع في النسبة على سوء إدارة المصرف في منح القروض ، فيما سجل المصرف المذكور نسبة تجاوزت حد معيار نموذج

التقييم البالغة بشكل بسيط في سنة (2013) ، لم تؤثر بشكل كبير في أدائه ، فيما سجل المصرف نسبة ضمن حد معيار نموذج التقييم بشكل تصاعديا خلال الأعوام الاخيرة للمصرف وكانت هذه النسبة شبه مستقرة لهذا المصرف إذ انحصرت ما بين (9.88% - 14.86%) ، ويشير انخفاض النسبة على قدرة المقترضين على تسديد الديون الخاصة خلال تلك المدة ، فيما بلغت قيمة المتوسط الحسابي لنسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض للمصرف (16.02%) بانحراف معياري (6.67%) وبذلك حصل المصرف بموجبها على الترتيب (8)على مستوى الأداء العام للمصارف عينة الدراسة .

ي- **مصرف سومر التجاري :** قد حصل مصرف سومر التجاري على نسبة (NPL) ضمن حد معيار نموذج التقييم 15% طول المدة المدروسة وكانت هذه النسبة شبه مستقرة لهذا المصرف إذ انحصرت ما بين (0.04 - 4.88) ، ويشير انخفاض النسبة أن المصرف طول المدة المدروسة ليس لديه مخاطر بسبب الإدارة الجيدة في منح الائتمان ، فيما بلغت قيمة المتوسط الحسابي لنسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض للمصرف (0.86%) بانحراف معياري (1.34%) ، وبذلك حصل المصرف بموجبها على الترتيب (1) على مستوى الأداء العام للمصارف عينة الدراسة .

❖ **ترتيب ومقارنة التقييم الكلي لنسبة (NPL)**

نلاحظ من خلال الجدول (10) أن متوسط نسبة (NPL) للمصارف عينة الدراسة للمدة – 2021 2010 تأخذ الترتيب الآتي **:**

جدول (11) ترتيب مصارف عينة الدراسة وفق المتوسط الحسابي لنسبة (NPL)

الترتيب	المصرف	المتوسط
1	مصرف سومر التجاري	0. 86
2	المصرف التجاري العراقي	5.8
3	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	6.75
4	مصرف الشرق الأوسط	12.06
5	مصرف الخليج التجاري	14.87
6	مصرف الاستثمار العراقي	15.71
7	مصرف المتحد للاستثمار	15.9
8	مصرف بغداد	16.02
9	المصرف الأهلي العراقي	16.66
10	مصرف الائتمان العراقي	17.71

نلاحظ من خلال جدول (10) انخفاض في المتوسط الحسابي لنسبة (NPL) للمصارف عينة الدراسة وهذا يدل أن المصارف عينة الدراسة تتبع سياسة اقراض متحفظة ، إذ سجلت معدلات أقل من حد معيار نموذج التقييم البالغ 15% ، باستثناء مصرف (الاهلي- الائتمان - وبغداد) إذ سجلت متوسطات مرتفعة بشكل بسيط وأن ذلك يتطلب دراسة وتحليل هذه القروض واتخاذ الإجراءات الاحترازي .

الشكل (7) مؤشر نسبة القروض المتعثرة إلى القروض

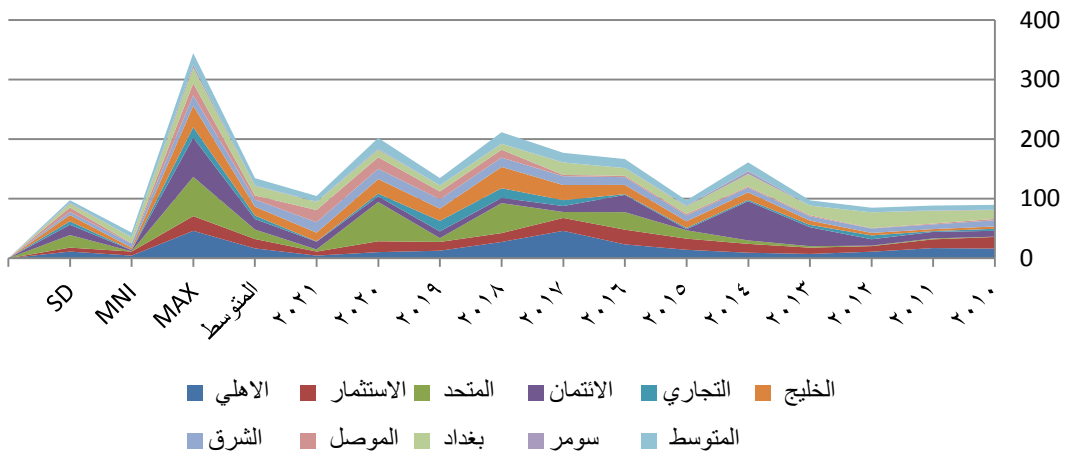

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (10) .

5- نسبة التكلفة إلى الدخل (CIR)

تعتبر نسبة التكلفة إلى الدخل مقياس مالي رئيسي مهم يستخدم في تقييم المصارف يوضح تكاليف المصارف كنسبة من دخلها ، إذ تقارن المصاريف التشغيلية باستثناء المصاريف غير نقدية والدخل التشغيلي ، وعندما تنخفض النسبة يكون مستوى أرباح المصارف مرتفعة وكلما ارتفعت النسبة كانت أرباح المصارف أقل ، على وفق نموذج التقييم يجب أن تكون هذه النسبة أقل من 40 % وتم قياس نسبة (CIR) من خلال المعادلة الآتية :

- نسبة التكلفة إلى الدخل = $\frac{\text{اجمالي المصاريف التشغلية}}{\text{اجمالي الدخل التشغيلي}} \times 100$

ويمكن تمثيل نسبة التكلفة إلى الدخل بالجدول الاتي الذي يوضح نسبها لكل المصارف عينة الدراسة والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية على وفق السلسلة الزمنية الممتدة من (2010 -2021) وكالأتي:

جدول (12) تحليل نسبة التكلفة إلى الدخل (CIR) للمصارف عينة الدراسة

المصرف / السنة	الاهلي %	الاستثمار %	المتحد %	الائتمان %	التجاري %	الخليج %	الشرق %	الموصل %	بغداد %	سومر %	المتوسط %
2010	378	88.2	34.49	116.45	100.78	231.19	223.38	41.42	139.54	107.04	146.04
2011	197.2	97.7	34.8	110.89	87.58	119.84	116.82	55.52	110.89	304.68	123.59
2012	38.07	434.53	62.95	73.15	54.39	57.55	102.54	31.43	105.43	146.97	110.7
2013	85.1	57.543	74.3	121.39	96.44	54.45	127.91	26.58	99.12	269.69	101.25
2014	251.54	57.27	75.64	60.59	73.8	87.96	726.26	412.79	121.79	526.53	239.41
2015	590.64	91.28	87.03	56.42	102.86	177.94	536.6	223.6	302.94	192.61	236.19
2016	61.08	129.54	156.92	152.01	113.91	274.99	254.56	118.81	165.24	161.34	158.84
2017	533.74	342.38	730.61	84.59	115.64	414.78	95.88	95.63	413.55	256.91	308.37
2018	386.39	340.03	189.31	112.12	83.06	173.21	75.41	242.01	670.65	565.37	283.75
2019	314.4	654.43	614.6	197.49	197.12	473.28	92.27	113.5	316	403.98	337.7
2020	146.47	188.07	290.43	241.86	42.3	147.22	146.1	296.69	125.75	534.1	215.89
2021	156.75	107.89	738.28	198.52	138.88	278.43	358.2	115.73	69.94	353.85	251.64
المتوسط	261.61	215.74	257.45	127.12	100.56	207.57	237.99	147.81	220.07	318.59	209.45
MAX	590.64	654.43	738.28	241.86	197.12	473.28	726.26	412.79	670.65	565.37	337.7
MIN	38.07	57.27	34.49	56.42	42.3	54.45	75.41	26.58	69.94	107.04	101.25
SD	181.92	187.67	274.89	59.24	40.38	133.93	205.37	120.92	177.56	159.63	80.11

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية لمصارف عينة الدراسة ومخرجات برنامج Excel .

نلاحظ من خلال جدول (12) ما يأتي :

أ- **المصرف الأهلي العراقي :** أظهرت نتائج التحليل المالي للمصرف الأهلي العراقي نسبة (CIR) قد تجاوزت حد معيار نموذج التقييم 40% بشكل كبير خلال المدة المدروسة باستثناء عام 2012 اذ بلغت (38.07%) ، وهذا يعود إلى ارتفاع المصاريف التشغيلية بنسبة أكبر من الدخل التشغيلي ، فيما بلغت قيمة المتوسط الحسابي لنسبة التكلفة إلى الدخل للمصرف (261.61%) بانحراف معياري(181.92%) ، وبذلك حصل المصرف بموجبها على الترتيب (9) على مستوى الأداء العام للمصارف عينة الدراسة .

ب- مصرف الاستثمار العراقي : سجل مصرف الاستثمار العراقي نسبة (CIR) تجاوزت حد معيار نموذج التقييم البالغة 40% بشكل كبير خلال المدة المدروسة ، وهذا يعود إلى عدم كفاءة إدارة المصرف للمصاريف التشغيلية مما يؤثر على أدائه المالي ، وكذلك سجل المصرف نسبة كحد أدنى في عام 2014 بلغت (57.27%) أيضا تخطت حد معيار نموذج التقييم ، فيما بلغت قيمة المتوسط الحسابي لنسبة التكلفة إلى الدخل للمصرف (215.74%) بانحراف معياري (187.67%) وبذلك حصل المصرف بموجبها على الترتيب (5) على مستوى الأداء العام للمصارف عينة الدراسة .

ج- مصرف المتحد للاستثمار : اتخذت نسبة (CIR) في مصرف المتحد للاستثمار مساراً تصاعدياً تجاوزت حد معيار نموذج التقييم 40% بشكل كبير خلال المدة المدروسة ، ويشير ذلك أن المصرف حقق خسارة في تلك الأعوام وكأن لها تأثير سلبي على أدائه ، وكذلك سجل المصرف نسبة أقل من حد معيار نموذج التقييم خلال الأعوام الآتية (2011 - 2010) وكانت هذه النسبة مستقرة لهذا المصرف ويشير انخفاض النسبة أن المصرف خلال تلك المدة حقق أرباح نتيجة الإدارة الجيدة في إدارة المصاريف التشغيلية وتخصيص الموارد ، فيما بلغت قيمة المتوسط الحسابي لنسبة التكلفة إلى الدخل للمصرف (257.45%) بانحراف معياري (274.89%) وبذلك حصل المصرف بموجبها على الترتيب (8) على مستوى الأداء العام للمصارف عينة الدراسة .

د- **مصرف الائتمان العراقي :** كانت نسبة (CIR) في مصرف الائتمان العراقي تفوق حد معيار نموذج التقييم 40% بشكل كبير خلال المدة المدروسة ، ويشير ارتفاع هذه النسبة على انخفاض كبير في نمو ارباح المصرف بسبب انخفاض الدخل التشغيلي ، وكذلك سجل المصرف نسبة كحد أدنى في عام 2015 بلغت (56.42%) وهي أيضا تخطت معيار نموذج التقييم وكانت هذه النسبة شبه مستقرة لهذا المصرف ويشير انخفاض النسبة أن المصرف خلال تلك المدة حقق

أرباح نتيجة الإدارة الجيدة في إدارة المصاريف التشغيلية وتخصيص الموارد ، فيما بلغت قيمة المتوسط الحسابي لنسبة التكلفة إلى الدخل للمصرف (127.12%) بانحراف معياري (59.24%) وبذلك حصل المصرف بموجبها على الترتيب (2) على مستوى الأداء العام للمصارف عينة الدراسة .

هـ- مصرف التجاري العراقي : حقق مصرف التجاري العراق نسبة (CIR) تجاوزت حد معيار نموذج التقييم 40% بشكل كبير خلال المدة المدروسة ، ويشير ارتفاع هذه النسبة على ارتفاع المصاريف التشغيلية بنسبة أكبر من الدخل التشغيلي ويشير ذلك أن المصرف حقق خسارة في تلك الأعوام وكأن لها تأثير سلبي على أدائه ، وكذلك سجل المصرف نسبة أقل من حد معيار نموذج التقييم في عام (2020) وكانت هذه النسبة مستقرة لهذا المصرف ، فيما بلغت قيمة المتوسط الحسابي لنسبة التكلفة إلى الدخل للمصرف (100.56%) بانحراف معياري (40.38%) وبذلك حصل المصرف بموجبها على الترتيب (1) على مستوى الأداء العام للمصارف عينة الدراسة .

و- مصرف الخليج التجاري : ارتفعت نسبة (CIR) لمصرف الخليج التجاري بشكل كبير عن حد معيار نموذج التقييم البالغة 40% طول المدة المدروسة ، وهذا يعود إلى زيادة أنفاق المصرف على المصاريف التشغيلية وإدارة الاعمال بنسبة أكبر من الدخل التشغيلي ، وكذلك سجل المصرف نسبة CIR كحد أدنى في عام 2013 بلغت (54.45%) وهي أيضا تخطت معيار نموذج التقييم وكانت هذه النسبة شبه مستقرة لهذا المصرف ويشير انخفاض النسبة أن المصرف خلال تلك المدة حقق أرباح نتيجة الإدارة الجيدة في إدارة المصاريف التشغيلية وتخصيص الموارد، ، فيما بلغت قيمة المتوسط الحسابي لنسبة التكلفة إلى الدخل للمصرف (207.81%) بانحراف معياري (134.93%) وبذلك حصل المصرف بموجبها على الترتيب (4) على مستوى الأداء الكلي لنسبة CIR للمصارف عينة الدراسة .

ز- مصرف الشرق الأوسط : أن مصرف الشرق الأوسط قد سجل نسبة (CIR) تجاوزت حد معيار نموذج التقييم 40% بشكل كبير خلال المدة المدروسة ، ويشير ارتفاع هذه النسبة إلى تقليل الارباح الصافية للمصرف مما يؤثر سلباً على أدائه ، وكذلك سجل المصرف نسبة CIR كحد أدنى في عام 2018 بلغت (75.41%) وهي أيضا تخطت معيار نموذج التقييم وكانت هذه النسبة غير مستقرة لهذا المصرف ، فيما بلغت قيمة المتوسط الحسابي لنسبة التكلفة إلى الدخل للمصرف (279.99%) بانحراف معياري (205.37%) ، وبذلك حصل المصرف بموجبها على الترتيب (7) على مستوى الأداء الكلي لنسبة CIR للمصارف عينة الدراسة .

ح- مصرف الموصل للتنمية : سجل مصرف الموصل للتنمية نسبة (CIR) تجاوزت حد معيار نموذج التقييم 40% بشكل كبير خلال المدة المدروسة ، وهذا يعود إلى ارتفاع المصاريف التشغيلية بنسبة أكبر من الدخل التشغيلي ويشير ذلك أن المصرف حقق خسارة في تلك الأعوام وكأن لها تأثير سلبي على أدائه ، وكذلك سجل المصرف نسبة CIR أقل من حد معيار نموذج التقييم في سنة 2013 بلغت (26.58%) وكانت هذه النسبة مستقرة لهذا المصرف ، فيما بلغت قيمة المتوسط الحسابي لنسبة التكلفة إلى الدخل للمصرف (147.81%) بانحراف معياري (120.92%) ، وبذلك حصل المصرف بموجبها على الترتيب (3) على مستوى الأداء الكلي لنسبة CIR للمصارف عينة الدراسة .

ط- مصرف بغداد : كانت نتائج تحليل نسبة (CIR) لمصرف بغداد تفوق حد معيار نموذج التقييم 40% بشكل كبير خلال المدة المدروسة ، ويشير ذلك الارتفاع في النسبة أن المصرف حقق خسارة في تلك الأعوام وكأن لها تأثير سلبي على أدائه ، وكذلك سجل المصرف نسبة CIR كحد أدنى في عام 2018 بلغت (69.94%) وهي أيضا تخطت معيار نموذج التقييم وكانت هذه النسبة غير مستقرة لهذا المصرف ، فيما بلغت قيمة المتوسط الحسابي لنسبة التكلفة إلى الدخل للمصرف (220.07%) بانحراف معياري (177.56%) ،وبذلك حصل المصرف بموجبها على الترتيب (6) على مستوى الأداء الكلي لنسبة CIR للمصارف عينة الدراسة .

ي- مصرف سومر التجاري : سجلت نتائج مصرف سومر التجاري لنسبة (CIR) ارتفاعاً متواصلاً بشكل كبير عن حد معيار نموذج التقييم البالغة 40% طول المدة المدروسة ، وهذا يعود إلى عدم كفاءة إدارة المصرف للمصاريف التشغيلية مما يؤثر على أدائه المالي ، وكذلك سجل المصرف نسبة (CIR) كحد أدنى في عام 2010 بلغت (107.04%) وهي أيضا تخطت معيار نموذج التقييم وكانت هذه النسبة غير مستقرة لهذا المصرف ، فيما بلغت قيمة المتوسط الحسابي لنسبة التكلفة إلى الدخل للمصرف(318.59%) بانحراف معياري (159.63%) ، وبذلك حصل المصرف بموجبها على الترتيب (10) على مستوى الأداء الكلي لنسبة CIR للمصارف عينة الدراسة .

❖ **ترتيب ومقارنة التقييم الكلي لنسبة CIR**

نلاحظ من خلال الجدول (12) أن متوسط نسبة التكلفة الدخل للمصارف عينة الدراسة للمدة (2010-2021) تأخذ الترتيب الآتي :

جدول (13) ترتيب مصارف عينة الدراسة وفق المتوسط الحسابي لنسبة (CIR)

الترتيب	المصرف	المتوسط %
1	المصرف التجاري العراقي	100.56
2	مصرف الائتمان العراقي	127.12
3	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	147.81
4	مصرف الخليج التجاري	207.81
5	مصرف الاستثمار العراقي	215.74
6	مصرف بغداد	220.07
7	مصرف الشرق الاوسط	215.74
8	مصرف المتحد للاستثمار	257.45
9	المصرف الأهلي العراقي	261.61
10	مصرف سومر	318.59

نلاحظ من خلال جدول (13) ارتفاع في المتوسط الحسابي لنسبة (CIR) للمصارف عينة الدراسة وهذا يدل أن المصارف عينة الدراسة لم تتبع إدارة جيدة للمصاريف التشغيلية وتخصيص الموارد ، إذ سجل كل من مصرف الائتمان والخليج والشرق معدلات كبيرة تفوق حد معيار نموذج التقييم بشكل كبير ويشير ذلك أن هناك علاقة عكسية بين نسبة (CIR) ولربحية تلك المصارف ، أما المصارف الأخرى سجلت معدلات تفوق حد معيار نموذج التقييم بشكل بسيط ، وأن ذلك يتطلب ادارة جيدة من قبل المصارف .

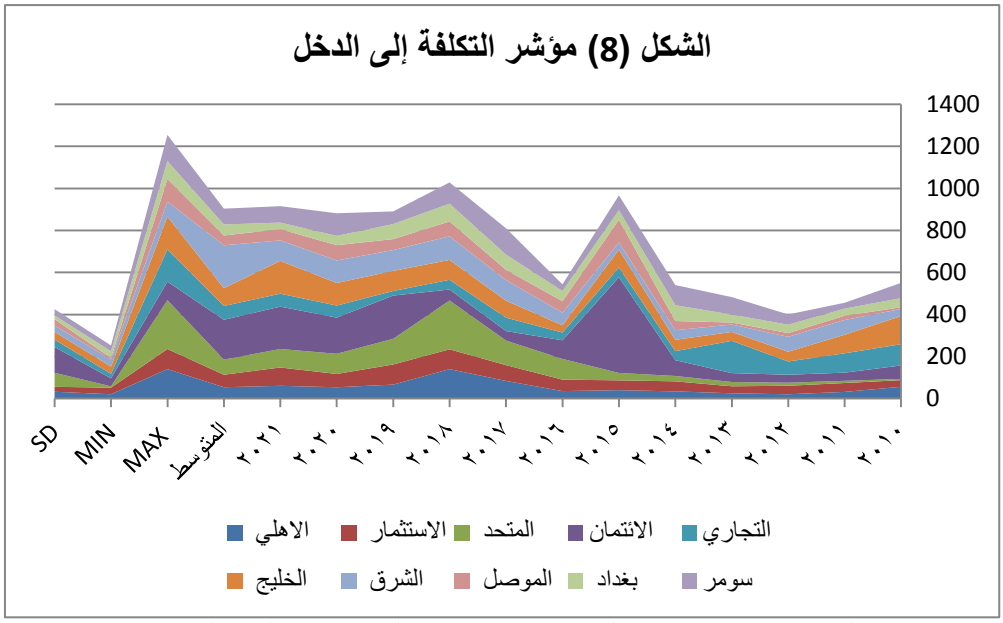

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (12) .

6- نسبة القروض إلى الموجودات (LAR)

تشير هذه النسبة عن نسبة موجودات المصرف التي تم استخدامها في تقديم القروض ، بدلاً من حقوق الملكي ، يتم استخدام (LAR) لتحديد المخاطر المالية للمصرف ، وكلما ارتفعت النسبة زادت القروض التي تساهم بشكل إيجابي في أرباح المصرف ولكن لها تأثير سلبي على سيولة المصرف ، لذلك يجب أن تكون ضمن حدود لضمان السيولة الكافية في المصارف ، وفاق لنموذج التقييم يجب أن تكون هذه النسبة أقل 65% وتم قياس نسبة LAR من خلال المعادلة الآتية :

- نسبة القروض إلى الموجودات $= \frac{\text{اجمالي القروض}}{\text{اجمالي الموجودات}} \times 100$

ويمكن تمثيل نسبة القروض إلى الموجودات بالجدول الاتي الذي يوضح نسبها لكل المصارف عينة الدراسة والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية على وفق السلسلة الزمنية الممتدة من (2021-2010) وكالأتي :

جدول (14) تحليل نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الموجودات (LAR) للمصارف عينة الدراسة

المصرف / السنة	الاهلي %	الاستثمار %	المتحد %	الائتمان %	التجاري %	الخليج %	الشرق %	الموصل %	بغداد %	سومر %	متوسط %
2010	33.14	30.79	50.5	2.3	0.17	12.96	24.54	34.66	18.81	28.24	23.611
2011	26.56	30.9	42.69	2.25	0.33	19.52	28.27	31.92	16.64	23.98	22.306
2012	20.01	41.74	54.35	2.19	0.78	39.4	24.09	42.76	10.55	21.48	25.735
2013	21.2	26.87	71.23	0.45	1.18	30.84	26.7	27.34	11.795	27.65	24.525
2014	26.87	17.82	71.96	0.19	1.59	30.06	27.5	47.43	12.4	30.07	26.589
2015	34.35	14.38	55.78	1.07	2.19	34.58	22.2	42.93	15.21	28.3	25.099
2016	21.51	10.35	51.65	0.57	2.33	31.72	17.31	42.02	16.24	28.27	22.197
2017	22.24	11.91	63.35	1.75	2.34	29.11	13	42.36	13.35	22.51	22.192
2018	14.61	16.39	66.14	1.62	2.68	25.079	11.81	27.08	14.54	18.33	19.827
2019	26.7	18.99	41.73	1.54	2.54	22.49	14.28	27.97	13.2	19.52	18.896
2020	35.52	14.22	16.99	1.41	3.056	21.57	13.14	22.45	9.97	12.19	15.0516
2021	20.8	36.68	18.01	1.48	5.29	20.81	13.19	9.66	8.02	8.85	21.376
متوسط	25.29	22.58	49.52	1.4	2.13	26.46	19.66	33.215	13.39	22.02	22.28
MAX	35.52	41.74	71.96	2.3	5.29	39.4	28.27	47.43	18.81	30.07	26.589
MIN	14.61	10.35	16.99	0.19	0.17	12.96	11.81	9.66	3.08	8.85	15.051
SD	9.34	11.78	22.36	0.78	1.45	10.21	8.25	13.96	18.93	8.99	6.91

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية وفق برنامج Excel .

نلاحظ من خلال جدول (14) ما يأتي :

أ- **المصرف الاهلي العراقي :** أن نتائج تحليل نسبة (LAR) للمصرف الاهلي العراقي كانت أقل من حد معيار نموذج التقييم 65% طول المدة المدروسة ، وكانت هذه النسبة مستقرة لهذا المصرف ، إذ بلغت ادنى نسبة في العام 2018 (14.61%) ويشير انخفاض النسبة أن المصرف كأن لديه درجة امان من إذ السيولة المصرفية ، ولكن لم يستثمر امواله في اهم مجالات الاستثمارات المربحة للمصارف إلا وهو القروض ، ومن ثم ارتفعت تدريجيا حتى وصلت اقصاها في العام 2020 إذ بلغت (35.52%) وكأن سبب ارتفاع النسبة زيادة منح القروض ، فيما بلغت قيمة المتوسط الحسابي لنسبة القروض إلى إجمالي الموجودات للمصرف (25.29%) بانحراف معياري (9.34%) ، وبذلك حصل المصرف بموجبها على الترتيب (7) على مستوى الأداء الكلي للمصارف عينة الدراسة .

ب- **المصرف الاستثمار العراقي :** سجل مصرف الاستثمار العراقي نسبة (LAR) أقل من حد معيار نموذج التقييم البالغ 65% طول المدة المدروسة ، وكانت هذه النسبة مستقرة لهذا المصرف ، إذ بلغت ادنى نسبة في العام 2016 (10.35%) ويشير انخفاض النسبة أن المصرف كأن لديه درجة مخاطر الائتمانية منخفضة ، ومن ثم ارتفعت تدريجيا حتى وصلت اقصاها في العام 2012 إذ بلغت (41.74%) وكأن سبب ارتفاع النسبة توسع المصرف في منح القروض ، فيما بلغت قيمة المتوسط الحسابي لنسبة القروض إلى إجمالي الموجودات للمصرف (22.58%) بانحراف معياري (11.78%) ، وبذلك حصل المصرف بموجبها على الترتيب (6) على مستوى الأداء الكلي للمصارف عينة الدراسة .

ج- **مصرف المتحد للاستثمار :** تشير نسبة (LAR) لمصرف المتحد للاستثمار إلى تفاوت اذ سجلت ارتفاعاً خلال الأعوام اللاحقة (2013-2014) اعلى من حد معيار نموذج التقييم 65% ، ويعود ذلك إلى زيادة منح قروض بشكل كبير من قبل المصرف وكأن له تأثير على أدائه المالي ، فيما سجل المصرف نسبة ضمن حد معيار نموذج التقييم خلال الأعوام الاخرى ، إذ بلغت ادنى نسبة في العام 2020 (10.35%) ويشير انخفاض النسبة أن المصرف كأن لديه درجة امأن من إذ السيولة المصرفية ، ومن ثم ارتفعت تدريجيا حتى وصلت اقصاها في العام 2014 إذ بلغت (71.96%) فيما بلغت قيمة المتوسط الحسابي لنسبة القروض إلى إجمالي الموجودات للمصرف(49.52%) بانحراف معياري (22.36%) ، وبذلك حصل المصرف بموجبها على الترتيب (6) على مستوى الأداء الكلي للمصارف عينة الدراسة .

د- **مصرف الائتمان العراقي :** كانت نسبة (LAR) لمصرف الائتمان العراقي أقل من حد معيار نموذج التقييم 65% طول المدة المدروسة ، وكانت هذه النسبة منخفضة بشكل كبير لهذا المصرف وهذا يدل على أن المصرف لم يستثمر امواله في اهم مجال استثماري مربحة إلا وهو القروض ولكنه كأن الاعلى امانا من إذ السيولة المصرفية قياساً مع مصارف عينة الدراسة ، فيما بلغت قيمة المتوسط الحسابي لنسبة القروض إلى إجمالي الموجودات للمصرف (1.4%) بانحراف معياري (0.78%) وبذلك حصل المصرف بموجبها على الترتيب (1) على مستوى الأداء الكلي للمصارف عينة الدراسة.

هـ- **مصرف التجاري العراقي :** أثبتت نتائج التحليل المالي لمصرف التجاري العراقي بخصوص نسبة (LAR) انخفاضاً كبيراً من حد معيار نموذج التقييم 65% طول المدة المدروسة ، ذلك نتيجة اختلاف السياسة المتبعة لدى المصرف بسبب الحالة الاقتصادية التي مر بها البلد وتخوف المصارف من منح القروض ، فيما بلغت قيمة المتوسط الحسابي لنسبة القروض إلى إجمالي الموجودات للمصرف (2.13%) بانحراف معياري (1.45%) ، وبذلك حصل المصرف بموجبها على الترتيب (2) على مستوى الأداء الكلي لنسبة LAR للمصارف عينة الدراسة .

و- **مصرف الخليج التجاري :** أن مصرف الخليج التجاري سجل نسبة (LAR) أقل من حد معيار نموذج التقييم 65% طول المدة المدروسة ، إذ بلغت ادنى نسبة في العام 2010 (12.96%) ، وذلك يعود إلى عدم توسع المصرف بشكل كبير في منح القروض ويقابل هذا الانخفاض في النسبة ارتفاع درجة الامان للمصرف ، ومن ثم ارتفعت تدريجيا حتى وصلت اقصاها في العام 2012 إذ بلغت (39.4%) وكأن سبب ارتفاع النسبة زيادة منح القروض ، فيما بلغت قيمة المتوسط الحسابي لنسبة القروض إلى إجمالي الموجودات للمصرف (26.46%) بانحراف معياري (10.21%) ، وبذلك حصل المصرف بموجبها على الترتيب (8) على مستوى الأداء الكلي لنسبة LAR للمصارف عينة الدراسة .

ز- **مصرف الشرق الأوسط :** حقق مصرف الشرق الأوسط نسبة (LAR) أقل من حد معيار نموذج التقييم البالغ 65% طول المدة المدروسة ، إذ بلغت ادنى نسبة في العام 2021 (9.66%) ويشير انخفاض النسبة أن المصرف يستطيع تقديم قروض جديدة لعملاء جدد ويترتب على ذلك ارتفاع أرباح المصرف ، ومن ثم ارتفعت تدريجيا حتى وصلت اقصاها في العام 2014 إذ بلغت (47.43%) وكأن سبب ارتفاع النسبة زيادة منح القروض ، فيما بلغت قيمة المتوسط الحسابي لنسبة القروض إلى إجمالي الموجودات للمصرف (33.215%) بانحراف معياري (13.96%) ، وبذلك حصل المصرف بموجبها على الترتيب (9) على مستوى الأداء الكلي لنسبة LAR للمصارف عينة الدراسة .

ح- مصرف الموصل للتنمية : أظهر مصرف الموصل للتنمية نسبة (LAR) أقل من حد معيار نموذج التقييم 65% طول المدة المدروسة ، وكانت هذه النسبة مستقرة لهذا المصرف ، إذ بلغت ادنى نسبة في العام 2010 (12.96%) ذلك نتيجة اختلاف السياسة المتبعة لدى المصرف بسبب الحالة الاقتصادية التي مر بها البلد وتخوف المصارف من منح القروض ، ومن ثم ارتفعت تدريجيا حتى وصلت اقصاها في العام 2012 إذ بلغت (39.4%) وكأن سبب ارتفاع النسبة زيادة منح القروض ، فيما بلغت قيمة المتوسط الحسابي لنسبة القروض إلى إجمالي الموجودات للمصرف (26.46%) بانحراف معياري (10.21%) ، وبذلك حصل المصرف بموجبها على الترتيب (8) على مستوى الأداء الكلي للمصارف عينة الدراسة .

ط- مصرف بغداد : سجلت النتائج لمصرف بغداد نسبة (LAR) أقل من حد معيار نموذج التقييم 65% طول المدة المدروسة ، ويشير انخفاض النسبة أن المصرف كأن لديه درجة مخاطر الائتمانية منخفضة ، فيما بلغت قيمة المتوسط الحسابي لنسبة القروض إلى إجمالي الموجودات للمصرف (13.39%) بانحراف معياري (3.08%) ، وبذلك حصل المصرف بموجبها على الترتيب (3) على مستوى الأداء الكلي للمصارف عينة الدراسة .

ي- مصرف سومر التجاري : أظهرت نتائج نسبة (LAR) لمصرف سومر التجاري أقل من حد معيار نموذج التقييم 65% طول المدة المدروسة ، ويشير انخفاض النسبة أن المصرف كأن لديه درجة امان من إذ السيولة المصرفية ، ولكن لم يستثمر امواله في اهم مجالات الاستثمارات المربحة للمصارف إلا وهو القروض ، فيما بلغت قيمة المتوسط الحسابي لنسبة القروض إلى إجمالي الموجودات للمصرف (22.02%) بانحراف معياري (8.99%) ، وبذلك حصل المصرف بموجبها على الترتيب (5) على مستوى الأداء الكلي لنسبة LAR للمصارف عينة الدراسة .

❖ **ترتيب ومقارنة التقييم الكلي لنسبة (LAR)**

نلاحظ من خلال الجدول (14) أن المتوسط الحسابي لنسبة (LAR) للمصارف عينة الدراسة للمدة (2010-2021) تأخذ الترتيب الآتي :

جدول (15) ترتيب مصارف عينة الدراسة وفق المتوسط الحسابي لنسبة (LAR)

الترتيب	المصرف	المتوسط %
1	مصرف الائتمان العراقي	1.4
2	المصرف التجاري العراقي	2.13
3	مصرف بغداد	13.96
4	مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	19.66
5	مصرف سومر	22.02
6	مصرف الاستثمار العراقي	22.58
7	مصرف الأهلي العراقي	25.29
8	مصرف الخليج التجاري	26.46
9	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	33.21
10	مصرف المتحد للاستثمار	49.52

نلاحظ من خلال جدول (14) هنالك انخفاض في المتوسط الحسابي لنسبة (LAR) للمصارف عينة الدراسة إذ سجلت معدلات أقل من حد معيار نموذج التقييم ، وهذا يبين أن المصارف عينة الدراسة كانت أكثر امانا من حيث السيولة المصرفية .

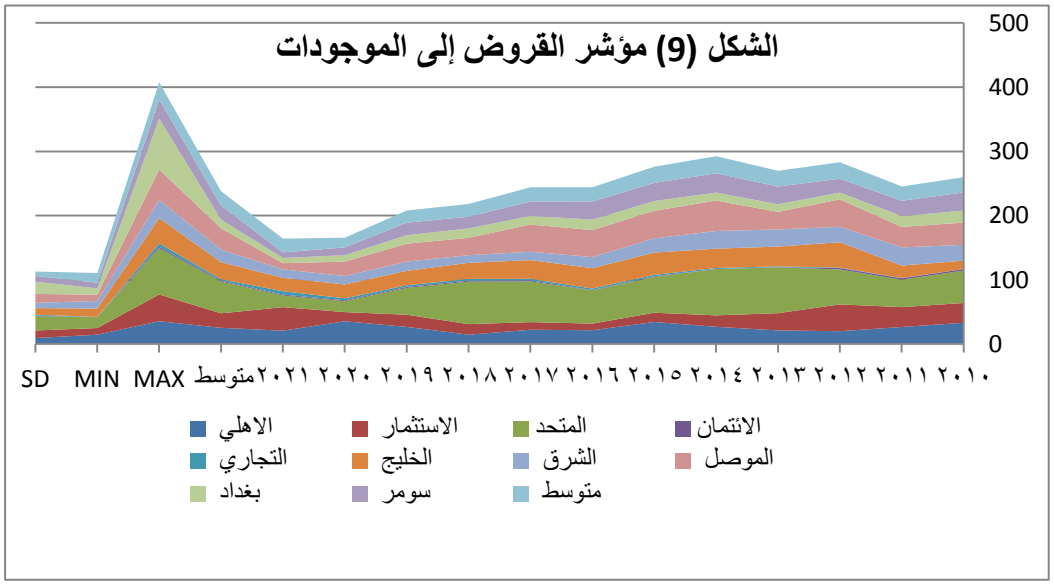

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (14) .

المبحث الثاني

تطبيق نموذج BANKOMETER S-SCORE للتقييم الوضع المالي المستقبلي للمصارف عينة الدراسة

يغطي هذا المبحث تطبيق وتحليل نموذج S-SCORE لتقييم الأداء المالي المستقبلي للمصارف عينية الدراسة ، ذلك من أجل إعطاء توصيات تنفع المصارف التجارية الخاصة العراقية عينة الدراسة بشكل خاص وتنفع الاقتصاد بشكل عام على استخدام الاساليب التحليل المالي وصولاً إلى تحقيق اهدافها . اذ تشير قيمة S-SCORE الأعلى إلى أن المصرف لديه قدرة أفضل على تحقيق الأرباح في المستقبل وأنه يتمتع بمستوى أفضل من الاستقرار المالي ، على الجانب الآخر، فأن الدرجات المنخفضة تشير إلى أن المصرف قد يواجه صعوبات في تحقيق الأرباح وأنه قد يعاني من عدم استقرار مالي .

سوف يتم تطبيق نموذج على مصارف عينة الدراسة من خلال تطبيق المعادلة نموذج الآتية :

$$S\text{-}SCORE = 1.5\,(CA)+1.2\,(EAR)+3.5\,(CAR)+0.6\,(NPL)+0.3\,(CIR)+0.4\,(LAR)$$

معيار تصنيف المصارف بناء على درجة تقييم نموذج S-SCORE على النحو الآتي :

- اذا كانت نتيجة S-SCORE اكبر 70 تصنف المصارف التي تحصل على هذه النتيجة بأنها ذات وضع مالي جيد .
- اذا كانت نتيجة S-SCORE بين 70- 50 تصنف المصارف التي تحصل على هذه النتيجة بأنها تعاني من مشاكل مالية .
- اذا كانت نتيجة S-SCORE اصغر من 50 تصنف المصارف التي تحصل على هذه النتيجة بأنها تعاني من مشاكل مالية كبيرة.

تطبيق نموذج التقييم S-SCORE على مصارف عينة الدراسة

1- المصرف الأهلي العراقي

الجدول (16) نموذج S-SCORE للمصرف الأهلي العراقي

المؤشر / السنة	CA %	EAR %	CAR %	NPL %	CIR %	LAR %	S-SCORE %
2010	69.72	59.028	434	9.762	113.4	13.256	699.166
2011	81.225	68.496	686	10.296	59.16	10.624	914.99
2012	44.475	55.02	465.5	6.642	11.42	8.004	591.062
2013	27.645	37.284	364.525	4.368	25.53	8.48	467.832
2014	37.05	51.372	390.285	5.622	75.46	10.748	570.639
2015	69.99	58.32	409.15	8.574	177.19	13.74	736.966
2016	64.695	59.568	361.27	13.992	18..32	8.604	526.453
2017	62.085	56.76	373.275	27.636	160.12	8.896	688.774
2018	71.325	58.848	289.73	16.434	115.91	5.844	558.098
2019	59.25	48.66	97.335	7.656	94.32	10.68	317.901
2020	41.94	41.268	108.185	6.216	43.94	14.208	255.758
2021	20.58	20.808	90.965	2.724	47.02	8.32	190.422

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية لمصارف عينة الدراسة ومخرجات برنامج Excel .

جدول (17) نتائج إحصائيات نموذج S-SCORE للمصرف الأهلي العراقي

Statistics	Mean	Maximum	Minimum	Std.deviation
Value	543.172	914.99	190.422	210.172

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (16) على وفق برنامج Excel .

نلاحظ من خلال الجدول (16-17) أن مصرف الأهلي العراقي ذات أداء مالي مستقبلي جيد ويتمتع بمركزه مالي قوي جداً ولا يمتلك صعوبات مالية في المستقبل ، وذلك وفق للإفصاح صندوق النقد الدولي المتعلق بنموذج BANKOMETRE إذ بلغت قيمة S-SCORE أكبر من حد معيار نموذج التقييم 70% ، إذ سجل المصرف أدنى قيمة S-SCORE في عام بلغت2021 (190.422%) وهي ضمن النسبة القانونية المقررة في النموذج ، وكذلك سجل المصرف اعلى قيمة S-SCORE في عام 2015بلغت (914.99%) ، فيما بلغت قيمة المتوسط الحسابي لنموذج S-SCORE للمصرف (543.172%) بانحراف معياري (210.172%) ، ويتبين مما سبق أن المصرف قادر على مواجهة الالتزامات دون التعرض لأي عسر أو فشل مالي في الفترة القادمة إلا في حالة حدوث أزمة مالية كبيرة .

الشكل (10)

قيمة S-SCORE للمصرف الأهلي العراقي

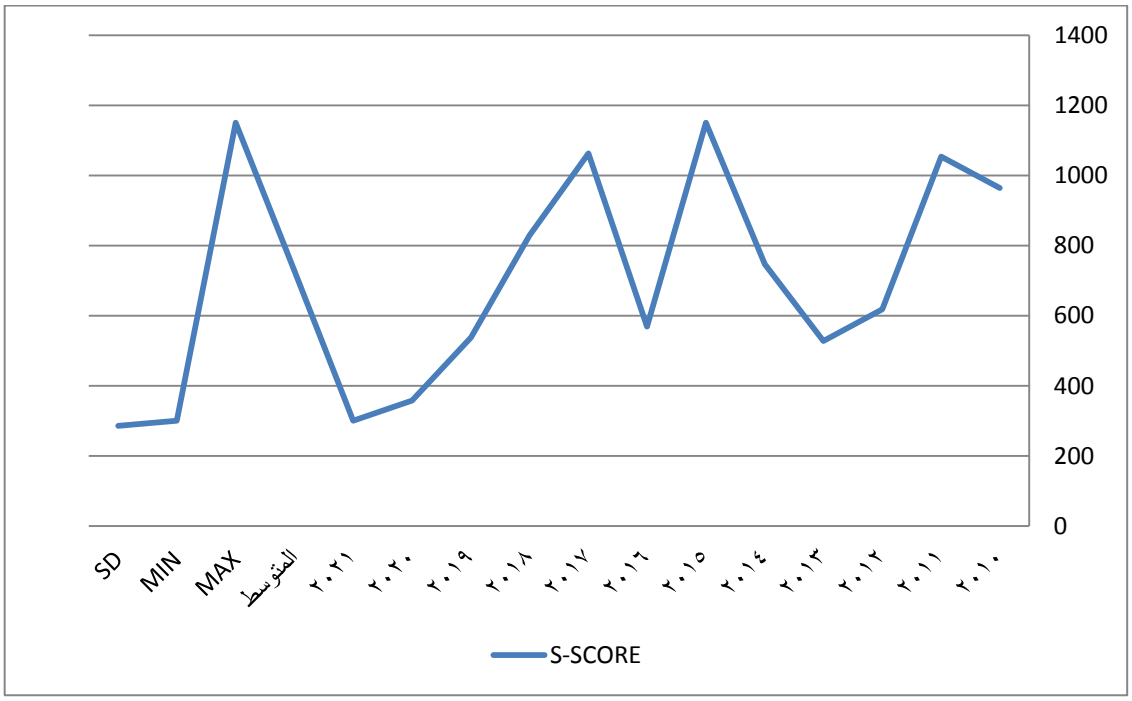

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (16 - 17)

2- مصرف الاستثمار العراقي

الجدول (18) نموذج S-SCORE لمصرف الاستثمار العراقي

المؤشر / السنة	CA %	EAR %	CAR %	NPL %	CIR %	LAR %	S-SCORE %
2010	45.72	43.128	171.5	11.718	26.46	12.316	310.842
2011	45.765	42.876	220.5	8.766	29.31	12.36	359.577
2012	39.45	37.428	224	5.598	130.359	16.696	453.531
2013	44.655	42.948	220.5	6.348	17.2629	10.748	342.4619
2014	67.125	60.948	325.5	8.916	17.181	7.128	486.798
2015	67.965	61.164	532	11.184	27.384	5.752	705.449
2016	64.89	60.168	455	14.838	38.862	4.14	637.898
2017	65.355	59.208	486.5	12.99	102.714	4.764	731.531
2018	61.77	55.956	427	8.922	102.009	6.556	662.213
2019	70.77	59.028	357	8.826	196.329	7.596	699.549
2020	65.61	55.692	367.71	10.92	56.421	5.688	562.041
2021	53.34	45.024	358.925	4.074	32.367	14.672	508.402

لمصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية لمصارف عينة الدراسة ومخرجات برنامج Excel .

جدول (19) نتائج إحصائيات نموذج S-SCORE لمصرف الاستثمار العراقي

Statistics	Mean	Maximum	Minimum	Std.deviation
Value	**538.35**	**731.531**	**310.842**	**150.71**

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (18) على وفق برنامج Excel .

نلاحظ من خلال الجدول (18-19) أن مصرف الاستثمار العراقي لديه قدره على تحمل المخاطر المالية وتحقيق الأرباح في المستقبل ، وذلك على وفق للإفصاح صندوق النقد الدولي المتعلق بنموذج BANKOMETRE إذ بلغت قيمة S-SCORE أكبر من حد معيار نموذج التقييم البالغة 70% ، إذ سجل المصرف أدنى قيمة S-SCORE في عام 2010 بلغت (310.842%) وهي ضمن النسبة القانونية المقررة في النموذج ، وكذلك سجل المصرف اعلى قيمة S-SCORE في عام 2017 بلغت (731.531%) ، فيما بلغت قيمة المتوسط الحسابي لنموذج S-SCORE للمصرف (538.35%) بانحراف معياري (150.71%) ، ويتبين مما سبق أن المصرف قادر على مواجهة الالتزامات من دون التعرض لأي عسر أو فشل مالي في المدة القادمة إلا في حالة حدوث أزمة مالية كبيرة .

الشكل (11)

قيمة S-SCORE لمصرف الاستثمار العراقي

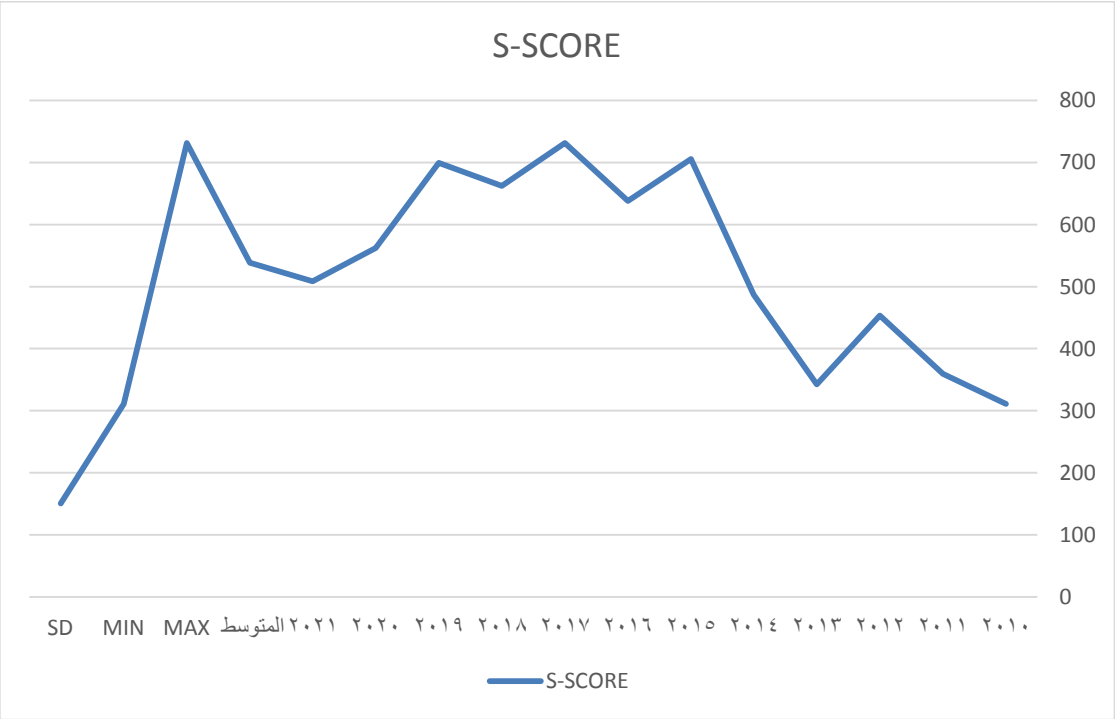

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (18 - 19)

3- مصرف المتحد للاستثمار

جدول (20) نموذج S-SCORE لمصرف المتحد للاستثمار

المؤشر / المصرف	CA %	EAR %	CAR %	NPL %	CIR %	LAR %	S-SCORE %
2010	43.38	42.564	70	0.294	10.347	20.2	186.785
2011	45.735	45.276	77	0.954	10.44	17.076	196.481
2012	53.085	52.704	72.835	0.516	18.885	21.74	219.765
2013	59.61	53.856	106.75	1.482	22.29	28.492	272.48
2014	75.405	63.72	176.855	3.468	22.692	28.784	370.924
2015	77.415	66.408	103.6	8.43	26.109	22.312	304.274
2016	85.245	73.38	115.605	17.61	47.076	20.66	359.576
2017	86.625	68.712	126	6.006	219.183	25.34	531.866
2018	87.27	70.692	128.24	30.222	56.793	26.456	399.673
2019	74.46	60.252	157.5	3.858	184.38	16.692	497.142
2020	64.35	52.104	1.82	39.528	87.129	6.796	251.727
2021	54.39	44.352	173.25	2.112	221.484	7.204	502.792

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية لمصارف عينة الدراسة ومخرجات برنامج Excel .

جدول (21) نتائج إحصائيات نموذج S-SCORE لمصرف المتحد للاستثمار

Statistics	Mean	Maximum	Minimum	Std.deviation
Value	341.123	531.866	186.785	122.492

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (20) على وفق برنامج Excel .

نلاحظ من خلال الجدول (20-21) أن مصرف المتحد للاستثمار قادر على تحقيق الاستقرار المالي في المستقبل ، ويتمتع بمركزه مالي قوي جداً ولا يمتلك صعوبات مالية في المستقبل ، وذلك وفق للإفصاح صندوق النقد الدولي المتعلق بنموذج BANKOMETRE إذ بلغت قيمة S-SCORE أكبر من حد معيار نموذج التقييم البالغة 70% ، إذ سجل المصرف أدنى قيمة S-SCORE في عام 2010 بلغت (186.785%) وهي ضمن النسبة القانونية المقررة في النموذج ، وكذلك سجل المصرف اعلى قيمة S-SCORE في عام 2017 بلغت (531.866%) ، فيما بلغت قيمة المتوسط الحسابي لنموذج S-SCORE للمصرف (341.123%) بانحراف معياري (122.492%) ، ويتبين مما سبق أن المصرف قادر على مواجهة الالتزامات من دون التعرض لأي عسر أو فشل مالي في المدة القادمة إلا في حالة حدوث أزمة مالية كبيرة .

الشكل (12)

قيمة S-SCORE لمصرف المتحد للاستثمار

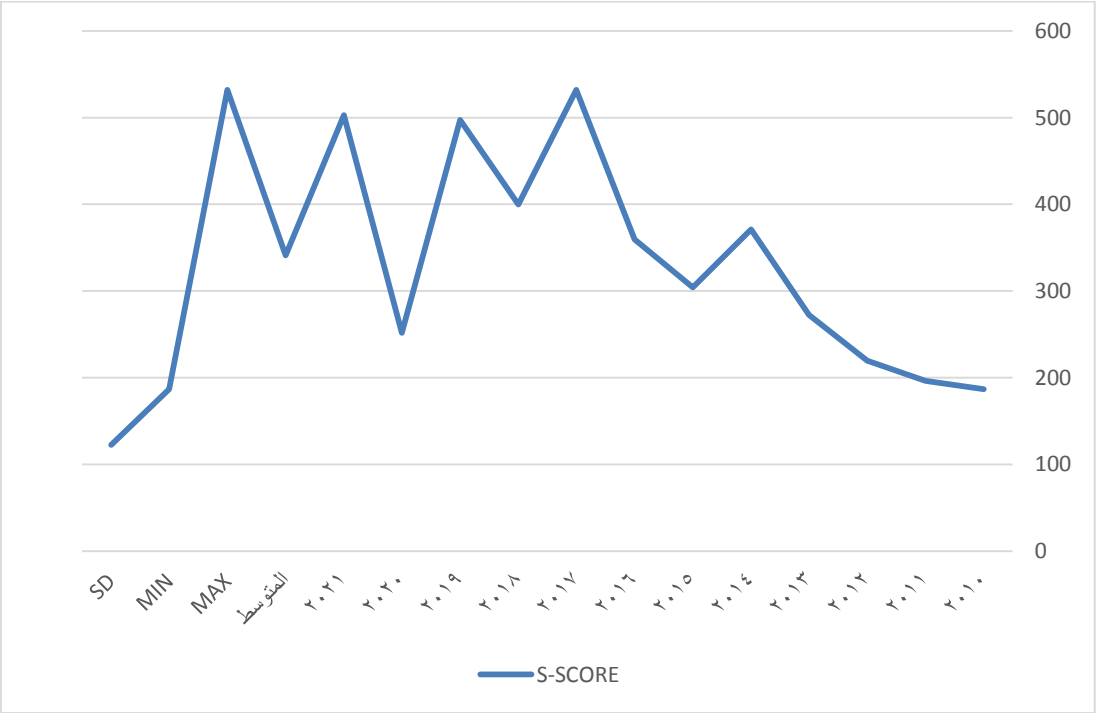

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (20- 21)

4- مصرف الائتمان العراقي

جدول (22) نموذج S-SCORE لمصرف الائتمان العراقي

المؤشر / السنة	CA %	EAR %	CAR %	NPL %	CIR %	LAR %	S-SCORE %
2010	25.2	27.24	763	5.898	34.935	0.92	857.19
2011	33.765	41.052	875	6.576	33.267	0.9	995.56
2012	44.475	62.46	1102.5	6.42	21.945	0.876	1238.67
2013	41.475	43.596	1099	19.152	36.417	0.18	1239.82
2014	60..945	56.592	1001	39.474	18.177	0.076	1176.26
2015	61.035	58.548	1057	1.092	16.926	0.428	1195.02
2016	73.03	71.712	1309	17.376	45.603	0.228	1516.95
2017	78.69	79.416	1396.5	6	25.377	0.7	1586.68
2018	75.345	75.588	1295	5.256	33.636	0.648	1485.47
2019	71.76	68.232	1309	6.738	59.247	0.616	1515.59
2020	71.145	66.86	931	5.682	72.558	0.423	1147.24
2021	80.34	74.232	924	7.833	59.556	0.592	1146.55

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية لمصارف عينة الدراسة ومخرجات برنامج Excel .

جدول (23) نتائج إحصائيات نموذج S-SCORE لمصرف الائتمان العراقي

Statistics	Mean	Maximum	Minimum	Std.deviation
Value	**1258.00**	**1586.68**	**857.190**	**225.911**

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (22) على وفق برنامج Excel.

نلاحظ من خلال الجدول (22-23) أن مصرف الائتمان العراقي ذات أداء مالي جيد ، ويتمتع بمركزه مالي قوي جداً ولا يمتلك صعوبات مالية خلال الفترة القادمة ، وذلك على وفق للإفصاح صندوق النقد الدولي 2000 المتعلق بنموذج BANKOMETRE إذ بلغت قيمة S-SCORE أكبر من حد معيار نموذج التقييم البالغة 70% ، إذ سجل المصرف أدنى صيغة S - SCORE في عام 2010 بلغت (857.190%) وهي ضمن النسبة القانونية المقررة في النموذج ، وكذلك سجل المصرف اعلى صيغة S-SCORE في عام 2018 بلغت (1586.68%) وهي أيضا ضمن الصيغة القانونية، فيما بلغت قيمة المتوسط الحسابي لنموذج S-SCORE للمصرف (1258.00%) بانحراف معياري (225.911%) ، ويتبين مما سبق أن المصرف قادر على مواجهة الالتزامات دون التعرض لأي عسر أو فشل مالي في المدة القادمة إلا في حالة حدوث أزمة مالية كبيرة .

الشكل (13)

قيمة S-SCORE لمصرف الائتمان العراقي

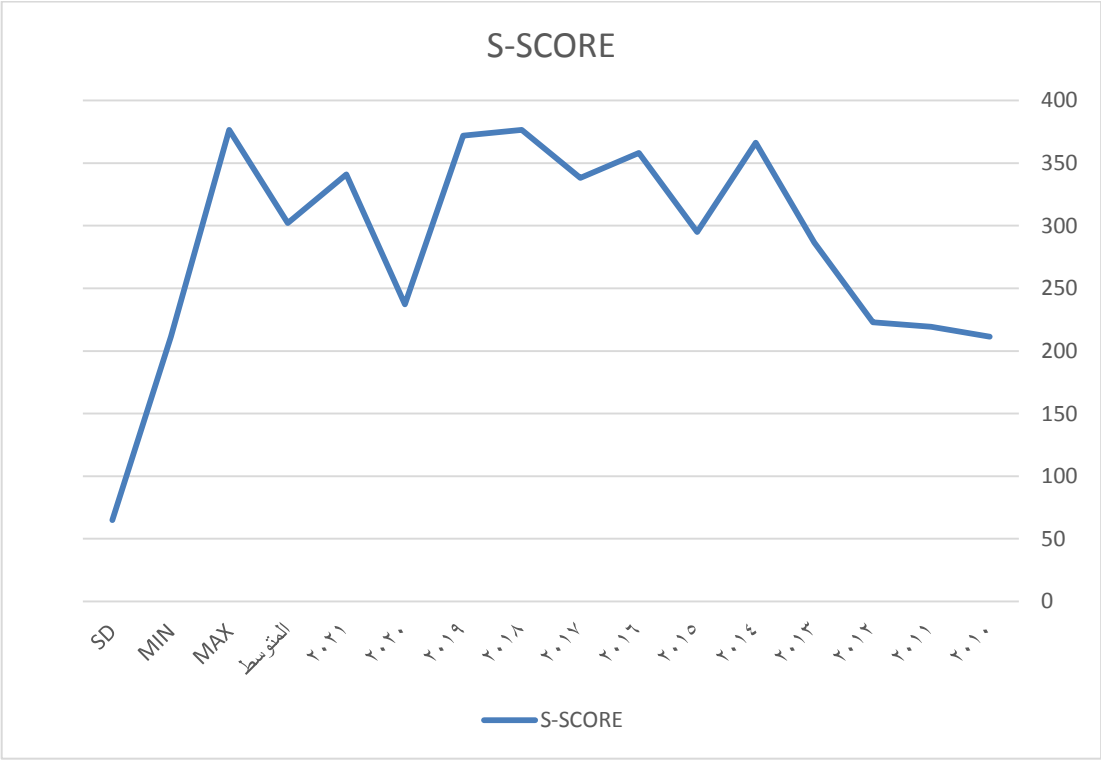

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (22 - 23)

5- مصرف التجاري العراقي

جدول (24) نموذج S-SCORE للمصرف التجاري العراقي

المؤشر / السنة	CA %	EAR %	CAR %	NPL %	CIR %	LAR %	S-SCORE %
2010	44.07	55.56	2019.5	2.064	30.234	0.068	2151.5
2011	60.615	65.556	1734.25	0.792	26.274	0.132	1887
2012	51.105	58.56	1449	3.858	16.317	0.312	1587
2013	67.185	70.44	1713.95	2.298	28.932	0.472	1883.2
2014	83.46	75.948	2661.4	1.314	22.14	0.636	2844.2
2015	90.375	79.308	1876	1.266	30.858	0.876	2078.6
2016	88.47	79.824	2550.8	0.78	34.173	0.932	2754.9
2017	81.39	75.936	2079.35	5.898	34.692	0.936	2278.2
2018	84.465	76.752	2301.6	9.732	24.918	1.072	2498.5
2019	83.37	72.54	1852.2	10.608	59.136	1.016	2078.0
2020	60.825	59.904	257.95	2.748	12.69	1.222	396.339
2021	73.185	73.668	346.15	0.378	41.664	2.116	537.2

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية لمصارف عينة الدراسة ومخرجات برنامج Excel .

جدول (25) نتائج إحصائيات نموذج S-SCORE للمصرف التجاري العراقي

Statistics	Mean	Maximum	Minimum	Std.deviation
Value	1913.97	2844.2	396.336	766.934

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات (24) على وفق برنامج Excel .

نلاحظ من خلال الجدول (24-25) أن مصرف التجاري العراقي لديه قدره على تحمل المخاطر المالية وتحقيق الأرباح في المستقبل ، ويتمتع بمركزه مالي قوي جداً ولا يمتلك صعوبات مالية في المستقبل وذلك وفق للإفصاح صندوق النقد الدولي المتعلق بنموذج BANKOMETRE إذ بلغت قيمة S-SCORE أكبر من حد معيار نموذج التقييم البالغة 70% ، إذ سجل المصرف أدنى قيمة S-SCORE في عام 2020 بلغت (396.336%) وهي ضمن النسبة القانونية المقررة في النموذج ، وكذلك سجل المصرف اعلى صيغة S-SCORE في عام 2014 بلغت (2844.2%) ، فيما بلغت قيمة المتوسط الحسابي لنموذج S-SCORE للمصرف (1913.97) بانحراف معياري (766.934%) ، ويتبين مما سبق أن المصرف قادر على مواجهة الالتزامات من دون التعرض لأي عسر أو فشل مالي في المدة القادمة إلا في حالة حدوث أزمة مالية كبيرة .

الشكل (14)

قيمة S-SCORE لمصرف التجاري العراقي

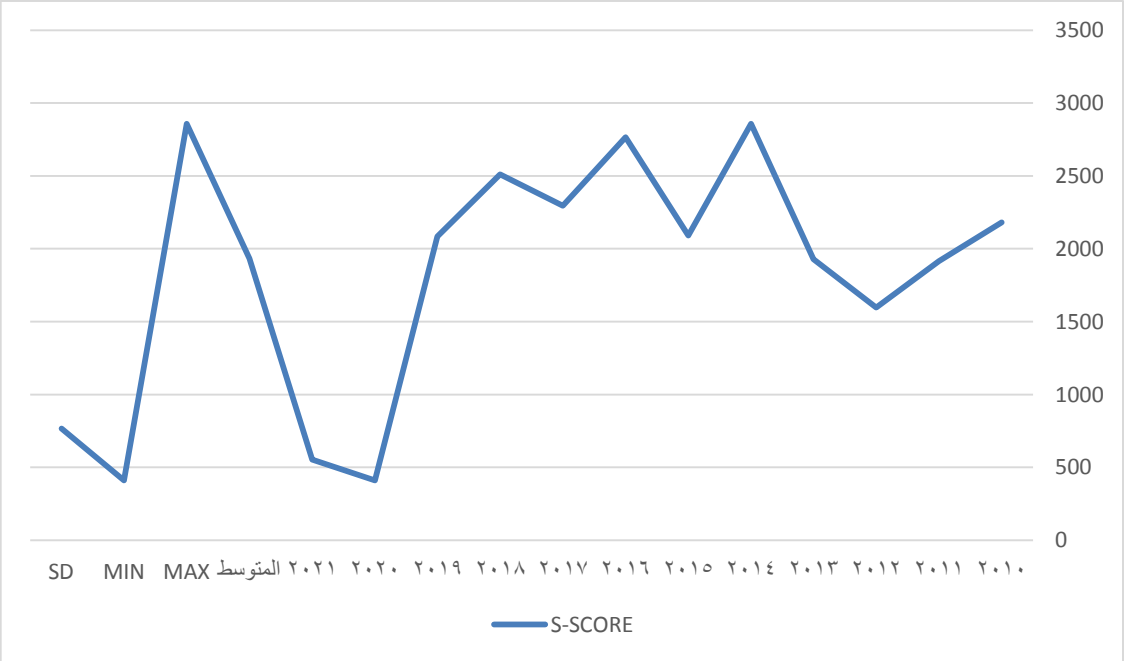

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (24 - 25)

6- مصرف الخليج التجاري

جدول (26) نموذج S-SCORE لمصرف الخليج التجاري

المؤشر / السنة	CA %	EAR %	CAR %	NPL %	CIR %	LAR %	S-SCORE %
2010	31.41	28.032	172.2	2.304	69.357	5.184	308.487
2011	45.345	41.244	210.7	1.998	35.925	7.808	343.047
2012	36.705	42.108	180.25	2.514	17.265	15.76	294.602
2013	57.57	46.668	273	4.32	16.335	12.336	410.229
2014	55.11	50.844	258.3	7.626	26.388	12.024	410.292
2015	55.485	47.58	260.75	6.678	53.382	13.832	437.707
2016	56.1	47.532	319.9	9.294	82.497	12.688	528.011
2017	74.505	63.744	436.1	15.252	124.434	11.644	725.679
2018	77.805	65.244	458.5	21.45	51.963	10.0316	684.993
2019	81.57	67.02	521.15	12.294	141.984	8.996	833.014
2020	87.945	72.156	423.5	14.652	44.166	8.628	606.881
2021	83.565	67.812	553	8.694	83.529	8.324	804.924

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية لمصارف عينة الدراسة ومخرجات برنامج Excel .

جدول (27) نتائج إحصائيات نموذج S-SCORE لمصرف الخليج التجاري

Statistics	Mean	Maximum	Minimum	Std.deviation
value	534.572	833.014	294.602	190.876

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (26) على وفق برنامج Excel .

نلاحظ من خلال الجدول (26-27) أن مصرف الخليج التجاري قادر على تحقيق الاستقرار المالي في المستقبل ، ويتمتع بمركزه مالي قوي جداً ولا يمتلك صعوبات مالية في المستقبل وذلك على وفق للإفصاح صندوق النقد الدولي 2000 المتعلق بنموذج BANKOMETRE إذ بلغت صيغة S- SCORE أكبر من حد معيار نموذج التقييم البالغة 70% ، إذ سجل المصرف أدنى صيغة S - SCORE في عام بلغت 2012 (294.602%) وهي ضمن الصيغة القانونية ، وكذلك سجل المصرف اعلى صيغة S-SCORE في عام 2019 بلغت (833.014%) وهي ضمن النسبة القانونية المقررة في النموذج ، فيما بلغت قيمة المتوسط الحسابي لنموذج S-SCORE للمصرف (534.572%)بانحراف معياري (190.876%) ، ويتبين مما سبق أن المصرف قادر على مواجهة الالتزامات دون التعرض لأي عسر أو فشل مالي في المدة القادمة إلا في حالة حدوث أزمة مالية كبيرة .

الشكل (14)

قيمة S-SCORE لمصرف الخليج التجاري

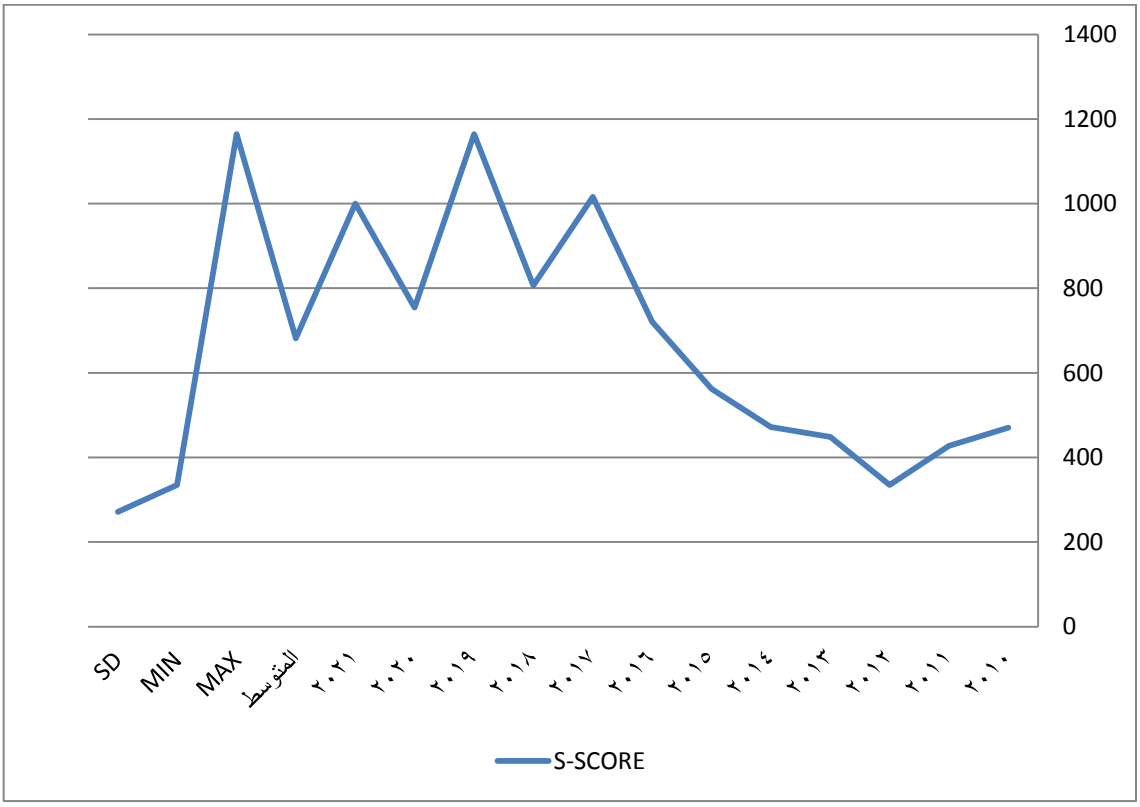

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (26 - 27)

7- مصرف الشرق الأوسط

جدول (28) نموذج S-SCORE لمصرف الشرق الأوسط

المؤشر / السنة	CA %	EAR %	CAR %	NPL %	CIR %	LAR %	S-SCORE %
2010	25.845	17.388	115.5	6.234	67.014	13.352	245.333
2011	33.675	24.768	171.5	4.698	35.046	28.052	297.739
2012	27.465	27.504	185.5	4.5	30.762	28.288	304.019
2013	48.435	31.428	257.25	4.29	38.373	14.132	393.908
2014	54.885	53.94	381.5	4.728	217.878	18.212	731.143
2015	55.545	49.224	364	5.922	160.98	13.42	649.091
2016	57.09	52.488	353.5	7.806	76.368	24.12	571.372
2017	48.645	40.656	465.5	8.856	28.764	39.136	631.557
2018	46.83	40.08	385.7	9.39	22.623	44.968	549.591
2019	56.97	48.72	388.5	9.444	27.681	39.52	570.835
2020	57.87	49.056	322	10.428	43.83	42.936	526.12
2021	58.515	49.656	273	10.5	107.46	38.912	538.043

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية لمصارف عينة الدراسة ومخرجات برنامج Excel .

جدول (29) نتائج إحصائيات نموذج S-SCORE لمصرف الشرق الأوسط

Statistics	Mean	Maximum	Minimum	Std.deviation
Value	500.729	731.143	245.333	154.650

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (28) على وفق برنامج Excel .

نلاحظ من خلال الجدول (28-29) أن مصرف الشرق الأوسط ذات أداء مالي جيد ويتمتع بمركزه مالي قوي جداً ولا يمتلك صعوبات مالية خلال المدة المدروسة وذلك وفق للإفصاح صندوق النقد الدولي 2000 المتعلق بنموذج BANKOMETRE إذ بلغت صيغة S-SCORE أكبر من حد معيار نموذج التقييم البالغة 70% ، إذ سجل المصرف أدنى قيمة S-SCORE في عام 2010 بلغت (245.333%) وهي ضمن النسبة القانونية المقررة في النموذج ، وكذلك سجل المصرف اعلى صيغة S-SCORE في عام 2014 بلغت **(731.143)** ، فيما بلغت قيمة المتوسط الحسابي لنموذج S-SCORE للمصرف **(500.729%)** بانحراف معياري (154.650%) ، ويتبين مما سبق أن المصرف قادر على مواجهة الالتزامات من دون التعرض لأي عسر أو فشل مالي في المدة القادمة إلا في حالة حدوث أزمة مالية كبيرة .

الشكل (15)

قيمة S-SCORE لمصرف الشرق الأوسط

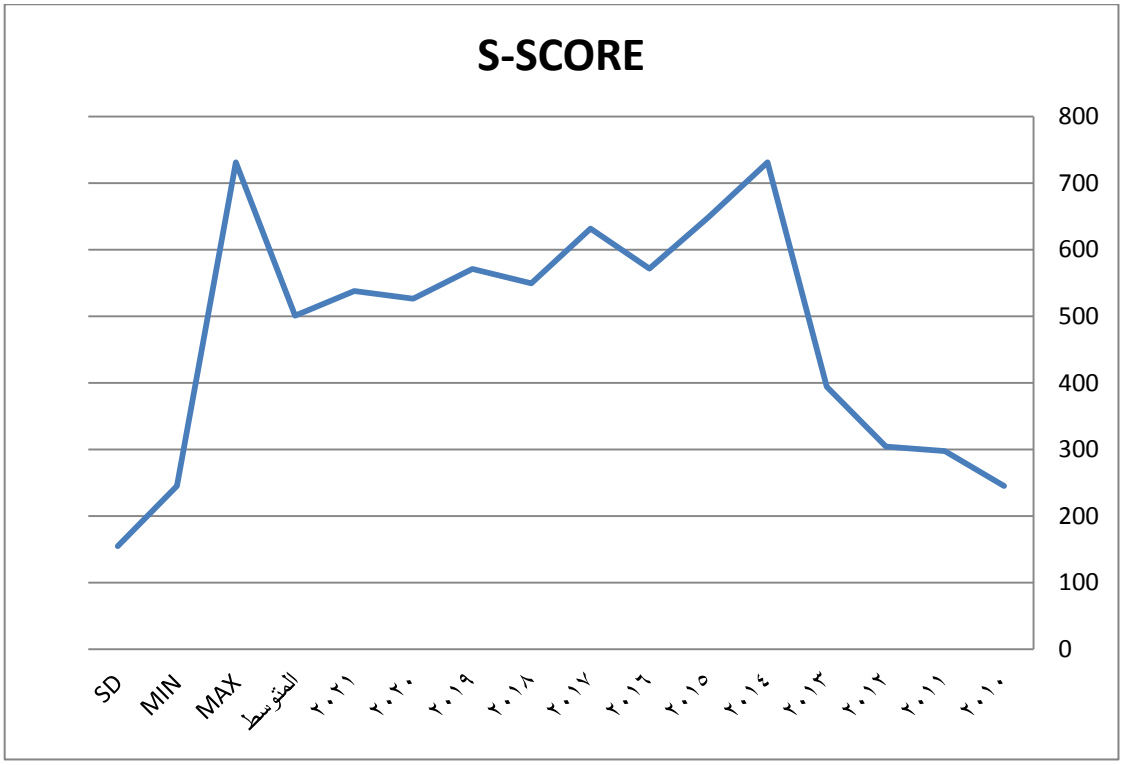

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (28 - 28)

8- مصرف الموصل للتنمية والاستثمار

جدول (30) نموذج S-SCORE لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار

المؤشر / السنة	CA %	EAR %	CAR %	NPL %	CIR %	LAR %	S-SCORE %
2010	40.32	41.532	227.5	1.41	12.426	13.864	337.052
2011	43.5	41.364	241.5	0.87	16.656	12.768	356.658
2012	64.05	56.424	420	0.396	9.429	17.104	567.403
2013	54.015	55.86	476	1.104	7.974	10.936	605.889
2014	87.03	90.624	521.5	1.08	123.837	18.972	843.043
2015	123.12	86.22	539	1.464	67.08	17.172	834.056
2016	92.355	77.736	497	1.332	35.643	16.808	720.874
2017	92.505	79.32	567	1.326	28.689	16.944	785.784
2018	92.43	77.832	486.5	7.938	72.603	10.832	748.135
2019	92.34	78.54	430.5	7.842	34.05	11.188	654.46
2020	95.295	81.384	437.5	11.556	89.007	8.98	723.722
2021	49.005	42.144	290.5	12.276	34.719	3.864	432.508

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية لمصارف عينة الدراسة ومخرجات برنامج Excel .

جدول (31) نتائج إحصائيات نموذج S-SCORE لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار

Statistics	Mean	Maximum	Minimum	Std.deviation
Value	634.132	843.043	337.052	177.54

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (30) على وفق برنامج Excel .

نلاحظ من خلال الجدول (30-31) أن مصرف الموصل للتنمية والاستثمار ذات أداء مالي جيد ، ويتمتع بمركزه مالي قوي جداً ولا يمتلك صعوبات مالية خلال المدة المدروسة وذلك وفق للإفصاح صندوق النقد الدولي المتعلق بنموذج BANKOMETRE إذ بلغت قيمة S-SCORE وهي أكبر من حد معيار نموذج التقييم البالغة 70% ، إذ سجل المصرف أدنى قيمة S–SCORE في عام 2010 بلغت (337.052%) وهي ضمن النسبة القانونية المقررة في النموذج ، وكذلك سجل المصرف اعلى قيمة S-SCORE في 2014 عام بلغت (843.043%) ، فيما بلغت قيمة المتوسط الحسابي لنموذج S-SCORE للمصرف (634.132%) بانحراف معياري (177.54%) ، ويتبين مما سبق أن المصرف قادر على مواجهة الالتزامات من دون التعرض لأي عسر أو فشل مالي في المدة القادمة إلا في حالة حدوث أزمة مالية كبيرة .

الشكل (16)

قيمة S-SCORE لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار

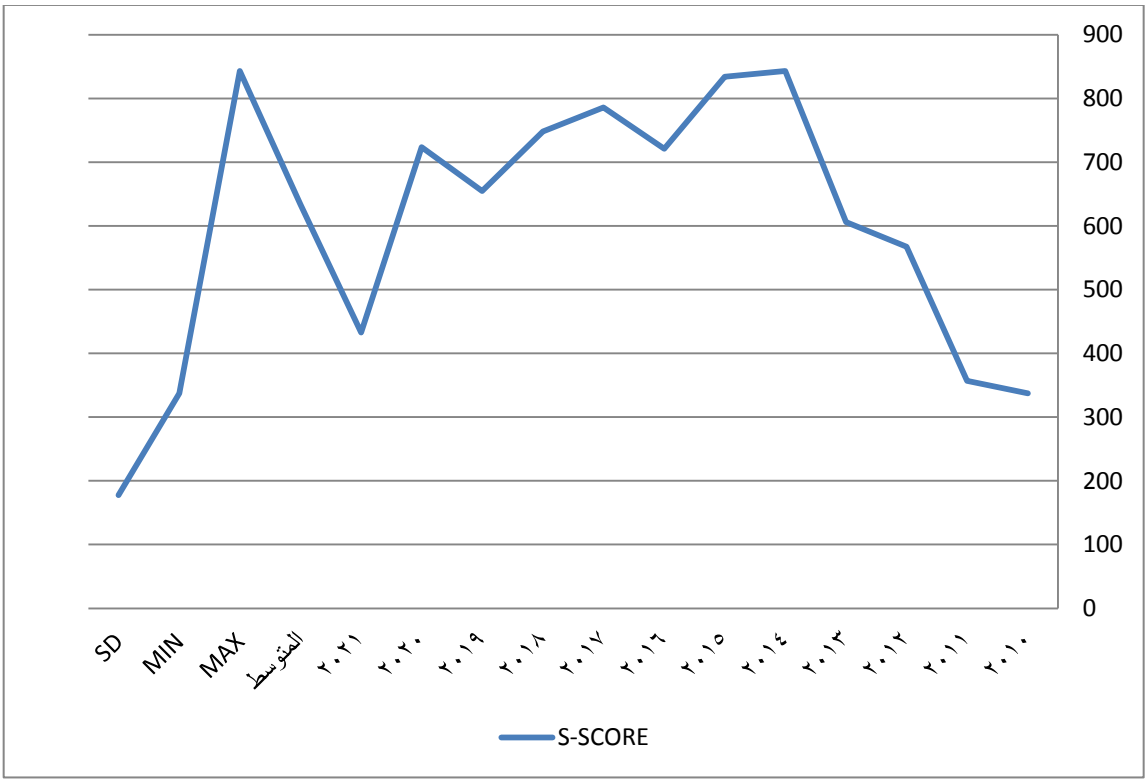

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (30 - 31)

9- مصرف بغداد

جدول (32) نموذج S-SCORE لمصرف بغداد

المؤشر / السنة	CA %	EAR %	CAR %	NPL %	CIR %	LAR %	S-SCORE %
2010	15.6	14.832	87.5	8.91	41.862	7.524	176.228
2011	19.335	19.14	129.5	12.85	33.267	6.656	220.748
2012	20.175	19.116	192.5	15.804	31.629	4.22	283.444
2013	21.24	19.8	206.5	9.684	29.736	4.718	291.678
2014	20.505	19.2	201.25	12.624	36.537	4.96	295.076
2015	24.195	20.784	224	7.632	90.882	6.084	373.577
2016	31.23	28.272	310.45	7.758	49.572	6.496	433.778
2017	34.395	30.48	361.55	12.486	124.065	5.34	568.316
2018	33.675	28.74	444.5	5.928	201.195	5.816	719.854
2019	33.105	28.98	224	6.012	94.8	5.28	392.177
2020	26.415	23.532	99.75	7.476	37.725	3.988	198.886
2021	24.345	24.084	118.125	8.142	20.982	31.596	227.274

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية لمصارف عينة الدراسة ومخرجات برنامج Excel .

جدول (33) نتائج إحصائيات نموذج S-SCORE لمصرف بغداد

Statistics	Mean	Maximum	Minimum	Std.deviation
Value	348.420	719.854	176.228	162.208

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (32) على وفق برنامج Excel.

نلاحظ من خلال الجدول (32-33) أن مصرف بغداد لديه قدره على تحمل المخاطر المالية وتحقيق الأرباح في المستقبل وذلك على وفق للإفصاح صندوق النقد الدولي 2000 المتعلق بنموذج BANKOMETRE إذ بلغت صيغة S-SCORE أكبر من حد معيار نموذج التقييم البالغة 70% ، إذ سجل المصرف أدنى قيمة S–SCORE في عام 2010 بلغت (176.228%) وهي ضمن النسبة القانونية المقررة في النموذج ، وكذلك سجل المصرف اعلى صيغة S-SCORE في عام 2018 بلغت (790.136%) وهي أيضا ضمن الصيغة القانونية ، فيما بلغت قيمة المتوسط الحسابي لنموذج S-SCORE للمصرف (348.420%) بانحراف معياري (162.208%) ، ويتبين مما سبق أن المصرف قادر على مواجهة الالتزامات دون التعرض لأي عسر أو فشل مالي في الفترة القادمة إلا في حالة حدوث أزمة مالية كبير

الشكل (17)

قيمة S-SCORE لمصرف بغداد

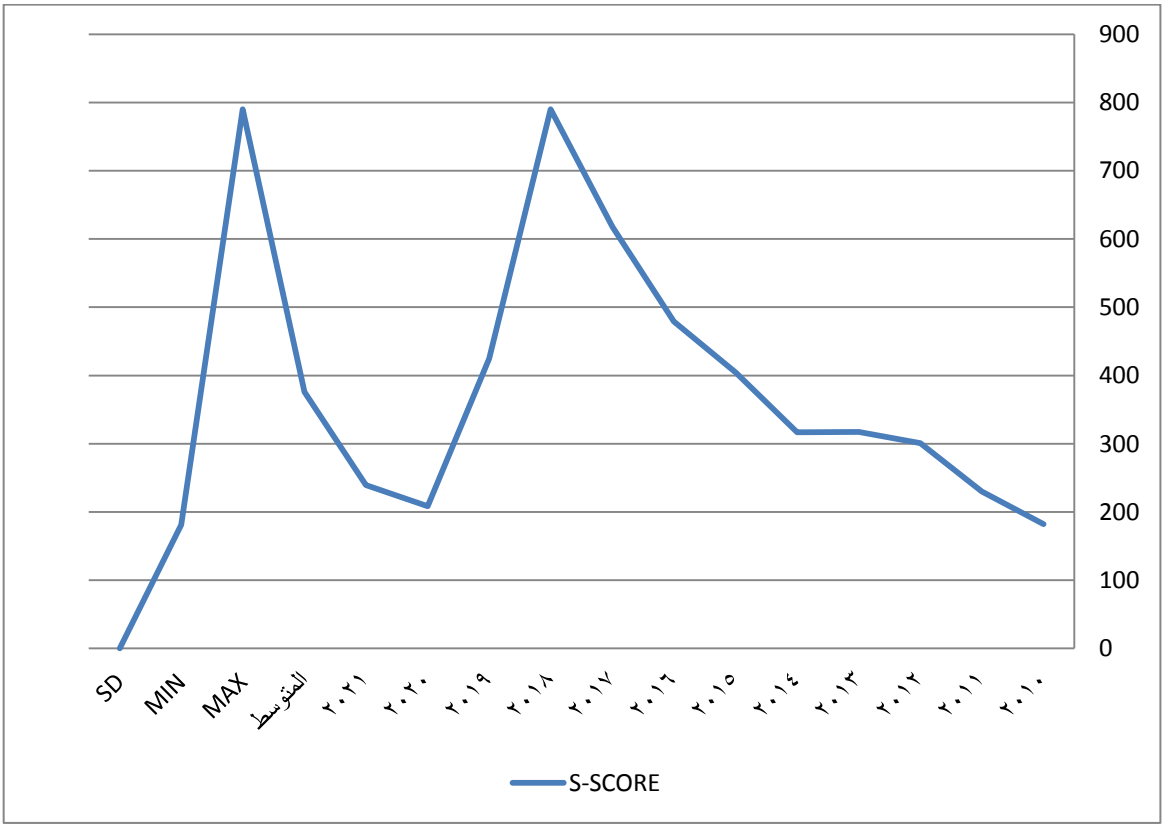

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (32 - 33)

10- مصرف سومر التجاري

جدول (34) نموذج S-SCORE لمصرف سومر التجاري

المؤشر / السنة	CA %	EAR %	CAR %	NPL %	CIR %	LAR %	S-SCORE %
2010	88.17	75.78	742.5	0.294	32.112	11.296	932.2
2011	89.22	75.66	497	0.444	91.404	9.592	989.82
2012	83.82	70.488	728	0.03	44.091	8.592	937.489
2013	90.435	75.888	647.5	0.024	80.907	11.06	906.782
2014	89.325	74.28	651	2.928	157.959	12.028	986.812
2015	101.565	85.584	759.5	0.804	57.783	11.32	1016.54
2016	106.62	91.128	850.5	0.066	48.402	11.308	1105.72
2017	96.12	82.272	920.5	0.084	77.073	9.004	1183.38
2018	91.575	78.648	1081.5	0.126	169.611	7.332	1429.26
2019	107.025	92.28	1158.5	0.132	121.194	7.808	1484.00
2020	112.56	94.692	598.5	0.984	160.23	4.876	970.50
2021	100.665	120	626.5	0.264	106.155	3.54	916.4

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية لمصارف عينة الدراسة ومخرجات برنامج Excel .

جدول (35) نتائج إحصائيات نموذج S-SCORE لمصرف سومر التجاري

Statistics	Mean	Maximum	Minimum	Std.deviation
value	1071.05	1484.00	906.78	197.12

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (34) على وفق برنامج Excel .

نلاحظ من خلال الجدول (34-35) أن مصرف سومر التجاري ذات أداء مالي جيد ، ويتمتع بمركزه مالي قوي جداً ولا يمتلك صعوبات مالية خلال المدة المدروسة وذلك وفق للإفصاح صندوق النقد الدولي المتعلق بنموذج BANKOMETRE إذ بلغت قيمة S-SCORE أكبر من حد معيار نموذج التقييم البالغة 70% ، وكذلك سجل المصرف أدنى قيمة S-SCORE في عام 2013 بلغت (906.78%) وهي ضمن النسبة القانونية المقررة في النموذج ، وكذلك سجل المصرف اعلى قيمة S-SCORE في عام 2019 بلغت (1484.00%) ، فيما بلغت قيمة المتوسط الحسابي لنموذج S-SCORE للمصرف (1071.05%) بانحراف معياري (197.12%) ويتبين مما سبق أن المصرف قادر على مواجهة الالتزامات من دون التعرض لأي عسر أو فشل مالي في المدة القادمة إلا في حالة حدوث أزمة مالية كبيرة .

الشكل (17)

قيمة S-SCORE لمصرف سومر التجاري

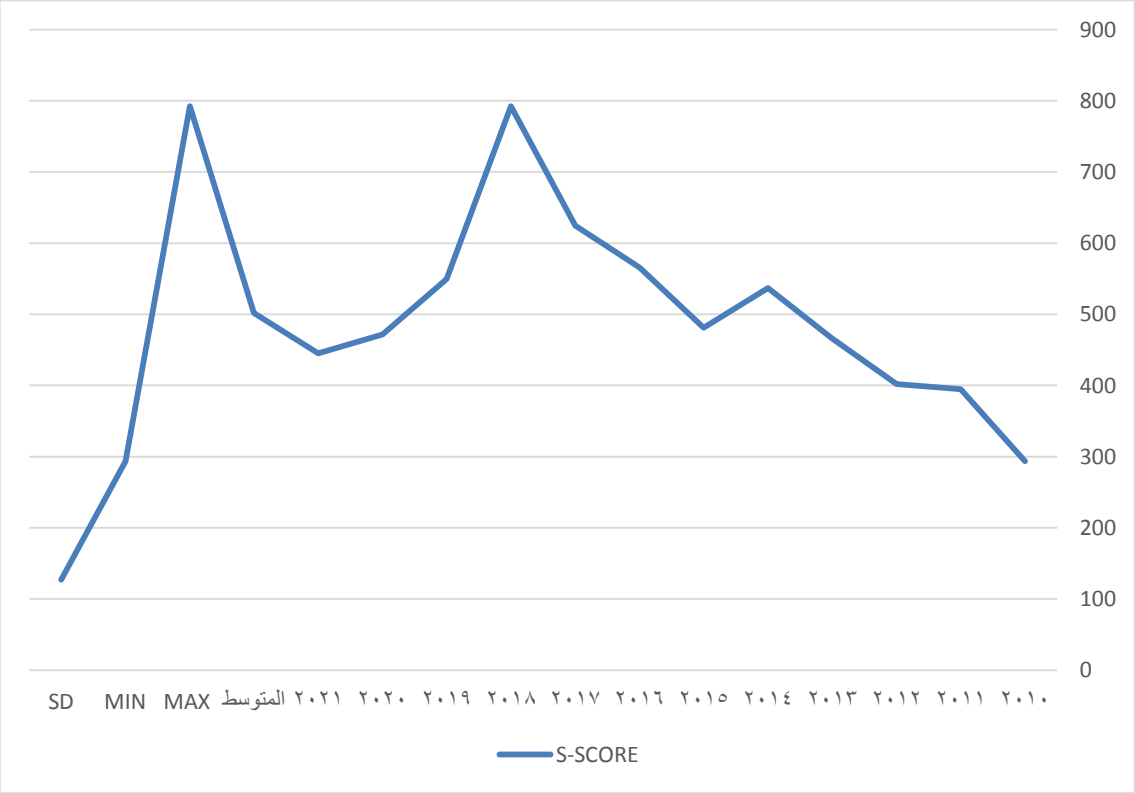

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (34 – 35)

ترتيب مصارف عينة الدراسة وفق المتوسط الحسابي لقيمة S-SCORE

نلاحظ من خلال نتائج قيمة المتوسط الحسابي لنموذج **S-SCORE** أن مصارف عينة الدراسة تأخذ الترتيب الآتي :

جدول (36)

ترتيب مصارف عينة الدراسة وفق المتوسط الحسابي لقيمة S-SCORE

الترتيب	المصرف	المتوسط %
1	مصرف الائتمان العراقي	1228.00
2	المصرف التجاري العراقي	1913.970
3	مصرف سومر التجاري	1071.05
4	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	634.132
5	المصرف الاهلي العراقي	543.172
6	مصرف الاستثمار العراقي	538.35
7	مصرف الخليج التجاري	534.572
8	مصرف الشرق الأوسط	500.72
9	مصرف بغداد	348.420
10	مصرف المتحد للاستثمار	341.123

نلاحظ من خلال الجدول (36) ان جميع مصارف عينة الدراسة تفوقت على النسبة المعيارية لنموذج التقييم البالغة 70% وبذلك فأنها ممتازة حسب نتيجة متوسط S-SCORE وهي توافق نتائج دراسات (محمد، 2017) و(نقرش، 2021) و(حمصي، 2021) . إذ ان تعكس أداءً قويًا لهذه المصارف، وتكون هذه المؤشرات إيجابية للمستثمرين والمساهمين ، ونظرًا لأن جميع المصارف تفوقت على النسبة المعيارية، يمكن أن يُفهم ذلك على أن لديها قوة مالية تمكنها من تجاوز التوقعات، وبناءً على النتائج، يمكن اعتبار هذه المصارف قادرة على تحقيق نمو مالي مستدام وإمكانية توسيع نشاطها وعملياتها في المستقبل .

الاستنتاجـات والتـوصيـات

الإستنتـاجـات :

1- وفقا للدراسة الحالية التي أجريت في تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة عينة الدراسة باستخدام نموذج Bankometer وفهم كيفية تطبيق النموذج وبما ان جميع البيانات التي تحسب على اساسها مؤشرات النموذج متوفرة ويمكننا استخراجها من القوائم المالية للمصارف العراقية الخاصة عينة الدراسة فيمكننا القول إن البيئة العراقية ملائمة لتطبيق هذا النموذج وعلية قبول فرضية الدراسة .

2- أظهرت نتائج تحليل لنسـبة رأس المال إلى إجمالي الموجودات (CA) أن جميع مصارف عينة الدراسة قد حققت نسبة تزيد كثيرا عن الحد الادنى لمعيار النموذج 4% مما ينتج عن ذلك القدرة لدى المصارف في تحمل المخاطر وتوفير التمويل اللازم للعمليات التجارية المختلفة.

3- أشارت نتائج التحليل المالي لنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات (EAR) أن جميع مصارف عينة الدارسة قد حققت نسبة تفوق الحد المعياري لنموذج التقييم 2% ما ينتج عن ذلك مدى تمكن مصارف عينة الدراسة من تمويل نشاطها باستخدام الأموال الخاصة بالمساهمين وليس الاقتراض.

4- ان جميع مصارف عينة الدراسة قد حققت نسبة كفاية رأس مال(CAR) تزيد كثيراً عن الحد الأدنى لمعيار نموذج التقييم 40% مما ينتج عن ذلك متانة المراكز المالية للمصارف وضمان استقرارها.

5- كانت نتائج التحليل المالي للمصارف عينة الدراسة هنالك انخفاضاً في المتوسط الحسابي لنسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (NPL) إذ سجلت معدلات أقل من حد معيار نموذج التقييم البالغ 15% ، وتشير هذه النسبة المنخفضة إلى قدرة المقترضين على تسديد الديون الخاصة بهم ، وبالتالي قدرة المصرف على تحمل المخاطر المرتبطة بالمحفظة الائتمانية ، باستثناء مصرف (الأهلي- الائتمان - بغداد).

6- اثبتت نتائج التحليل المالي للمصارف عينة الدراسة ارتفاعاً في المتوسط الحسابي لنسبة (CIR) وهذا يدل أن المصارف عينة الدراسة لم تتبع إدارة جيدة للمصاريف التشغيلية وتخصيص الموارد ، إذ سجل كل من مصرف الائتمان والخليج والشرق معدلات كبيرة تفوق حد معيار نموذج التقييم بشكل كبير ويشير ذلك أن هناك علاقة عكسية بين نسبة (CIR) والربحية تلك المصارف .

7- هنالك انخفاض في المتوسط الحسابي لنسبة (LAR) للمصارف عينة الدراسة إذسجلت معدلات أقل من حد معيار نموذج التقييم ، وهذا يبين أن المصارف عينة الدراسة كانت أكثر أماناً من حيث السيولة المصرفية .

8- إن جميع مصارف عينة الدراسة قد سجلت قيمة S-SCORE تزيد كثيراً عن الحد الأعلى لمعيار نموذج التقييم 70% توافقت مع نتائج دراسات (محمد، 2017) و(نقرش، 2021)، وهي في وضعية مالية سليمة ومستقرة ماليا في المستقبل إلا في حالة حدوث أزمة مالية كبيرة .

التـوصيـات :

1- يفضل الباحث ان يستخدم البنك المركزي العراقي نموذج Bankometer في رقابته على اداء المصارف على اعتباره نموذج يستخدم لغرضين هما تقييم الأداء المالي الحالي والمستقبلي للمصارف والقدرة النموذج على اكتشاف مواطن الخلل والضعف في الوقت المناسب قبل تفاقمها.

2- على مصارف عينة الدراسة المنافسة فيما بينها من اجل أعطاء نتائج متقدمة من حيث الأداء من خلال منح المصارف ذات الأداء الجيد تسهيلات مصرفية فيما يخص تخفيض حجم متطلبات الاحتياطي القانوني أو غيرها من التسهيلات ، اذ من شان ذلك زيادة قدرة المصارف العراقية على تمويل عمليات التنمية والمنافسة مع المصارف الاجنبية مما ينعكس ايجاباً على الاقتصاد الوطني .

3- على المصارف العراقية عينة الدراسة الاحتفاظ بنسبة كفاية راس المال (CAR) المعتمدة عالميا دون التضخيم الكبير فيها وهذا غير ضروري ويؤثر سلبا في ربحية مصارف عينة الدراسة .

4- على إدارات المصارف العراقية عينة الدراسة باليقظة الكافية والسيطرة على القروض المتعثرة في حدود معقولة من خلال استخدام بعض الاجراءات المناسبة مثل تحسين آليات من القروض وتقييم العملاء بدقة .

5- على إدارات المصارف العراقية عينة الدراسة وضع استراتيجيات وأنظمة للحد من العمليات والإجراءات التي تؤدي إلى مصاريف تشغيلية زائدة ومن اجل تقليل المصاريف التشغيلية يجب اتباع بعض الاستراتيجيات المناسبة مثل اجراء التقييم الدوري للمصاريف وإدارة المخاطر وتحسين عملية التسوية وإتباع مبادئ التوفير في استهلاك الموارد .

6- يجب على مصارف عينة الدراسة التي تمتلك مركز مالي قوي جداً ان تحافظ على مستوى الأداء لضمان استقرارها وقدرتها على تقديم الخدمات المالية بنجاح لعملاها .

الـمـصادر

اولاً : المـصادر العـربية

القرآن الكريم

أ- التقارير

1- التقارير السنوية لمصرف الأهلي للمدة (2010 - 2021) .

2- التقارير السنوية لمصرف المتحد للاستثمار للمدة (2010 - 2021) .

3- التقارير السنوية لمصرف الاستثمار العراقي للمدة (2010 - 2021) .

4- التقارير السنوية لمصرف الأثمان العراقي للمدة (2010 - 2021) .

5- لتقارير السنوية لمصرف التجاري العراقي للمدة (2010 - 2021) .

6- التقارير السنوية لمصرف الخليج التجاري للمدة (2010 - 2021) .

7- التقارير السنوية لمصرف الشرق الأوسط للمدة (2010 - 2021) .

8- التقارير السنوية لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار للمدة (2010 - 2021) .

9- التقارير السنوية لمصرف بغداد للمدة (2010 - 2021) .

10- التقارير السنوية لمصرف سومر التجاري للمدة (2010 - 2021) .

ب- الرسـائل والاطـاريح الجامـعية

1- احمد ، نعيمة علي محمد ، (2018) ، دور استخدام بطاقة الأداء المتوازن في تقييم أداء المصارف الإسلامية بالمملكة العربية السعودية ، رسالة الماجستير في الدراسات المصرفية ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، السودان .

2- العطار، زينب عبد العزيز عبدا لله ، (2020) ، استخدام نموذج PATROL لتقييم أداء عينة من المصارف الخاصة في العراق للمدة (2011 - 2018) ، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، العراق .

3- حسيبة ، هدوق ، (2018) ، كفاءة أنظمة الإنذار المستخدمة في البنوك التجارية الجزائرية في التنبؤ بالأزمات المصرفية - دراسة مقارنة بين الأنظمة الجزائرية والأنظمة العالمية ،

أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص علوم اقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير ،جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، الجزائر .

4- حمصي ، ايلي إبراهيم ، (2022) ، أثر جائحة كورونا في الأداء المالي والسلامة المالية للمصارف التقليدية السورية الخاصة باستخدام نموذج (Bankometer) ، مشروع اعداد لنيل درجة الإجازة في علوم الإدارة المالية والمصرفية ، المعهد العالي لإدارة الأعمال اختصاص مالية ومصارف ، الجمهورية العربية السورية .

5- نقرش ، محمد ، (2021) ، استخدام نموذج BankoMeter لتقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية في سوريا ، رسالة الماجستير في إدارة الأعمال اختصاص مصارف الإسلامية ، المعهد العالي لإدارة الأعمال اختصاص مالية ومصارف ، الجمهورية العربية السورية .

6- دلول ، كارلا ، (2022) ، تطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي في المصارف التقليدية والشركات الصناعية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، رسالة ماجستير في الادارة التنفيذية اختصاص مالية و مصارف ، المعهد العالي لإدارة الأعمال ، الجمهورية العربية السورية .

ج- البحـوث والـدوريـات

1- البطاط ، منتظر فاصل ، الحميدي ، تحرير صلاح ، (2017) ، تقييم أداء سوق العراق للأوراق المالية ومقارنته مع بعض الاسواق المالية العربية للمدة 2003- 2013 ، بحث مستل من رسالة ماجستير ، مجلة العلوم الاقتصادية ، مجلد 12، العدد 46 .

2- الامام ، صلاح الدين محمد امين و الشمري ، صادق راشد ، (2011) ، تفعيل أنظمة الرقابة المصرفية وتطويرها وفق المعايير الدولية نظام CRAFTE نموذجاً ، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة الرابعة والثلاثون - العدد 90 .

2- العشماوي ، محمد عبد الفاتح ، احمد ، محمد عبد المقصود كاشف ، ساره يوسف ، (2022) ، دور مؤشرات CAMELS في تقييم الأداء المصارف - دراسة حالة على البنك الأهلي المصري ، المجلة العلمية للبحوث التجارية ، العدد الاول .

3- سعودي ، عبد الصمد ، سعودي ، بلقاسم ، (2017) ، دور مؤشرات الحيطة والحذر الجزئية في الحد من مخاطر الازمات المصرفية الناتجة عن تحرير المالي – دراسة تطبيقية بالمحاكاة على البنك الوطني الجزائري BNA ،مجلة دفاتر اقتصادية ، العدد 15 .

4- مسجت ، فايزة حسن ، (2019) ، تقييم الأداء المالي في المصارف التجارية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية (دراسة مقارنة مصارف بغداد والخليج التجاري للمدة (2014-2018) ، مجلة الاقتصادي الخليج ، العدد 24 .

5- محمد ، مرابط ، (2021) ، فعالية نماذج التنقيط في التنبؤ بالتعثر المالي في المصارف الإسلامية - دراسة تطبيقية لعينة من المصارف الإسلامية العربية ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية ، المجلد 8 ، العدد الاول .

6- محمد ، جاسم محمد ، (2017) ، حجم النشاط المصرفي وأثره في حجم التداول الكلي - دراسة تحليلية في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من 2010 ولغاية 2014 ، مجلة الادارة والاقتصاد جامعة البصرة ، المجلد 9 ، العدد 19 .

ثـانيا : المصـادر الاجـنبية

A- Book

1. Aguinis, H. (2019). Performance Management For Dummies: John Wiley and Sons, Inc. New Jersey.
2. Atrill, P. (2020). Financial management for decision makers. 5th Edoiition. Prentice Hall. New Jersey.
3. Bandyopadhyay, A. (2022). Basic Statistics for Risk Management in Banks and Financial Institutions. 1th edition. Oxford University Press. India.
4. Baria, B. P. (2023). The Economics of Financial Services in Emerging Markets. 1th . Routledge. New York.

5. Barney, J. B. and Hesterly, W. S. (2019). Strategic Management and Competitive Advantage concepts and cases. 6th Edition. Pearson Education, Inc. USA.
6. Bessis, J. (2015). Risk Management in Banking. 4th edition. TJ International Ltd, Padstow, Cornwall.j UK.
7. Casu, B. Claudia, G. and Philip, M. (2022). Introduction to Banking.3th Edition. Pearson Education Limited. London.
8. Horngren, C. T. Datar, S. M. and Rajan, M. V. (2015). Cost Accounting A Managerial Emphasis. 15th edition. Courier Kendallville. USA.
9. Islam, M. S. Hassan, A. and Al-Maghaireh, A. I. (2023). Islamic financial markets and institutions. 1th edition.apex covantage, llc. USA.
10. Khan, M. F. and Porzio, M. (2010). Islamic Banking and Finance.1th Edition. Edward Elgar Publishing, Inc.USA.
11. Mishkin , Frederic S. , (2022) , The Economics Of Money Banking And Financial Markets. 13th Edition. Pearson Education Limited.UK.
12. Mishkin, Frederic S.& Eakins, Stanley G. "Financial Markets and Institutions" 7 th ed, Prentice Hall Pearson Education, Inc,2012.
13. Moenjak,T.(2014)). Central Banking Theory and Practice in Sustaining Monetary and Financial Stability. 1th. edition COS Print Pte Ltd. Singapore.
14. Nelson, D. L. and Quick, J. C. (2015). Orgb Organizational Behavior. Student Edition .Cengage Learning. Inc. Texas,USA.
15. Rose, P.S. and Hudging, S. C.(2015). Bank Management & Financial Services. 9th Edition. McGraw-Hill.
16. Ross, S. A. Westerfield, R. W. and Jordan, B. D.(2023). Fundamentals of Corporate Finance. 10th Edition. McGraw-Hill. New York.

17. Saunders, A. and Marcia, M. C.(2012). Financial markets and institutions. 5th Edition. The McGraw-Hill/Irwin.
18. Welc, J. (2022). Evaluating Corporate Financial Performance Tools and Applications.1th Edition. Springer Nature. Switzerland.

B- Doctor dissertations and master thesis:

1. Abdi, D. (2010).Financial Performance Evaluation, A case study of Awash International Bank, Doctoral dissertation, Mekelle University. Diss. Mekelle University
2. Abebe, T. (2014).Determinants of Financial Performance: An Empirical Study on Ethiopian Commercial Banks. (Master's Thesis in Accounting and Finance). Jimma University.
3. Babar, Haseeb, Zaman, Camels rating system for banking industry in Pakistan , does Camels system provide similar rating as Pacra system in assessing the performance of banks in Pakistan?, master thesis, Umea School of business, Sweden,2011
4. Chimkono, E. E. (2016).Effect of Micro and Macro-Economic Factors in Financial Performance of Commercial Banks in Malawi. A Thesis Submitted in Partial Fulfillment of the Degree of Doctor of Philosophy in Business Administration (Finance) in the Jomo Kenyatta University of Agriculture and Technology.
5. Karkoulian,S. K. (2020). Performance Appraisal in Higher Education. thesis Submitted for the degree of Doctor of Education at the University of Leicester.
6. Kiplangat ,Kurgat, David,(2017)Financial Innovations on Financial
7. Ndung'u, A. W. (2014). The impact of Financial Risk Management on finayncial affairs Performance of oil companies in Kenyan Masters of Business administration. University of Nairobi.

8. Salah, A. (2020).The Use of CAMELS Model to Evaluate Banks - Case Study of Several Commercial Banks in Algeria. the Master's Degree in Finance and banks. University of Mohamed Boudiaf M'sila. Department of Financial Sciences and Accounting.

C- Periodicals:

1. Adebayo, O., David, A . O., and Samuel, O . O. (2011). Liquidity Management and Commercial Banks' Profitability in Nigeria. Research Journal of Finance and Accounting, 2(7/8): 24-38.
2. Africa, L. A. (2019).Determination of Bankometer and RGEC Models to Predict Financial Distress on Sharia Banks in Indonesia. ICBLP 2019, February 13-14, Sidoarjo, Indonesia.
3. Ahna, S. Denis, D. J. and Denisb, D. K. (2006).Leverage and investment in diversified firms. Journal of Financial Economics 317–337.
4. AL-Ardaha, M. and Al-Okdeha, S K. (2021).The effect of liquidity risk on the performance of banks: Evidence from Jordan. Applied Science Private University, Jordan.
5. Al-Eitan, G. N. and Khalid, T. O. (2019). Credit risk and financial performance Jordanian Commercial Banks Dashboard data analysis. Al Albayt University. Volume 23, Issue5.
6. Al-Hawari, M. and Ward, T. (2006).The effect of automated service quality on Australian banks' financial performance and the mediating role of customer satisfaction, Vol. 24 Iss 2 pp. 127 - 147.
7. Ally, Z. (2013).Comparative Analysis of Financial Performance of Commercial Banks in Tanzania. Research Journal of Finance and Accounting. Mohanlal Sukhadia University.
8. Almajali, A. Y. Alamro, S. A. and Al-Soub, Y. Z. (2012).Factors Affecting the Financial Performance of Jordanian Insurance

Companies Listed at Amman Stock Exchange. Journal of Management Research. ISSN 1941-899X Vol. 4, No. 2.

9. Alrikabi, A. M. (2023).Evaluation of Financial Performance Indicators and Their Impact on the Solvency of the Iraqi General Insurance Company for the Period (2016-2020),Journal of Economics, Finance and Management Studies.

10. Al-Rubaie, H. K. and Al-Suhrawardy, H. M.(2023).The impact of the PATROL model indicators on the performance of a sample of conventional banks in Iraq For the period (2012- 2021).Published/ publié in Res Militaris (resmilitaris.net), vol.13, n°2

11. Al-Shaghdari, F. Hakami, T. A. Bardai, B. and Saleh, A. O.(2023).Investigating the Parameters Influencing Islamic Banks Financial Performance: Evidence from Five Southeast Asian Countries. Proceedings of The International Conference on Business and Technology.

12. Anthony, P. Behnoee, B. Hassanpour, M. and Dragan, P. (2019).Financial Performance Evaluation Of Seven Indian Chemical Companies, Vol. 2, *Issue 2, 2019*.

13. Athanasoglou, P. P. Brissimis, S. N. and Delis, M. D. (2005). Bank-Specific, Industry- Specific and Macroeconomic Determinants of Bank Profitability", Bank of Greece Working, June, No.25.

14. Awwad, B. (2023).Capital Adequacy and Profitability Indicators: An Empirical Study on Palestinian Banks. College of Business and Economics, Department of Computerized Banking and Financial Science, PalestineSpringer Nature Switzerland.

15. Balasundaram, N. Balaputhiran, S. and Priya, K. (2012). Evaluating The Financial soundness of Selected Commercial Banks

in SRI Lanka : AN Application of Bankometer model. VOLUME NO. 3 (2012), ISSUE NO. 11 (NOVEMBER).

16. Ball, M. L. (2011). Money, Banking, and Financial Markets. 2th. Edition. Worth Publishers. USA.

17. Bella, F. and Radianto, W. (2021).Bankruptcy Prediction of the Banking Sector Using Bankometer: Comparative Study Based On Company Size. upces in Econmics, Business and Management Research; solune 175 Proceedings of the 2nd International Conference on Business and Management of Technology .

18. Bella, F. and Radianto, W. E. (2020). Bankruptcy Prediction of the Banking Sector Using Bankometer: Comparative Study Based On Company Size. Advances in Economics, Business and Management Research, volume 175.

19. Bolat, A. (2017).Evaluating the current financial state of banking sector in Kazakhstan using Altman's Model, Bankometer Model. Revista ESPACIO. Vol, 38 (Nº 48),Page 4.

20. Chandwani, C. and Japee, J. (2022). Solvency Risk of Selected Public and Private Sector Banks of India. International Journal of humanities, Law and Social Science Published biannually by New Archaeological & Genological Society Kanpur India. Vol. IX, Issue I No.6.

21. Chatsios, A. (2017).Financial Performance Analysis of Banks: Empirical Analysis with evidence from the US Banking Sector. A thesis submitted for the degree of Master of Science (MSc) in Banking & Finance. international hellenic university.

22. Chauhan, P. and Kumar, S. (2019). Analysis of Scheduled Commercial banks: Bankometer Model. International Journal of 360 Management Review, Vol. 07, Issue 01, ISSN: 2320-7132.

23. Cheng, M., & Qu, Y. (2020). Does bank FinTech reduce credit risk? Evidence from China. Pacific-Basin Finance Journal, 63: 1-71.

24. Davis, E. P. and Obasi, U. (2009). The Effectiveness of Banking Supervision. Working Paper No. 09-27. Brunel University West London Department of Economics and Finance.

25. Dawson, S. R. (2010).Financial efficiency in schools. This research report was written before the new UK Government took office on 11 May.

26. DeYoung, R. and Rice, T. (2003).Noninterest Income and Financial Performance at U.S. Commercial Banks. Emerging Issues Series Supervision and Regulation Department Federal Reserve Bank of Chicago.

27. Eakins, S. G. and Mishkin, F. S. (2012).Financial Markets and Institutions. 7th. Edition. Pearson Education, Inc. USA.

28. Erari, A. Salim, U. Idrus, M. S. and Djumahir. (2013). Financial Performance Analysis of PT. Bank Papua: Application of Cael, Z-Score and Bankometer. Journal of Business and Management (IOSR-JBM) e-ISSN: 2278-487X. Volume 7, Issue 5 . PP 08-16.

29. Eren, O. and Mehmet, U. (2021). analysis of the financial stability of the turkish banking sector in the covid-19 process: the Bankometer method.Kapadokya Üniversitesi Yayınları: 38 ISBN: 978-605.

30. Fazrian, W. and Situngkir, T. L. (2023).Pengaruh Return on Equity, dan Debt to Equity Ratio terhadap Nilai Perusahaan pada Perusahaan Sub Sektor Farmasi yang Terdaftar di BEI pada Masa Pandemi Covid 19.Jurnal Ekonomi, Keuangan & Bisnis Syariah.

31. Gangi, F. Mustilli, M. Varrone, N. and Daniele, L. M. (2018). Corporate Social Responsibility and Banks' Financial Performance.

International Business Research; Vol. 11, ISSN 1913-9004 E-ISSN 1913-9012.

32. Georgantopoulos, A. G. and Tsamis, A.D. (2013).Assessing the Efficiency of Commercial Banks in Greece during the Financial Crisis: A Linear Approach in Conjunction with Financial Analysis. Journal of Money, Investment and Banking ISSN 1450-288X Issue 28 September. Panteion University.

33. Jearah, N. S. Odeh, A. A. Dehash, Q. D. and Ibrahim, Z. H. (2029).Evaluating Banking Performance by Using the CAMELS Evaluation Systemin Iraqi Barks . Multicultural Education ISSN: 10683844 Volume 6, Issue 3.

34. Jothr, O. A. Hameed, A. A. and Mohaisen, H. A. (2021). CAMELS Model and its Impact on the Evaluation of Banking Performance a literature review. Journal of Management and Economics. Mustansiriya University . Issue No. 129 / September / 0202 Pages: 34.

35. Kakani, R. K. Saha, B. and Reddy, V. N. (2001). Determinants of Financial Performance of Indian Corporate Sector in the Post-Liberalization Era: An Exploratory Study. NSE Research Initiative Paper, No. 5.

36. Karadas, H. A. (2022).Structure and Stability of the Kazakhstan BBankin System. Journal of Social and Economic Research Kabul/Accepted: 09.05 E-ISSN: 2147-7833.

37. Karkoulian, S. K. (2002). Performance Appraisal in Higher Education thesis Submitted for the degree of Doctor of Education at the University of Leicester.

38. Khan, K. S. (2019).Financial Distress Prediction in Islamic Banking Sector from ‘Bankometer Model.

39. Klaassen, P. (2015). Analyzing bank performance – linking RoE, RoA and RAROC: U.S. commercial banks 1992–2014.EY Global Financial Services Institute July 2015 | Volume 3 – Issue 2

40. Laila, N. (2020).Financial Distress Prediction Using Bankometer Model on Islamic and Conventional Banks: Evidence from Indonesia. Journal of Economics and Management 11 (S1): 169-181

41. Landjang, I. S and Tumiwa, J. (2017). Financial soundness evaluation of selected commercial banks in Indonesia: an application of Bankometer model. journal of asean Studies on Maritime Issues Vol. 3 No. 5 November.

42. Ligori, A. Khan, A. and Khan, S. A. (2019).Comparative Financial Performance and Financial Soundness of Banks in Bhutan: Application of DuPont and Bankometer Models. International Journal of Psychosocial Rehabilitation, Vol. 23, Issue 01, 2019 ISSN: 1475-7192.

43. Limbong, N. D. Kristiana, D. R. and Hatta, A. J. (2022). potensi financial distress pada bank umum berbasis . RGEC. JIMAT (Jurnal Ilmiah Mahasiswa Akuntansi) Universitas Pendidikan Ganesha, Vol : 13 No : 03 .

44. Mbuya, J.C.(2009). Risk Management Strategy. 1th. Edition.Bhubezi Printers Published.South Africa.

45. Moenjak,T.(2014)). Central Banking Theory and Practice in

46. Mousa,T. (2017).Performance Evaluation of the Jordanian Commercial Banks Based on Bankometer Parameters. International Journal of Economics and Finance. Vol. 9, No. 12.

47. Moyal, S. and lyenger, V. (2016). Performance appraisal in banks: a study. Journal of Human resources management and Organisation Behavior.Volme 3,lssue 1.

48. Mukumbi, M. C. Eugine, K. W. and Jinghong, S. (2020).Effect ofCapital Structure on the Financial Performance of Non-Financial Firms Quoted at the Nairobi Securities Exchange. International Journal of Science and Business. Volume: 4, Issue: 4 Page: 165-179

49. Muraina, S. A. (2018). Determinants of Listed Deposit Money Banks' Profitability in Nigeria. International Journal of Finance and Banking Research. Print. ISSN: 2472-2278 Online.

50. Nurdyanzah, M. Junaidi, J. and Sultan, S. (2024).The Role of Islamic Banks' Financial Performance on Corporate Social Responsibility (CSR).Jurnal Ekonomi Syariah Indonesia Vol. XI1I No. 1, Maret 2023 ISSN 2089-3566 (Print), 2503-1872 (Online).

51. Omar , Habimana & Mugaba ,Alphonse Ngabonziza " Camels Model Analysis and Financial Performance in Rwanda "The International Journal of business & Management , ISSN(2321-8916) 2016

52. Ongore, V. O. and Kusa, G. B. (2013). Determinants of Financial Performance of Commercial Banks in Kenya. International Journal of Economics and Financial Issues Vol. 3, No. 1, pp.237-252 ISSN: 2146-4138.

53. Onyema, J. Okey, N. Precious, O. and Amadi, S. (2018).Evaluation of financial soundness of selected commercial banks in Nigeria: An application of Bankometer S-score model.J Fin. Volume 2 Issue 4.

54. Ouma, M. O. and Kirori, G. N. (2019).Evaluating the Financial Soundness of Small and Medium-Sized Commercial Banks in Kenya: An Application of the Bankometer Model. International Journal of Economics and Finance; Vol. 11. ISSN 1916-971.

55. Prasetiono, R. K. (2020). Pengaruh Size ,NPL, EQUITY to Asset Ratio ,LDR, GWM, Labor Productivity Dan Market Concentration

Terhadap Kinerja Bank (Studi pada Bank Umum Konvensional yang Terdaftar di BEI Tahun (2014-2018) . Jurnal Studi Manajemen Organisasi Vol 17 .

56. Rahman, M. Z. (2017). Financial Soundness Evaluation of Selected Commercial Banks in Bangladesh: An Application of Bankometer Model. Research Journal of Finance and Accounting. Paper Online Vol.8, No.2, 201.

57. Ravi, V.(2008). Advances in Banking Technology and Management. 1th . Edition. Yurchak Printing Inc. USA

58. Rifansa, M. B. and Pulungan, N. F (2022). The Effect of Capital Adequacy Ratio (CAR), Non-Performing Loan (NPL), Net Interest Margin (NIM), Loan to Deposit Ratio (LDR) and Operational Costs and Operational Revenue (BOPO) On Return on Assets (ROA) in Bank IV Indonesia. Budapest International Research and Critics Institute-Journal (BIRCI-Journal) Volume 5, No 2, Page: 15723-15737 e-ISSN: 2615-3076 (Online), p-ISSN: 2615-1715 (Print).

59. Rocha, R. and Hinz, R. (2008). Risk - Based Supervision of Pension Funds Emerging Practices and Challenges. 1th. Edition.USA.

60. Roman, Angela &Sargu, Alina Camelia,(2013)" Analysing the Financial Soundnessof the Commercial Banks in Romania: An Approach Based on the Camels Framework" aFaculty of Economics and Business Administration, University of Iasi, Romania.

61. Saddam, S. Z. Jaafar, M. N Muhamat, A. A. and Ahmad, I. (2022). Factor's affecting Financial stability of Islamic Banks using BankoMeter model: evidence from Malaysia. Journal of Entrepreneurship, Business and Economics ISSN 2345-4695 .

62. Sahajwala, R., & Bergh, P.V.D. (2000). Supervisory Risk Assessment and Early Warning System. In: Bank for International settlements, Basel Committee on banking supervision, Basel, Bank for International settlements: working Paper, 1 – 45.

63. Sakarya, Ş. and Karakas, F. (2021). Türkiye'de Bankacılık Sektörünün Financial Performansının Camels ve Bankometer Yöntemleriyle İncelenmesi.International Journal of Business, Economics and Management. ISSN: 2458-8978 E-ISSN : 2458-8978 Yıl Year : 6 Cilt Volume: 5.

64. Saputri, H. A. and Krisnawati, A. (2020). Comparative Analysis of Modified Altman Z-Score, Springate, Zmijewski, Bankometer, Grover, and RGEC Models for Financial Distress Prediction. International Journal of Multicultural and Multireligious Understanding. Volume 7, Issue 4. Pages: 260-278.

65. Sarker, Abdul Awwal,(2008)CAMELS Rating System in the Context of Islamic Banking: A Proposed ‗S' for Shariah Framework , Internal and Islamic Economics Division at Research Department of Bangladesh Bank.

66. Shakbutova, A. and Shopasheva, A. (2020).Central Asian Economic Review. 2020;(3):175-188. (In Russ.)Views: 3.

67. Stankevičienė, J. and Mencaitė, E. (2012).The evaluation of bank performance using a multicriteria decision making model: a case study on Lithuanian commercial banks, Technological and economic development of economy, Vol. 18, No. 1.

68. Sturesson, H. (2017).Financial leverage The impact on Swedish companies' financial performance. Bachelor Thesis.Linnæus University Sweden.

69. Susilo, D. E. Chandrarin, G. and Triatmanto, B. (2019).The Importance of Corporate Social Responsibility and Financial

Performance for the Value of Banking Companies in Indonesia. International Journal of Economics and Business Administration Volume XXI, Issue 2.pp. 231 238.

Sustaining Monetary and Financial Stability. 1th. edition COS Print Pte Ltd. Singapore.

70. Tailab, K. M. (2020). Using Importance-Performance Matrix Analysis to Evaluate the Financial Performance of American Banks During the Financial Crisis. Lincoln University, 401 15th Street, Oakland, CA 94612, USA.

71. Torre, M. L. and Vento. G. A. (2006).Microfinance. 1th. Edition. Antony Rowe Ltd,Britain.

72. Tripathi, D. Meghani, K. and Mahajan, S. (2014). Financial Performance Of Axis Bank And Kotak Mahindra Bank In The Post Reform Era: Analysis On CAMEL Model. International Journal of Business Quantitative Economics and Applied Management Research ISSN : 2349-5677 Volume 1 , Issue 2.

73. Widiastuty, T. (2018). Penilaian GCG DAN Size Serta Pengaruhnya Terhadap Financial Distress Mengguakan model Bankometer .ISEI Accounting Review Vol. II, No. 1, pages 26 – 33.

74. Zhang, Y. and Li, L. (2009).Study on Balanced Scorecard of Commercial Bank in Performance Management System. Proceedings of the 2009 International Symposium on Web Information Systems and Applications (WISA’09) Nanchang, P. R. China.pp. 206-209.

الملاحق

ملحـــــق (1)

رأس المال الخاص بالمصارف عينة الدراسة للمدة (2010-2021)

السنة	المصرف الأهلي	مصرف الاستثمار	مصرف المتحد	امصرف لائتمان	المصرف التجاري
2010	50,000,000	75,020,000	150,000,000	100,000,000	60, 000,000
2011	100,000,000	100,000,000	200,000,000	100,000,000	100,000,000
2012	100,000,000	100,000,000	250,000,000	100,000,000	100,000,000
2013	100,000,000	155,000,000	300,000,000	150,000,000	150,000,000
2014	152,000,000	250,000,000	300,000,000	250,000,000	250,000,000
2015	250,000,000	250,000,000	300,000,000	250,000,000	250,000,000
2016	250,000,000	250,000,000	300,000,000	250,000,000	250,000,000
2017	250,000,000	250,000,000	300,000,000	250,000,000	250,000,000
2018	250,000,000	250,000,000	300,000,000	250,000,000	250,000,000
2019	250,000,000	250,000,000	300,000,000	250,000,000	250,000,000
2020	250,000,000	250,000,000	300,000,000	250,000,000	250,000,000
2021	250,000,000	250,000,000	300,000,000	250,000,000	250,000,000
السنة	مصرف الخليج	مصرف الشرق	مصرف الموصل	مصرف بغداد	مصرف سومر
2010	56,990,000	66, 000,000	50,000,000	100,000,000	70,500,000
2011	103,950,000	100,000,000	75,000,000	112,900,000	100,000,000
2012	103,950,000	150,000,000	202,000,000	175,000,000	151,000,000
2013	300,000,000	150,000,000	202,000,000	250,000,000	187,300,000
2014	300,000,000	250,000,000	202,000,000	250,000,000	250,000,000
2015	300,000,000	250,000,000	300,000,000	250,000,000	250,000,000
2016	300,000,000	250,000,000	252,500,000	250,000,000	250,000,000
2017	300,000,000	250,000,000	252,500,000	250,000,000	250,000,000
2018	300,000,000	250,000,000	252,500,000	250,000,000	250,000,000
2019	300,000,000	250,000,000	252,500,000	250,000,000	250,000,000
2020	300,000,000	250,000,000	252,500,000	250,000,000	250,000,000
2021	300,000,000	250,000,000	252,500,000	250,000,000	250,000,000

ملحق (2) إجمالي الموجودات الخاصة بالمصارف عينة الدراسة للمدة (2010-2021)

السنة	المصرف الأهلي	مصرف الاستثمار	مصرف المتحد	مصرف الائتمان	المصرف التجاري
2010	107,558,290	246,091,572	518,599,704	594,931,934	204,163,838
2011	184,664,516	327,719,084	655,825,769	444,122,919	247,446,396
2012	337,248,547	380,094,355	706,408,071	337,248,547	293,436,517
2013	542,453,293	520,596,472	754,864,898	542,453,293	334,843,250
2014	615,235,071	558,655,517	596,733,704	615,235,071	449,272,568
2015	535,764,591	551,734,351	581,243,597	618,517,645	414,889,153
2016	579,598,327	577,870,247	527,820,770	513,382,999	423,819,261
2017	603,980,329	573,706,556	519,396,084	476,638,010	460,702,017
2018	525,757,058	607,048,862	515,575,374	497,694,366	443,945,613
2019	632,802,650	529,829,506	604,313,971	522,536,851	449,777,104
2020	893,964,966	571,480,175	699,147,651	527,045,441	616,449,229
2021	182,134,184	702,941,753	827,259,701	466,751,787	512,311,665
السنة	مصرف الخليج	مصرف الشرق	مصرف الموصل	مصرف بغداد	مصرف سومر
2010	272,031,632	580,125,543	186,010,790	961,062,610	119,936,262
2011	343,800,873	668,017,284	258,603,105	875,267,236	168,098,367
2012	424,766,297	818,969,589	472,979,957	1,300,654,984	270,188,999
2013	781,479,239	774,180,018	560,875,574	1,764,904,558	310,658,826
2014	816,478,697	683,076,386	348,145,109	1,827,505,325	419,761,171
2015	810,971,493	675,123,601	365,478,345	1,549,536,698	369,216,517
2016	802,022,034	656,850,484	410,055,008	1,200,424,117	351,697,600
2017	603,980,329	770,690,000	409,407,169	1,090,152,647	390,126,545
2018	578,336,518	800,749,802	409,740,060	1,113,538,558	409,481,703
2019	549,145,530	658,231,494	410,167,917	1,132,744,205	350,336,705
2020	510,798,283	647,868,750	397,449,289	1,419,528,237	333,112,144
2021	538,490,755	640,721,811	772,857,151	1,539,808,650	372,485,388

ملحــق (3)

حقوق الملكية الخاصة بالمصارف عينة الدراسة للمدة (2010-2021)

السنة	المصرف الأهلي	مصرف الاستثمار	مصرف المتحد	مصرف الائتمان	المصرف التجاري
2010	52,913,474,000	88,455,196,000	183,987,336,000	135,093,459,619	94,538,893,067
2011	105,416,986,000	117,107,674,000	247,446,240,000	151,965,487,000	135,184,629,395
2012	154,660,445,000	118,557,667,000	310,264,563,000	175,547,483,000	143,200,259,288
2013	168,541,167,966	186,356,658,000	338,833,264,000	197,079,367,000	196,579,178,046
2014	263,429,187,282	283,749,256,000	316,915,074,137	290,171,143,000	284,385,241,180
2015	260,396,326,552	281,262,187,000	321,716,551,105	301,809,851,000	274,201,298,497
2016	287,732,592,000	289,792,736,000	322,775,524,507	306,815,200,000	281,941,053,000
2017	285,719,322,000	283,082,676,927	297,437,697,083	315,456,738,000	291,558,698,000
2018	257,849,745,000	283,101,619,368	303,730,081,187	313,498,305,000	283,958,246,000
2019	256,641,507,000	260,626,478,492	303,471,677,363	297,126,650,000	271,929,254,000
2020	307,483,051,000	265,274,449,718	303,634,925,000	293,699,445,000	307,754,629,000
2021	315,862,149,000	263,800,753,000	305,816,564,000	288,761,016,000	314,542,918,000
السنة	المصرف الخليج	مصرف الشرق	مصرف الموصل	مصرف بغداد	مصرف سومر
2010	63,548,282,453	84,098,352,240	64,390,285,044	118,787,915,000	75,747,952,183
2011	118,183,956,284	137,899,379,151	89,155,174,986	139,619,840,000	105,999,841,000
2012	149,087,509,846	187,746,192,328	222,429,938,707	207,252,848,000	158,734,512,000
2013	303,984,100,291	202,779,595,209	261,119,124,294	291,262,414,000	196,482,702,000
2014	345,974,012,631	307,074,411,660	262,939,792,605	292,419,198,000	259,853,180,000
2015	321,625,505,884	276,967,572,232	262,607,687,938	268,488,373,000	263,349,295,000
2016	317,733,784,273	287,361,478,000	265,637,948,687	282,821,705,000	267,079,991,000
2017	320,887,340,766	261,151,000,000	270,642,860,433	276,942,042,000	267,479,864,000
2018	314,472,925,906	267,467,533,000	265,774,159,459	266,742,720,000	268,382,600,000
2019	306,709,058,201	267,290,296,000	268,460,944,044	273,641,424,000	269,420,267,000
2020	307,172,111,451	264,891,189,000	269,589,136,165	278,435,852,000	262,874,590,000
2021	304,325,776,837	265,181,362,000	271,494,336,262	309,129,878,000	264,092,957,000

ملحــق (4)

القروض الخاصة بالمصارف عينة الدراسة للمدة (2010-2021)

ألسنة	المصرف الاهلي	مصرف الاستثمار	مصرف المتحد	مصرف الائتمان	المصرف التجاري
2010	35,648,124	75,774,088	261,921,037	13,724,732	359,656,116
2011	49,054,318	101,292,682	280,013,581	10,035,639	829,146,550
2012	67,493,270	158,668,419	383,970,401	73,872,360	231,101,697
2013	115,537,922	139,890,967	537,759,713	24,769,150	395,634,154
2014	165,327,058	99,603,978	429,452,619	12,288,600	715,449,469
2015	184,042,463	79,389,801	324,228,812	66,447,100	910,199,714
2016	124,682,911	59,858,780	272,651,572	29,307,540	990,397,700
2017	134,355,735	68,352,835	329,052,958	83,552,330	107,892,880
2018	76,828,441	99,516,568	341,001,836	80,858,350	119,325,890
2019	168,964,172	100,617,646	252,214,812	80,858,350	114,466,400
2020	317,598,636	81,315,445	118,842,261	74,765,410	188,406,510
2021	866,613,924	217,917,655	149,013,710	69,370,180	271,360,470
السنة	مصرف الخليج	مصرف الشرق	مصرف الموصل	مصرف بغداد	مصرف سومر
2010	35,260,803	142,380,805	64,473,888	180,781,791	338,716,487
2011	67,135,089	188,852,690	82,557,864	145,657,941	403,140,830
2012	167,382,152	197,335,847	202,276,225	137,255,287	580,461,820
2013	241,019,661	206,777,862	153,389,710	208,184,136	859,222,410
2014	245,481,725	187,865,081	165,153,756	226,699,673	126,230,966
2015	280,470,597	149,924,804	156,906,813	235,718,858	104,523,609
2016	254,467,249	113,713,062	172,318,429	195,066,079	994,431,550
2017	175,831,975	100,252,000	173,463,860	145,602,262	878,306,030
2018	145,044,148	94,572,477	110,982,265	161,954,726	750,787,390
2019	123,522,644	94,051,000	114,742,757	149,602,718	683,984,990
2020	110,215,369	85,137,000	89,240,707	141,629,918	406,300,480
2021	112,006,582	84,550,800	74,728,108	121,636,282	329,841,980

ملحــق (5)

القروض المتعثرة الخاصة بالمصارف عينة الدراسة للمدة (2010-2021)

السنة	المصرف الأهلي	مصرف الاستثمار	مصرف المتحد	مصرف الائتمان	مصرف التجاري
2010	5803288	5987771	1295998	13500000	12375246
2011	8418378	2860658	4473000	11000000	10951783
2012	7476338	2445245	3330523	7908288	14874915
2013	8418378	3162049	13296412	7908015	15169104
2014	15495077	3397222	24835133	8085835	15717353
2015	26310758	3150050	45556969	12135140	19270784
2016	29077172	2405671	80036559	8488290	12879781
2017	61893373	1953536	32962395	8355233	10616234
2018	21045986	2511000	171768849	8085835	19358213
2019	21566775	24157158	16234000	8085835	20243586
2020	32908478	265218	78299158	7476541	8645421
2021	37,250,118	4118147	5251953	9637918	1726143

السنة	مصرف الخليج	مصرف الشرق	مصرف الموصل	مصرف بغداد	مصرف سومر
2010	1355809	2311939	1515838	26864768	1663282
2011	2239608	1809404	1200320	31208376	301761
2012	7025042	1613681	1353483	36166004	321279
2013	17371698	2610234	2833701	33610919	389730
2014	31221916	2633642	2974481	47709722	6164198
2015	31221916	6162000	3833764	30000000	1404709
2016	39437859	1045104	3834456	25240132	1180979
2017	44705997	4267675	3834456	30302145	1243829
2018	51858960	6837000	14683305	160081041	1625431
2019	25317527	8245000	14999865	150003848	1511681
2020	26918545	3950463	17190400	176518317	6687871
2021	162330638	14804024	15291100	165157647	1481055

ملحــق (6)

المصاريف التشغيلية الخاصة بالمصارف عينة الدراسة للمدة (2010-2021)

السنة	المصرف الأهلي	مصرف الاستثمار	مصرف المتحد	مصرف الائتمان	المصرف التجاري
2010	5,108,987,000	9,232,243,000	13,868,887,000	11,269,329,060	14,043,317,869
2011	5,727,669,000	11,410,542,000	17,126,417,000	20,551,200,000	6,988,676,085
2012	6,927,452,000	14,847,692,000	35,137,992,000	18,493,652,000	7,784,345,996
2013	14,135,981,154	18,149,070,000	27,535,751,000	16,687,460,000	10,308,881,728
2014	22,829,262,793	19,954,156,000	19,919,518,917	9,705,599,000	7,721,578,358
2015	24,606,793,144	19,047,185,000	19,870,650,141	7,850,777,000	8,341,556,230
2016	16,948,936,000	15,617,338,000	19,550,362,773	9,700,993,000	9,682,947,000
2017	31,365,100,000	16,351,118,000	22,874,531,169	6,810,445,000	13,307,140,000
2018	21,700,613,000	13,011,353,985	31,802,815,633	7,585,964,000	9,705,508,000
2019	36,053,801,000	11,266,875,975	12,646,877,608	10,115,161,000	12,876,341,000
2020	36,289,127,000	10,393,862,827	15,677,184,000	8,289,136,000	17,078,717,000
2021	50,742,615,000	12,103,801,077	17,236,269,000	9,803,988,000	18,068,125,000
السنة	مصرف الخليج	مصرف الشرق	مصرف الموصل	مصرف بغداد	مصرف سومر
2010	14,245,956,810	22,507,563,496	4,982,821,640	22,621,772,000	6,168,787,000
2011	14,945,402,275	25,263,882,705	6,972,008,855	27,693,424,000	9,029,042,000
2012	20,918,812,675	29,316,620,530	6,012,759,522	31,249,684,000	2,063,830,300
2013	30,511,947,863	31,298,935,543	12,099,156,039	38,458,163,000	4,225,719,300
2014	37,609,126,947	31,164,635,959	8,960,636,018	40,005,715,000	12,206,134,000
2015	24,756,848,153	35,527,247,694	7,425,870,561	40,172,020,000	8,186,046,000
2016	19,127,535,471	35,977,844,000	4,907,092,402	44,288,113,000	7,137,725,000
2017	20,909,332,174	35,073,000,000	5,507,460,107	39,099,389,000	12,102,124,000
2018	15,710,444,634	23,046,000,000	7,358,749,579	36,402,306,000	6,027,247,000
2019	18,606,632,389	27,469,000,000	4,565,165,573	34,246,488,000	4,794,519,000
2020	15,649,309,657	24,651,431,000	5,069,813,538	32,413,051,000	6,703,658,000
2021	14,029,633,527	16,331,377,000	5,289,530,324	25,983,328,000	4,860,431,000

ملحــق (7)

الدخل التشغيلي الخاص بالمصارف عينة الدراسة للمدة (2010-2021)

السنة	المصرف الأهلي	مصرف الاستثمار	مصرف المتحد	مصرف الائتمان	المصرف التجاري
2010	1,351,558,000	10,466,715,000	40,202,070,000	9,676,695,765	13,934,450,028
2011	2,904,494,000	11,678,862,000	49,208,904,000	18,531,525,000	7,979,643,369
2012	18,195,673,000	3,416,950,000	55,818,322,000	25,280,166,000	14,310,014,401
2013	16,610,177,132	31,539,943,000	37,059,264,000	13,746,219,000	10,689,347,072
2014	9,075,725,206	34,841,656,000	26,333,903,006	16,016,080,000	10,462,291,179
2015	4,166,100,050	20,864,892,000	22,831,113,680	13,914,149,000	8,109,355,097
2016	27,746,410,000	12,055,939,000	12,458,510,610	6,381,555,000	8,499,841,000
2017	5,876,466,000	4,775,691,000	3,130,871,887	8,050,300,000	11,507,324,000
2018	5,616,243,000	3,826,465,330	16,798,612,899	6,765,843,000	11,683,918,000
2019	11,467,384,000	1,721,629,900	2,057,722,269	5,121,655,000	6,532,195,000
2020	24,775,180,000	5,526,425,877	5,397,870,000	3,427,205,000	40,366,425,000
2021	32,370,618,000	11,218,408,170	2,334,628,000	4,938,429,000	13,009,256,000
السنة	مصرف الخليج	مصرف الشرق	مصرف الموصل	مصرف بغداد	مصرف سومر
2010	6,161,760,788	10,075,460,896	12,027,937,292	16,211,209,000	5,762,880,250
2011	12,470,337,405	21,625,805,198	12,557,056,609	24,972,265,000	2,963,400,000
2012	36,342,937,635	28,588,411,577	19,130,237,319	29,637,502,000	1,404,181,000
2013	56,026,695,132	24,467,634,443	45,516,688,927	38,797,071,000	1,566,872,000
2014	42,753,350,943	4,291,058,636	2,170,701,429	32,847,000,000	2,318,205,000
2015	13,912,907,430	6,620,726,619	3,321,046,670	13,260,673,000	4,249,958,000
2016	6,955,475,034	14,132,964,000	4,130,085,724	26,801,406,000	4,424,023,000
2017	5,040,967,413	36,580,000,000	5,758,873,845	9,454,532,000	4,710,550,000
2018	9,069,659,630	30,560,000,000	3,040,585,909	5,427,845,000	1,066,066,000
2019	3,931,357,837	29,770,000,000	4,022,137,088	10,837,194,000	1,186,803,000
2020	10,629,291,100	16,872,580,000	1,708,785,621	25,775,190,000	1,255,122,000
2021	5,038,769,658	4,559,240,000	4,570,435,483	37,148,542,000	1,373,583,000

ملحــق (8)

تحليل نسبة رأس المال إلى الموجودات (CA) للمصارف عينة الدراسة

المصرف / السنة	الاهلي %	الاستثمار %	المتحد %	الائتمان %	التجاري %	الخليج %	الشرق %	الموصل %	بغداد %	سومر %	المتوسط %
2010	46.48	30.48	28.92	16.8	29.38	20.94	17.23	26.88	10.4	58.78	28.629
2011	54.15	30.51	30.49	22.51	40.41	30.23	22.45	29	12.89	59.48	33.212
2012	29.65	26.3	35.39	29.65	34.07	24.47	18.31	42.7	13.45	55.88	30.987
2013	18.43	29.77	39.74	27.65	44.79	38.38	32.29	36.01	14.16	60.29	34.151
2014	24.7	44.75	50.27	40.63	55.64	36.74	36.59	58.02	13.67	59.55	42.056
2015	46.66	45.31	51.61	40.41	60.25	36.99	37.03	82.08	16.13	67.71	48.418
2016	43.13	43.26	56.83	48.69	58.98	37.4	38.06	61.57	20.82	71.08	47.982
2017	41.39	43.57	57.75	52.45	54.26	49.67	32.43	61.67	22.93	64.08	48.02
2018	47.55	41.18	58.18	50.23	56.31	51.87	31.22	61.62	22.45	61.05	48.166
2019	39.5	47.18	49.64	47.84	55.58	54.38	37.98	61.56	22.07	71.35	48.708
2020	27.96	43.74	42.9	47.43	40.55	58.63	38.58	63.53	17.61	75.04	45.597
2021	13.72	35.56	36.26	53.56	48.79	55.71	39.01	32.67	16.23	67.11	39.862
المتوسط	36.11	38.467	44.831	39.82	48.25	41.284	31.765	51.442	16.9	60.638	41.31
MAX	54.15	47.18	58.18	53.56	60.25	58.63	39.01	82.08	22.93	75.04	48708
MIN	13.72	26.3	28.92	16.8	29.38	20.94	17.23	26.88	10.4	16.9	28.629
SD	12.84	7.42	10.61	12.57	10.26	12.59	8.06	17.36	4.25	18.75	7.66

ملحق (9)

نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات (EAR) للمصارف عينة الدراسة

المصرف / السنة	الاهلي %	الاستثمار %	المتحد %	الائتمان %	التجاري %	الخليج %	الشرق %	الموصل %	بغداد %	سومر %	المتوسط %
2010	49.19	35.94	35.47	22.7	46.3	23.36	14.49	34.61	12.36	63.15	33.757
2011	57.08	35.73	37.73	34.21	54.63	34.37	20.64	34.47	15.95	63.05	38.786
2012	45.85	31.19	43.92	52.05	48.8	35.09	22.92	47.02	15.93	58.74	40.151
2013	31.07	35.79	44.88	36.33	58.7	38.89	26.19	46.55	16.5	63.24	39.814
2014	42.81	50.79	53.1	47.16	63.29	42.37	44.95	75.52	16	61.9	49.789
2015	49.789	50.97	55.34	48.79	66.09	39.65	41.02	71.85	17.32	71.32	53.484
2016	49.64	50.14	61.15	59.76	66.52	39.61	43.74	64.78	23.56	75.94	53.484
2017	47.3	49.34	57.26	66.18	63.28	53.12	33.88	66.1	25.4	68.56	53.042
2018	49.04	46.63	58.91	62.99	63.96	54.37	33.4	64.86	23.95	65.54	52.365
2019	40.55	49.19	50.21	56.86	60.45	55.85	40.6	65.45	24.15	76.9	52.021
2020	34.39	46.41	43.42	55.72	49.92	60.13	40.88	67.82	19.61	78.91	49.721
2021	17.34	37.52	36.96	61.86	61.39	56.51	41.38	35.12	20.07	66.09	46.815
المتوسط	٤٢,٧٣	43.3	48.19	50.38	58.61	44.44	33.67	56.17	19.23	70.6	46.93
MAX	57.08	50.97	61.15	66.18	66.52	60.13	44.95	75.52	25.4	78.91	53.484
MIN	17.34	31.19	35.47	22.7	46.3	23.36	14.49	34.47	12.36	58.74	33.757
SD	10.74	7.39	9.01	13.27	7.01	11.32	10.23	15.5	4.2	11.34	6.94

ملحـق (10)

نسبة كفاية رأس المال (CAR) للمصارف عينة الدراسة

المصرف / السنة	الاهلي %	الاستثمار %	المتحد %	الائتمان %	التجاري %	الخليج %	الشرق %	الموصل %	بغداد %	سومر %	المتوسط %
2010	124	49	20	218	577	49.2	33	65	25	207	128.91
2011	196	63	22	250	495.5	60.2	49	69	37	142	137.96
2012	133	64	20.81	315	414	51.5	53	120	55	208	136.25
2013	104.15	63	30.5	314	489.7	78	73.5	136	59	185	149.76
2014	111.51	93	50.53	286	760.4	73.8	109	149	57.5	186	187.86
2015	116.9	152	29.6	302	536	74.5	104	154	64	217	170.33
2016	103.22	130	33.03	374	728.8	91.4	101	142	88.7	243	199.12
2017	106.65	139	36	399	594.1	124.6	133	162	103.3	263	199.73
2018	82. 87	122	36.64	370	657.6	131	110.2	139	127	309	211.68
2019	27. 81	102	45	374	529.2	148.9	111	123	64	331	187.13
2020	30. 91	105.06	52%	266	73.7	121	92	125	28.5	171	101.47
2021	25. 99	102.55	49.5	264	98.9	158	78	83	33.75	179	108.46
المتوسط	124.4	98.71	31.17	311	578.23	88.31	87.225	122.25	61.89	181.02	159.89
MAX	196	152	50.53	399	760.4	158	133	162	127	331	211.68
MIN	103.22	49	0.52	218	73.7	49.2	33	65	25	142	101.47
SD	65.97	33.45	16.11	102.37	248.19	45.37	37.66	32.79	31.1	78.76	36.05

ملحـق (11)

نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (NPL) للمصارف عينة الدراسة

المصرف / السنة	الاهلي %	الاستثمار %	المتحد %	الائتمان %	التجاري %	الخليج %	الشرق %	الموصل %	بغداد %	سومر %	المتوسط %
2010	16.279	19.53	0.49	9.83	3.44	3.84	10.39	2.35	14.86	0.49	8.15
2011	17.16	14.61	1.59	10.96	1.32	3.33	7.83	1.45	21.42	0.74	8.04
2012	11.07	9.33	0.86	10.7	6.43	4.19	7.5	0.66	26.34	0.05	7.71
2013	7.28	10.58	2.47	31.92	3.83	7.2	7.15	1.84	16.14	0.04	8.85
2014	9.37	14.86	5.78	65.79	2.19	12.71	7.88	1.8	21.04	4.88	14.6
2015	14.29	18.64	14.05	1.82	2.11	11.13	9.87	2.44	12.72	1.34	8.84
2016	23.32	24.73	29.35	28.96	1.3	15.49	13.01	2.22	12.93	0.11	15.14
2017	46.06	21.65	10.01	10	9.83	25.42	14.76	2.21	20.81	0.14	16.09
2018	27.39	14.87	50.37	8.76	16.22	35.75	15.65	13.23	9.88	0.21	19.23
2019	12.76	14.71	6.43	11.23	17.68	20.49	15.74	13.07	10.02	0.22	12.23
2020	10.36	18.2	65.88	9.47	4.58	24.42	17.38	19.26	12.46	1.64	18.37
2021	4.54	6.79	3.52	13.055	0.63	14.49	17.5	20.46	13.57	0.44	9.5
المتوسط	16.66	15.71	15.9	17.71	5.8	14.87	12.06	6.75	16.02	0.86	12.23
MAX	46.06	24.73	65.88	65.79	17.68	35.75	17.5	20.46	26.34	4.88	19.23
MNI	4.54	6.79	0.49	1.82	0.63	3.33	7.15	0.66	9.88	0.04	7.71
SD	11.29	6.6	21.08	17.34	5.78	10.49	5.12	7.5	6.67	1.33	4.27

ملحـق (12)

جدول (11) تحليل نسبة التكلفة إلى الدخل (CIR) للمصارف عينة الدراسة

المصرف / السنة	الاهلي %	الاستثمار %	المتحد %	الائتمان %	التجاري %	الخليج %	الشرق %	الموصل %	بغداد %	سومر %	المتوسط %
2010	378	88.2	34.49	116.45	100.78	231.19	223.38	41.42	139.54	107.04	146.04
2011	197.2	97.7	34.8	110.89	87.58	119.84	116.82	55.52	110.89	304.68	123.59
2012	38.07	434.53	62.95	73.15	54.39	57.55	102.54	31.43	105.43	146.97	110.7
2013	85.1	57.543	74.3	121.39	96.44	54.45	127.91	26.58	99.12	269.69	101.25
2014	251.54	57.27	75.64	60.59	73.8	87.96	726.26	412.79	121.79	526.53	239.41
2015	590.64	91.28	87.03	56.42	102.86	177.94	536.6	223.6	302.94	192.61	236.19
2016	61.08	129.54	156.92	152.01	113.91	274.99	254.56	118.81	165.24	161.34	158.84
2017	533.74	342.38	730.61	84.59	115.64	414.78	95.88	95.63	413.55	256.91	308.37
2018	386.39	340.03	189.31	112.12	83.06	173.21	75.41	242.01	670.65	565.37	283.75
2019	314.4	654.43	614.6	197.49	197.12	473.28	92.27	113.5	316	403.98	337.7
2020	146.47	188.07	290.43	241.86	42.3	147.22	146.1	296.69	125.75	534.1	215.89
2021	156.75	107.89	738.28	198.52	138.88	278.43	358.2	115.73	69.94	353.85	251.64
المتوسط	261.61	215.74	257.45	127.12	100.56	207.57	237.99	147.81	220.07	318.59	209.45
MAX	590.64	654.43	738.28	241.86	197.12	473.28	726.26	412.79	670.65	565.37	337.7
MIN	38.07	57.27	34.49	56.42	42.3	54.45	75.41	26.58	69.94	107.04	101.25
SD	181.92	187.67	274.89	59.24	40.38	133.93	205.37	120.92	177.56	159.63	80.11

ملحـق (13)

نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الموجودات (LAR) للمصارف عينة الدراسة

المصرف / السنة	الاهلي %	الاستثمار %	المتحد %	الائتمان %	التجاري %	الخليج %	الشرق %	الموصل %	بغداد %	سومر %	المتوسط %
2010	33.14	30.79	50.5	2.3	0.17	12.96	24.54	34.66	18.81	28.24	23.611
2011	26.56	30.9	42.69	2.25	0.33	19.52	28.27	31.92	16.64	23.98	22.306
2012	20.01	41.74	54.35	2.19	0.78	39.4	24.09	42.76	10.55	21.48	25.735
2013	21.2	26.87	71.23	0.45	1.18	30.84	26.7	27.34	11.795	27.65	24.525
2014	26.87	17.82	71.96	0.19	1.59	30.06	27.5	47.43	12.4	30.07	26.589
2015	34.35	14.38	55.78	1.07	2.19	34.58	22.2	42.93	15.21	28.3	25.099
2016	21.51	10.35	51.65	0.57	2.33	31.72	17.31	42.02	16.24	28.27	22.197
2017	22.24	11.91	63.35	1.75	2.34	29.11	13	42.36	13.35	22.51	22.192
2018	14.61	16.39	66.14	1.62	2.68	25.079	11.81	27.08	14.54	18.33	19.827
2019	26.7	18.99	41.73	1.54	2.54	22.49	14.28	27.97	13.2	19.52	18.896
2020	35.52	14.22	16.99	1.41	3.056	21.57	13.14	22.45	9.97	12.19	15.0516
2021	20.8	36.68	18.01	1.48	5.29	20.81	13.19	9.66	8.02	8.85	21.376
متوسط	25.29	22.58	49.52	1.4	2.13	26.46	19.66	33.215	13.39	22.02	22.28
MAX	35.52	41.74	71.96	2.3	5.29	39.4	28.27	47.43	18.81	30.07	26.589
MIN	14.61	10.35	16.99	0.19	0.17	12.96	11.81	9.66	3.08	8.85	15.051
SD	9.34	11.78	22.36	0.78	1.45	10.21	8.25	13.96	18.93	8.99	6.91

Republic of Iraq

Ministry of Higher Education and Scientific

University of Basra- College of Administration and Economics

Department of Banking and Financial Sciences

Evaluating the financial performance of Iraqi banks using the BANKOMETER model a study of a sample of banks listed on the Iraq Stock Exchange

For the period 2010 - 2021

Thesis Submitted to the Council of the College of Administration and Economics - University of Basra as a part of the requirements to get the degree of Master in Banking and Financial Sciences

By:

Sajjad Jawad Kadhim AL-bazoni

Under The Supervision

Prof.Dr. Naeem Sabah Jarrah

2023 AD **1445 AH**

Abstract

The study aimed to assess the financial performance of private commercial banks operating in Iraq using the BANKOMETER model as one of the modern models introduced by the International Monetary Fund in 2000. This model is characterized by limited research conducted on it, especially in Arabic, regarding explanation and analysis. It incorporates a set of financial indicators, totaling six, in the linear equation S-SCORE. The study focused on ten private commercial banks listed on the Iraq Stock Exchange for the period from 2010 to 2021. These banks include (National Bank of Iraqi, Investment Bank Of Iraq, Sumer Commercial Bank, Middle East Investment Bank, United Bank for Investment, Credit Bank Of Iraq, Gulf Commercial Bank, Mosul Bank for Investment, Commercial Bank of Iraq, Bank Of Baghdad). Financial data for these banks were obtained from their annual reports published on the Iraq Stock Exchange website.

Financial analysis was conducted using the BANKOMETER model indicators. Based on the financial and statistical analysis results, the study demonstrated that the evaluation model surpassed in presenting accurate real views of the current and future financial situation.

The study concluded that the Central Bank of Iraq could adopt the BANKOMETER model as a tool for overseeing the performance of banks, serving two purposes: evaluating the current and future financial performance of banks and the model's ability to detect weaknesses and problems in a timely manner before they worsen.